المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021

مهمة المرأة والأسرة وكبار السن

ن وف مـ بر 2020

الفـهـــــــــرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

1 -تقديم إستراتيجية القطاع والمهمة

2 -تقديم برامج المهمة

3 -تقديم أهداف و مؤشرات أداء المهمة

4 -الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

1 -تقديم البرنامج وإستراتجيته

2 -أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج

3 - نفقات البرنامج

الملاحق

4 -بطاقات مؤشرات أداء البرنامج

5 -بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في البرنامج

1 – تقديم المهمة والسياسات القطاعية

1 – تقديم عام لتنفيذ إستراتيجية القطاع

واصلت وزارة المرأة والأسرة وكبار السن، في إطار تفعيل الأحكام الدستورية والمعايير الدولية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تنفيذ إستراتيجيتها الرامية للمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية على قدم المساواة ودون تمييز بين كافة فئات المجتمع وذلك خاصة من خلال تعزيز حقوق النساء ووقاية الأطفال من شتى أشكال التهديد وحمايتهم وضمان رعاية شاملة لكبار السن والإحاطة بالفئات الهشة وبالأسر ذات الوضعيات الخصوصية ووقايتها من كل مظاهر التمييز والعنف والتطرف والإرهاب.

فأولت لذلك أهمية قصوى لمأسسة النوع الاجتماعي وفق مقاربة تنموية شاملة ومندمجة تتأسس على المساواة وتكافؤ الفرص والولوج المنصف والعادل إلى الخدمات والموارد وعقلنة التحكم فيها من اجل الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة.

وقد استندت مهمة المرأة والأسرة وكبار السن، عند إعداد رؤيتها الاستراتيجية وتنفيذها، إلى العديد من المرجعيات الوطنية والالتزامات الدولية لعل أهمها:

- ✓ **أحكام دستور 2014 وخاصة الفصلين 21 و 46 منه من خلال تكريس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ودعم جميع الحقوق (المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية و البيئية) وتطويرها،**
- ✓ **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي تم رفع التحفظات بشانها في سنة 2014،**
- ✓ **بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (بروتوكول مابوتو) بشأن حقوق النساء في إفريقيا الذي انضمت إليه تونس منذ سنة 2018،**
- ✓ **اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (اتفاقية لانزاروتي) التي صادقت عليها تونس في 2018،**
- ✓ **الأهداف 17 للتنمية المستدامة للفترة 2016-2030 وخاصة الاهداف 1 و2 و4 و5 و10 و16 و17 والتي تدعو الحكومات ومن بينها تونس الى :**

1. اتخاذ خطوات جريئة وتحويلية للانتقال بالعالم إلى مسار مستدام مبني على إعمال حقوق الإنسان،
2. تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات في كافة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي،

- ✓ **القوانين الأساسية المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المراة ومكافحة الاتجار بالأشخاص (القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 بتاريخ 11 أوت 2017 والقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016)،**

- ✓ **مجلة حماية الطفل الصادرة بمقتضى القانون عدد 92 المؤرخ في 09 نوفمبر 1995 المنقح والمتمم خاصة بالقانون عدد 41 لسنة 2010 المؤرخ في 26 جويلية 2010.**
- ✓ **القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 بتاريخ 13 فيفري 2019 الذي نص ضمن فصله 18 على ما يلي** "يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز..."، والذي اطره منشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 14 ماي 2020 والمتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2021 و الذي دعا فيه إلى ضرورة انخراط كل الوزارات في هذا التمشي والعمل على تجسيمه في اطار التعهدات و التوجهات الوطنية و القطاعية بما في ذلك اهداف التنمية المستدامة.

وتجسيدا لتوجهاتها ومقاربتها المذكورة، سعت وزارة المرأة والأسرة وكبار السن، انصهارا مع توجهات الدولة و تماشيا مع اولويات الحكومة، إلى ضبط تصورات استراتيجية ترمي **للتدخل المباشر لفائدة مختلف الأسر ومختلف الفئات الاجتماعية من نساء و أطفال وكبار السن وخاصة من كان منهم في وضعية هشاشة** ، فوجّهت أنشطتها من خلال برامجها العمومية للمساهمة في تحقيق بعض **أهداف التنمية المستدامة المتقاطعة مع غاياتها وأهدافها** ومن أهمها ما يلي:

- ❖ **الادماج الاقتصادي والاجتماعي بدعم المبادرة الاقتصادية النسائية وتيسير النفاذ للتكنولوجيا والابتكار (أهداف التنمية 1 و2 و8 و9)،**

- **المشاركة في الحياة العامة ، محليا ووطنيا، وضمان التمثيلية الاجتماعية (الأهداف 5 و10 و17)،**
- **الرعاية الصحية و النفسية و الحق في بيئة سليمة و في التوزيع العادل والمنصف للموارد (الأهداف 2 و3 و7 و12 و13)،**
- **الحق في التعليم وفي التكوين والثقافة (الهدفلن 4 و11)،**
- **مناهضة كل اشكال العنف والتمييز والاستغلال وخاصة ضد النساء والأطفال والفئات الهشة في المجتمع (الهدفلن 5 و16)،**

كما أنه و في سياق **تصويب الأولويات** وفق خطة شاملة ومندمجة وتشاركية مبنية على مقاربة النوع الاجتماعي، أدمجت الوزارة **معطى جديد** ضمن استراتجية المهمة يتعلق أساسا بـ"**تداعيات الأزمات والكوراث والأوبئة على الفئات الاجتماعية وخاصة في وضعية الهشاشة**"، تعاضدت من خلاله الجهود الوطنية خاصة مع تفشي جائحة الكوفيد 19 لحماية الفئات الأكثر تضررا من نساء وأطفال وكبار السن والفئات المهمّشة منها، بالتعاضد مع مختلف المتدخلين باستباق النتائج والاستعداد للتخفيف من وطأة تلك التداعيات على مختلف افراد المجتمع و خاصة الذين هم في وضعية هشاشة.

وقد عززت الوزارة تدخلاتها بناء على **التحديات** التي واجهتها مع الاخذ بعين الاعتبار عنصر تاثير الاوبئة على مختلف الفئات الاجتماعية ومنها أساسا:

- **ارتفاع منسوب العنف المسلط على النساء والأطفال وكبار السن** حيث تفيد الدراسات ان **47.6%** من النساء في تونس تعرضن لاحد انواع العنف على الاقل مرة واحدة طيلة حياتهن حيث ان **32.9% من** النساء تعرضن الى العنف الجسدي و**28.9%** من النساء تعرضن الى العنف الجسدي كما ان **7.1%** من النساء تعرضن الى العنف الاقتصادى و **89%** من النساء تعرضن الى العنف الرقمي

وقد تم إحداث آليات **تعهد جديدة** عند تسجيل تضاعف عدد الإشعارات 7 مرات مقارنة بنفس الفترة من السنة زمن جائحة الكوفيد19. وهو ما استوجب **تعزيز الآليات الموجودة** من خلال تحويل الخط الأخضر 1899 المتعلق بالتبليغ عن حالات العنف ضد المرأة من التوقيت الإداري إلى العمل 24/24 وخلال كامل أيام الأسبوع بتوفير 11 اطار مختصة في المجال تعهدن بـ2719 مكالمة. علاوة عن تركيز خط أخضر مجاني (1809) "أحنا معاك، ماكش وحدك" للإنصات والإحاطة النفسية والتوجيه .

كما تم تخصيص مركز للإيواء بصفة وقتية للنساء وللأطفال ضحايا العنف في وضعيات قبول جديد خلال الحجر الصحي .

- **الآثار السلبية للاوبئة والازمات** على الفئات الأكثر هشاشة المتواجدة بصفة بارزة خاصة في **الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة** أو في مهن تتسم بالهشاشة وضعف الاستقرار وصعوبة النفاذ إلى التكنولوجيا، فاختارت الوزارة توجيه تدخلاتها خاصة لمساعدة عاملات المنازل اللاتي يقدر عددهن تقريبا ب 40 ألف وذلك من خلال اقتراح مشروع قانون لتنظيم العمل المنزلي وتمت المصادقة عليه في مجلس الوزراء يوم 12

أوت 2020 وإحالته للبرلمان ووضع خط تمويل لفائد تهن في حدود مبلغ 1000 دينار في شكل قرض دون فوائد مع فترة إمهال بشهرين وتسديدهعلى 24 شهرا.

- **ارتفاع ظاهرة العمل غير اللائق للنساء خاصة في الوسط الريفي** حيت تمثل المراة في الوسط الريفي 3/1 العدد الجملي للنساء بتونس . وتلعب المراة في الوسط الريفي دورا قياديا في تأمين الأمن الغذائي وخاصة خلال الازمات و الاوبئة حيث انها تمثل 78.9% من مجموع اليد الع املة الموسمية و14.2% من مجموع اليد العاملة القارة في حين ترتفع نسبة مساهمتها كيد عاملة معينة للعائلة ودون أجر إلى حدود 85%. كما يسجل ضعف توفر مورد رزق خاص بالمرأة مقارنة بالرجل حيث أن نسبة النساء اللاتي يمتلكن مورد رزق خاص بهنلا يتجاوز 19.3% مقابل 55.9 % للذكور وأن 3% فقط منهن يمتلكن عقارا خاصا بهن مقابل 12% للذكور.
- **تواضع التواجد النشيط والفاعل للمرأة في مواقع القرار والإعلام** حيث لا تتجاوز نسبة النساء في مختلف الخطط الوظيفية 27%. كما لا تزال تمثيلية النساء في ريادة الأعمال الاقتصادية ضعيفة نسبيا إذ أن صاحبات المهن في الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة يشكّلن 27 % من عمالة الإناث وهذا أقل بكثير من نسبة الذكور أصحاب الأعمال (20.6%). كما تجدر الإشارة لكون النساء يمثلن 3/2 خريجي التعليم العاليفي حين أنه من بين 10 نساء في سنّ الشغل 2.5 فقط ناشطات سنة 2018 علما وأنه ترتفع نسبة البطالة إلى الضعف لدى خريجات التعليم العالي مقارنة بنظرائهم من الذكور . ولهذا عملت الوزارة على إدراج مبدأ تكافؤ الفرص في المناصب القيادية خاصة من خلال الأمر الحكومي عدد 314

لسنة 2020 المتعلق بضبط مبادىء اختيار وتقييم الأداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين.

- **ضعف نفاذ الأطفال في سن 03-05 سنوات، الى خدمات التعليم الجيد وذي جودة دون تمييز و على قدم المساواة بين الجنسين وبين الجهات** ،وخاصة زمن الازمات وهو ما حدى بالوزارة في إطار حفاظها على ديمومة المؤسسات التربوية للطفولة المبكرة وخاصة المحاضن ورياض الأطفال، على دعم تلك المؤسسات بمنحهم قرض في شكل رأس مال متداول أقصاه 5 آلاف دينار بدون نسبة فائدة مع فترة سداد على مدة 24 شهر منها مدة إمهال بـ6 أشهر وإسناد 1735 قرضا بقيمة جملية بلغت 7.4 م.د.

كما عملت الوزارة على مزيد رعاية مكفولي الدولة و فاقدي السند المقيمين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة وتأمين ادماجهم الاجتماعي والأسري في إطار تكريس الحق في أسرة لكل طفل 266 طفل في غضون سنة 2021،

- **ضعف منظومة رعاية كبار السن والإحاطة بهم سواء المقيمين منهم بالمؤسسات العمومية والخاصة أو المودعين لدى عائلات حاضنة أو المقيمين بمحيطهم الطبيعي**. ويشمل هذا النقص الإطار التشريعي والمؤسساتي. ولذلك سعت الوزارة لوضع إستراتيجية وطنية لقطاع كبار السن وإعداد مشروع مجلة في هذا الخصوص.

وبالنظر إلى مجال **تدخلها الأفقي** الذي يشمل قطاعات حيوية اخرى وهامة في المجتمع تساهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية واهداف قطاعات الطفولة والمراة والأسرة وكبار السن، و

وصنفت الوزارة من بين وزارات الخط الأول التي تستجيب لحاجيات مختلف الفئات الاجتماعية من نساء وأطفال وكبار السن وخاصة من كان منهم في وضعية الهشاشة و الأسر ذات الحاجيات الخصوصية والمحرومة من الدعم وعليه سعت الوزارة الى إ عادة ترتيب أولوياتها و مراجعة مسار تدخلاتها خاصة مع ظهور ااوبة و الكوارث الطبيعية من خلال رسم **هدف استراتيجي** لها يتمثل في:

بناء مجتمع متضامن دون تمييز بين أفراده يكرّس مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين ويولي الرعاية القصوى للأطفال لوقايتهم وتعزيز حمايتهم من شتى المخاطر. كما يعزز الاستثمار في خبرات كبار السن والتواصل بين الأجيال.

فكانت رؤيتها مبينة على **المحاور الاستراتيجية** التالية:

- **ايلاء الأهمية القصوى للطفولة في إطار نظرة استشرافية تهدف لبناء مجتمع متوازن باعتبار أن الرهان على الأجيال القادمة يظل هو الأساس لتحقيق الاستقرار في الأسرة والمجتمع. وهو ما يحتم حمايتها من كل مظاهر التهميش والانحراف والتطرف.**
- **تعزيز دور المرأة ككفاءة داعمة للنسيج المجتمعي وفاعلة في التنمية في الوسطين الحضري والريفي ورائدة في مجال الأعمال وتطوير قدراتها في القطاعات المستجدة وخاصة منها في مجال الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة فضلا عن صون كرامتها وحرمتها الجسدية بوقايتها وحمايتها من كافة أشكال العنف والتمييز ضدها.**

- **مزيد الاهتمام بكبار السن وخاصة منهم فاقدي السند من خلال العمل على تقريب الخدمات الصحية والإدارية والاجتماعية منهم أينما وجدوا بما يكفل لهم العيش الكريم و شيخوخة نشيطة ويكفل لهم الاندماج في المحيط الطبيعي العائلي والمجتمعي كتثمين كفاءاتهم وتحفيزهم على الاستثمار**

وتبنت الوزارة من ذلك المنطلق السياسة العمومية التالية بالنسبة لبرامجها العمومية:

1. **الطفولة** :

- دعم حوكمة وهيكلة قطاع الطفولة ومؤسساته قانونا وعمليا

- حماية الأطفال ورعايتهم في كافة مراحل العمل مع الأخذ في الاعتبار لخصوصيات الفئات الهشة منهم

- مرافقة الأسرة في بناء قدرات الاطفال للتأقلم مع تطورات الوضع الوبائي الصحي

2. المرأة

- تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء ودفع المبادرة خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا

- حماية النساء من شتى أشكال العنف والتمييز

- دعم مشاركة النساء في الحياة العامة وخاصة في مواقع القرار والحياة السياسية

3. كبار السن

- تشجيع حماية ورعاية كبار السن في الوسط الطبيعي وفي المؤسسات العمومية والخاصة مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لفاقدي السند منهم

- بناء نظرة شمولية ومندمجة لكبار السن وإعادة تثمين في قدراتهم والاستفادة من مؤهلاتهم

4 . الأسرة

- إعادة النظر في مسؤولية الوالدين في تحمل أعباء الأسرة و تقاسم الادوار وتربية الأبناء

- مرافقة الأسرة في الإيفاء بالتزاماتها تجاة الأبناء والمجتمع

وهو ما يستوجيب توجيه الجهد نحو اعادة هيكلة و حوكمة مختلف القطاعات و رسم المشاريع الاستشرافية في افق 2021-2025 لتحقيق النجاعة الاقتصادية و الاجتماعية لفائدة برامجها العمومية:

1/ الطفولة

- صياغة رؤية جديدة للتنشيط التربوي الاجتماعي والترفيه
- وضع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة للفترة 2021-2025
- وضع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة للفترة 2021-2025
- تطوير مؤسسات الناشطة في المجال وخاصة رياض ومحاضن ونوادي الأطفال

2/ المراة

- دفع المبادرة الاقتصادية للنساء وتعزيز آفاق التمكين الاقتصادي لهن خاصة من خلال إدماج النوع الاجتماعي في التنمية الجهوية والمحلية
- التصدي للعنف والتمييز ضدّ المرأة
- دعم المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة العامة وفي مواقع صنع القرار
- مرافقة المرأة العاملة في المجال الريفي
- إحداث مؤسسات تعهد شاملة ومتكاملة لكبار السن ذات بعد وطني واقليمي

3/ كبار السن

- الموافقة على مشروع مجلة كبار السن
- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لكبار السن

ولبلوغ أهدافها انخرطت الوزارة ، بعد تركيزها لمنظومة التصرف حسب النتائج ، ضمن الوزارات النموذجية التي اعتمدت **مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والميزانية** ، للمساهمة في بناء مسار نمو شامل أكثر عدلا وإنصافا بين الجنسين وبصفة عامة بين كافة افراد المجتمع دون تمييز ، ومثّل انخراط وزارة المرأة والأسرة وكبار السن في تكريس مقاربة المساواة وتكافؤ الفرص في الميزانية مساهمة منها في تعزيز المجهودات الوطنية التي ما فتئت تنجزها تونس منذ الاستقلال في مجال تطوير وضمان حقوق المرأة وفي تطوير المؤشرات الوطنية ذات العلاقة باحترام حقوق الإنسان عموما والمرأة والطفل وكبار السن خصوصا، تنفيذ ا لمؤشرات أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030، والتي انعكست على الترتيب الوطني في التصنيفات الدولية ذات العلاقة بنشاط الوزارة ، إذ شهدت تقدما كبيرا في تصنيفها بالقائمات ذات العلاقة باحترام الحقوق الإنسانية للمرأة حيث احتلت المرتبة الأولى عربيا والتاسعة عشر (19) دوليا في تبنيها لقانون شامل للقضاء على العنف ضد المرأة. كما احتلت تونس سنة 2017 المرتبة التاسعة (9) دوليا في مجال حقوق الطفل من جملة 165 دولة.

2 -تقديم برامج المهمة

ترتكز مهمة المرأة والأسرة وكبار السن على برامج وبرامج فرعية و انشطة يعهد تنفيذها الفعلي الى وحدات عملياتية وفاعليين عموميين موزعة كما يلي على اربعة برامج عمومية:

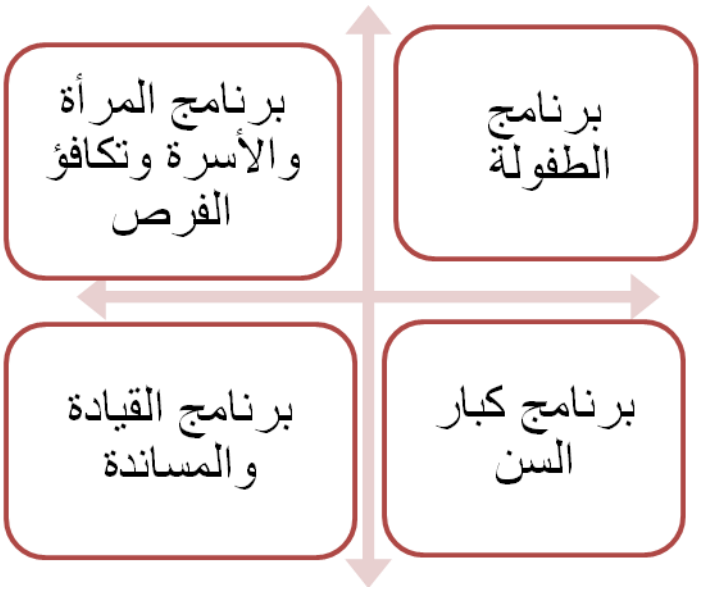

وتتنزل هذه البرامج بدورها إلى:

والتي تتنزل بدورها الى :

- برنامج فرعي على المستوى المركزي يضم 5 وحدات عملياتية مركزية و24 برنامج فرعي ضمن برنامج الطفولة موزع على المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة والتي تضم بدورها 5 وحدات عملياتية
- وحدة عملياتية اقليمية ضمن برنامج الطفولة: المركز الوطني للاصطياف والترفيه بالحمامات
- ثلاث وحدات عملياتية على المستوى المركزي و 24 وحدة عملياتية على المستوى الجهوي ضمن برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص موزع على المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة
- وحدة عملياتية على المستوى المركزي و 24 وحدة عملياتية على المستوى الجهوي ضمن برنامج كبار السن موزع على المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة

- وحدة عملياتية على المستوى المركزي و 24 وحدة عملياتية على المستوى الجهوي ضمن برنامج القيادة والمساندة موزع على المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة

- 03 فاعليين عموميان وتشمل كل من الكريديف والاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي و الجمعية التونسية لقرى الأطفال س و س الدين تتوفر فيهم شروط الفاعل العمومي كما تم ابرام اتفاقيات وعقود أهداف معهم.

وتتوزع جملة برامج الوزارة لمختلف المتدخلين في تنفيذ السياسة العمومية للوزارة ضمن التنزيل العملياتي التالي:

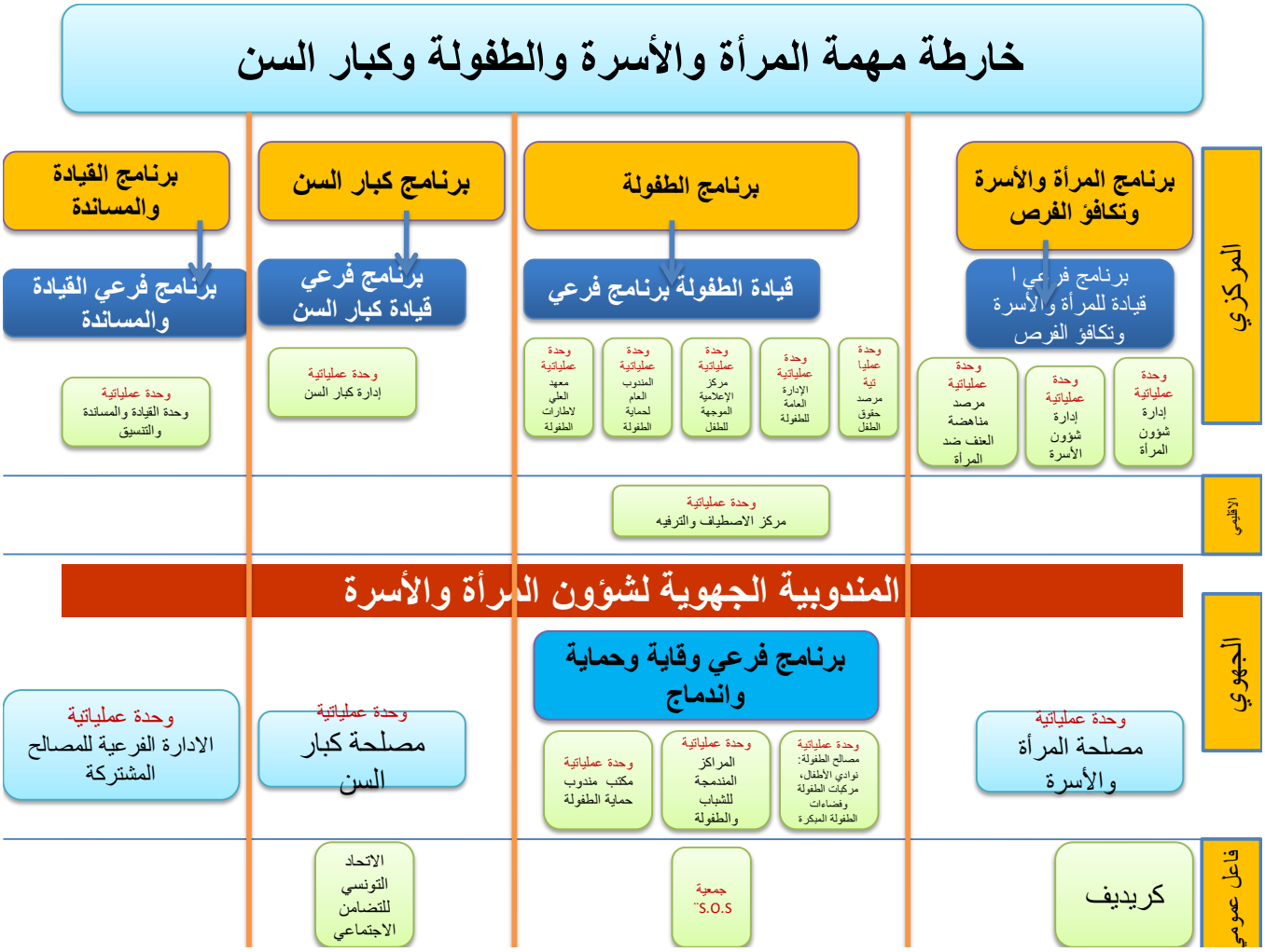

❖برنامج المراة و الاسرة و تكافؤ الفرص:

تتكثف المجهودات في اتجاه :

- ✓ مزيد تمكين المرأة ودعم قدراتها وتطوير مهاراتها،
- ✓ تعزيز حضور المرأة في مواقع القرار والمسؤولية،
- ✓ إدماج النوع الاجتماعي في التنمية الجهوية والمحلية بما يساهم في تجسيم مفهوم مبدأ تكافئ الفرص،
- ✓ تعميق مفاهيم المساواة والشراكة داخل الأسرة من خلال توزيع الأدوار،
- ✓ تطوير قدرات المرأة وحفز روح القيادة والمبادرة لديها وتمكينها من التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة المهنية،
- ✓ تنفيذ خطة النهوض بالمرأة الريفية ومزيد العناية بالمرأة المهاجرة إضافة إلى مواصلة الإحاطة بالمرأة ذات الحاجيات الخصوصية والعمل على دعم الترابط الأسري والتوفيق العائلي ودعم قدرات الأسرة في مجال تنشئة أطفالها ووقايتهم من المخاطر وتثمين مكانة المسن في الأسرة والمجتمع،
- ✓ العمل على مزيد تقليص الفجوة بين المرأة الريفية والمرأة في الوسط الحضري،

ويشتمل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص برنامجا فرعيا وحيدا وتساهم الأنشطة المذكورة لاحقا بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العمومية في هذا المجال

❖ برنامج الطفولة:

- ✓ توفير التربية والرعاية خاصة في مرحلة ما قبل الدراسة لكل الأطفال مهما كانت وضعية عائلاتهم الاجتماعية في إطار مبدأ تكافؤ الفرص بين الأطفال وبين الجهات وتوفير انطلاقة طيبة في الحياة لكل الأطفال ودعم القطاع العمومي لتأمين حق كل طفل في تربية قبل مدرسية ذات جودة،
- ✓ تحسين جودة الخدمات بمؤسسات الطفولة (عمومية وخاصة) وتطوير مجالات العمل ومزيد الإحاطة بالطفل خارج أوقات الدراسة بما يتماشى ورغبات الأطفال

والمراهقين وتوفير المزيد من الفرص الرقمية للأطفال والرفع من نسب التحاق الأطفال خاصة بالمناطق الداخلية وذات الكثافة السكانية العالية لتحقيق مبدأ تكافئ الفرص التربوية الاجتماعية لكل طفل أينما يوجد،

- ✓ تكثيف الجهود لمزيد تحقيق العناية والحماية للطفولة الفاقدة للسند وذوي الاحتياجات الخصوصية وتوفير كافة سبل الرعاية والعناية الضرورية سواء بالمؤسسات أو في عائلاتهم الطبيعية ووقايتهم من أسباب التهديد والمخاطر الاجتماعية والارتقاء بمستوى أداء المنظومة الحمائية بما يضمن حسن التعهد بالأطفال المهددين ووقايتهم من الانحراف والجنوح،
- ✓ نشر ثقافة حقوق الطفل ورصد وضع الطفولة ووضع منظومات والقيام بدراسات للحد من الفوارق ولتطوير وتفعيل حقوق كل طفل لحمايته وخلق مناخ آمن لنموه.
- ✓ إحداث الأطر القانونية للمؤسسات العمومية والإطارات حتى تقوم بمهامها بكل فعالية.

❖ برنامج كبار السن

- ✓ تثمين مكانة المسن داخل الأسرة والمجتمع والتأكيد على أهمية التضامن والتواصل بين الأجيال من أجل المحافظة على قيم التماسك،
- ✓ تثمين كفاءات المسنين وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة والمسيرة التنموية بما يضمن لهم شيخوخة نشيطة،
- ✓ النهوض بأوضاع المسنين الاجتماعية والصحية والاقتصادية بصفة دقيقة ومحينة،
- ✓ توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمسنين بما يتلاءم مع خصوصياتهم،
- ✓ الارتقاء بمستوى الخدمات بمراكز رعاية المسنين والفرق المتنقلة.

❖برنامج القيادة والمساندة

برنامج القيادة والمساندة هو برنامج دعم للبرامج الخصوصية والإدارات المركزية والجهوية ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ فاعلية برنامج القيادة والمساندة
- ✓ التحكم في كتلة الاجور
- ✓ تحسين التصرف في الاعتمادات

3 -تقديم أهداف ومؤشرات أداء المهمة

إن اعتماد الميزانية المراعية للمساواة و تكافؤ الفرص هي وسيلة لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين المنصوص عليها بالمعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها تونس كما تعتبر من بين اليات قيس مؤشر التنمية المستدامة التي تمكن من تحديد النفقات الموجهة للنوع الاجتماعي وتقييم اثرها في الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية للسياسة العمومية مما يضمن فعالية تمويل المساواة لتقليص فجوة الفوارق بين النساء و الرجال.

وفي هذا الإطار تمّ مراجعة الاهداف الاستراتيجية للمهمة حيث تم اعداد مصفوفة من الاهداف استراتيجية على ضوء استراتيجية المهمة انبثقت عنها مؤشرات للأداء تم تنزيلها على المستوى العملياتي وتم تصنيفها وفقا للجدول التالي:

جدول عدد 1:

حوصلة أهداف المهمة ومؤشرات الأداء

البرنامج	الأهداف	مؤشرات الأداء
البرنامج عدد1: المرأة	الهدف 1.1.1. : دعم التمكين الإقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية	المؤشر1.1.1.1: نسبة تطور المشاريع النسائية مقارنة بالسنة الفارطة
		المؤشر 2.1.1.1. نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في اطار برنامج الوزارة(مقارنة بمواطن الشغل المحدثة خلال السنة الفارطة)

والأسرة و تكافؤ الفرص		المؤشر 3.1.1.1: نسبة المشاريع المستدامة الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة
	الهدف2.1.1: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص	المؤشر .1.2.1.1.: نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة
		المؤشر .2.2.1.1.: عدد القوانين والمراسيم المعدلة حسب مقاربة النوع الإجتماعي
		مؤشر1.1. 3.2 نسبة تمثيلية المرأة بالهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني
	الهدف المباشر1. 3.1 النهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة	المؤشر .1.3.1.1. نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية
		المؤشر 2.3.1.1: نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الإجتماعي"
		المؤشر1 3.3.1.1 نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الإختصاصات
البرنامج عدد2: الطفولة	الهدف:1.2: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا	المؤشر1.1.2: نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة
		- المؤشر2.1.2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي
	الهدف:2.2: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد)	المؤشر2.2 1. نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة
		المؤشر.2.22: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا

		المؤشر.3.22:نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي
البرنامج عدد3: كبار السن	الهدف 1.3 ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن	المؤشر 3-1-1: نسبة التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية
		المؤشر 2.1.3: نسبة كبار السن المنتفعين بخدمات القرب
	الهدف 2.3 حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف وسوء المعاملة	المؤشر 1.2.3 نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات العنف المسلط على كبار السن على المستوى الوطني
		المؤشر 2.2.3: عدد النصوص التشريعية والترتيبية (الجديدة) ذات العلاقة بحماية كبار السن
	الهدف 3.3 دعم إدماج كبار السن في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية	المؤشر 3-3-1- نسبة تطور عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن
		المؤشر 3-2-2- نسبة الكفاءات المنخرطة بالسجل الوطني لكبار السن والموظفة في خدمة التنمية
برنامج عدد 9 القيادة و	الهدف الاستراتيجي 1.9 : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية	المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لانجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة
		المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة
		المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم
		المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الادارية

المساندة	الهدف الاستراتيجي 2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان	المؤشر 1.2.9.: نسبة انجاز كتلة الأجور
		المؤشر 2.2.9.: نسبة مشاركة النساء في برامج التكوين
		المؤشر 3.2.9.: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين
	الهدف الاستراتيجي 3.9 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة	المؤشر1.3.9. : نسبة انجاز الميزانية
		المؤشر2.3.9. : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة
		المؤشر3.3.9. : كلفة التسيير حسب الأعوان

4 -الميزانية وبرمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط (2021-2023)

4 1 برمجة نفقات المهمة لسنة 2021

تم تحديد مشروع ميزانية وزارة المرأة والأسرة وكبار السن لسنة 2021 في 196.000م د مقابل 190.379 م د سنة 2021 أي بزيادة قدرها 5.624 م د. تمثل نسبة تطور 3%.

هذه الميزانية لا ترتقي الى مستوى تحديات المهمة مما يعيق تنفيذ الأهداف المرسومة في مختلف البرامج العمومية لها خاصة في ظل تنامي ظواهر اجتماعية تبعا للانعكاسات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية لجائحة كوفيد 19 على الأطفال والنساء والأسر وكبار السن.

وقد شملت هذه الزيادة:

- نفقات التسيير مقارنة بسنة 2020 اي بنسبة ارتفاع قدرها 1 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالتحديات المطروحة

- نفقات التدخل بنسبة تطور قدرها 3 %.

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد سجلت **تراجع** ملحوظ في اعتمادات الدفع قدرت بـ 3.935 - م د أي ما يعادل تراجع قدره -2 % لتصبح 28.528 م دعوضا عن 32.250 م د سنة 2020.

بينما حافظت نفقات التاجير على نفس الاعتمادات تقريبا مقارنة بسنة 2020.

وستخصص اعتمادات الدفع للمهمة بعنوان سنة 2021 والمقدرة بـ 196.000 م .د لخلاص النفقات التالية:

- 122284 أد (63 %): الأجور
- 10853 أد (6 %): نفقات التسيير
- 33778 أد (17%): نفقات التدخل
- 28585 أد (14 %): نفقات الاستثمار مقابل 32520 سنة 2020.

ويحظى برنامج الطفولة بأعلى نسبة من الاعتمادات المخصصة بما يعادل 73% من جملة ميزانية المهمة يليه برنامجي القيادة والمساندة وكبار السن بنسب متوالية تقدر بـ 10% و 9% ثم برنامج المرأة والأسرة و تكافؤ الفرص 8%.

و ستوجه نسبة التطور قي الميزانية المقترحة لسنة 2021 الى تغطية النفقات والاهداف التالية:

1. نفقات التأجير:

- المحافظة على عدد الأعوان المرخص فيهم:

من المتوقع أن يبلغ عدد أعوان مهمة المرأة والأسرة وكبار السن إلى موفى سنة 2021 حوالي 4670 مقابل 4801 سنة 2020 مرخص فيهم للمهمة (المصالح

المركزية والمندوبيات الجهوية ومكتب المندوب العام لحماية الطفولة والمكاتب الجهوية الراجعة إليه بالنظر والمؤسسات تحت الإشراف بما فيهم

المؤسسات غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية) بنقص يقدر بـــ 78 عونا .

- الإحداثات الجديدة:

تم إحداث مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية"المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة" وفق الأمر عدد 126 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 وضمانا لانطلاق نشاط المؤسسة المذكورة في أحسن الظروف، برمجت الوزارة توفير 27 عونا (عن طريق النقلة أو الإلحاق نظرا لعدم إمكانية انتدابات جديدة) وذلك وفق الهيكل التنظيمي الذي ورد بالأمر المحدث للمرصد خاصة وأن المنشور التوجيهي لإعداد ميزانية 2021 قد رخص للإحداثات الجديدة في رصد الاعتمادات الضرورية لتسييرها وتنفيذ مشاريعها وبرامجها.

- تدعيم الموارد البشرية في مجال الحماية الاجتماعية للطفولة المهددة:

يبلغ العدد الحالي لمندوبي حماية الطفولة على كامل تراب الجمهورية 82 إطارا بنسبة تغطية تقدر بـــ 2.4 مندوب حماية طفولة لكل 100 ألف طفل . و تعتبر هذه النسبة ضعيفة أمام تنامي عدد الإشعارات المسجلة يوميا.

ويبلغ عدد الإشعارات معدل 47 إشعار يومي . ولا يسمح العدد الحالي لمندوبي حماية الطفولة بالتعهد بالأطفال وفق السرعة والنجاعة المطلوبين مما يجعل إضافة إلى ما يشهده واقع الطفولة من تهديدات وسلوكيات محفوفة بالمخاطر

و ياعتبار إحداث 05 محاكم ابتدائية خلال سنة 2020 وهوما يتطلب عمل شبكي مع مندوبي حماية الطفولة على المستوى الجهوي فان الضرورة تقتضي تدعيم منظومة حماية الطفولة ب 50مندوب حماية طفولة مساعد للرفع من نسبة التغطية بخدمات حماية الطفولة المهددة

- تدعيم مؤسسات الطفولة بالموارد البشرية:

إن إقرار الانتدابات لبرنامج الطفولة لدعم مؤسسات رعاية الأطفال والمؤسسات التي تعنى بالوقاية بالموارد البشرية اللازمة يعدّ ضرورة ملحة باعتبار:

- تنامي ظواهر اجتماعية وسلوكية سلبية لدى الأطفال وخاصة في المناطق ذات الأولوية والتي تسعى الوزارة إلى تغطيتها بخدمات المؤسسات.
- دور هذه المؤسسات في التصدي لمظاهر الهشاشة المادية والاجتماعية التي تمس الطفل والمجتمع .

- توجه الوزارة إلى تمتيع جميع الأطفال بحقوقهم في الحماية والرعاية الأسرية السليمة وتكريس مبدأ الإنصاف.

مع ضرورة توظيف واستغلال المؤسسات الجديدة والجاهزة (حوالي 100 مؤسسة مغلقة) التي قدّرت الاستثمارات في إحداثها بـ 85 مليون دينار تقريبا.

وبالنظر للظروف الحالية التي تمر بها بلادنا، وتوجهات الدولة في التحكم في نفقات التأجير وترشيد التصرف في الموارد البشرية، فإن الطلبات لا تفي بكافة احتياجات المؤسسات وتقتصر فقط على الأولويات الملحّة والتي بدونها تبقى المؤسسات عاجزة عن تقديم خدماتها للأطفال.

- الترفيع في كتلة الأجور:

بالرجوع إلى توقعات كلفة الأجور فان نفقات التأجير لسنة 2021 لم تسجل أي ارتفاع رغم تزايد الضغوطات على كلفة الأجور لسنة 2020 و2021 والتي ستوجه أساسا لتغطية:

- ❖ الزيادة في الأجور وفق الأمر الحكومي عدد 767 لسنة 2020 المؤرخ في 18 سبتمبر 2020 والمتعلّق بالزيادة في أجور أعوان الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وضبط مقاديرها.
- ❖ التدرج والترقيات الاستثنائية للسلك الإداري المشترك تطبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03 أوت 2020،وذلك تفعيلا للامر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 والمتعلق بضبط النظام الاساسي الخاص بالسلك الاداري المشترك للادارات العمومية
- ❖ إعادة توظيف أعوان وزارة المرأة والأسرة وكبار السن على معنى الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 وعلى ثلاثة سنوات 2021 و2022 و 2023 لفائدة 250 عون،وذلك للحد من الطلبات المتكررة لأعوان وإطارات الوزارة في النقل إلى وزارات أخرى نظرا لوجود امتيازات أفضل خاصة في ظل وجود فوارق كبيرة بين الأسلاك والمنح الخصوصية التي تتمتع بها أغلب الوزارات خلافا لوزارة المرأة والأسرة وكبار السن
- ❖ الترفيع في الاعتمادات المخصصة للمساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد والمحمولة على كاهل المشغل والتعديل الآلي لجراية المتقاعدين وفق القانون عدد 12 لسنة 1985 وخاصة الفصلين 37 و38 منه حيث ورد بالفصل 37 (جديد) كما نقح بمقتضى القانون عدد 43 لسنة 2007 المؤرخ في 25 جوان 2007.
- ❖ تغطية الشغورات في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي والمركزي والمؤسسات تحت الإشراف والخاصة بجميع البرامج.

- الترفيع في منحة المساعد البيداغوجي طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 583 لسنة 2020 مؤرخ في 14 أوت 2020 المتعلق بالترفيع في المنحة الوظيفية المخولة لمساعد بيداغوجي للطفولة المنصوص عليها بالأمر عدد 4066 لسنة 2013 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013 المتعلق بضبط مقدار المنحة الوظيفية للمكلفين بالخطة الوظيفية الخصوصية لمساعد بيداغوجي للطفولة بوزارة شؤون المرأة والأسرة،

- تمكين المشرفين على وحدات الحياة البالغ عددهم 54 (بعد صدور قرارات التعيين) والمنسقين الإداريين والماليين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة البالغ عددهم 22 منسقا وبصفة رجعية من منح المسؤولية المخولة لهم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 886 لسنة 2018 مؤرخ في 24 أكتوبر 2018 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 2796 لسنة 1999 المؤرخ في 13 ديسمبر 1999 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمراكز المندمجة للشباب والطفولة ومجالسها التربوية والاجتماعية وشروط قبول الأطفال وتراتيب سيرها.
- تكليف 65 إطار تربوي بخطة مساعد بيداغوجي وفتح مناظرة لتعيين 20 متفقد شباب وطفولة بعد فترة تكوين لمدة سنتين (لن يكون لها مفعول رجعي للسنوات 2021 و2022 باعتبارها سنوات التكوين).
- التطور الملحوظ في نفقات التأجير للمعهد العالي لإطارات الطفولة بقرطاج درمش والذي يعود أساسا لـ:

-إدراج تأجير المتعاقدين والعاملين بالحصة بميزانية المعهد والذين يبلغ عددهم 6 بكلفة جملية تقدر بـ 80 أد.

-الترفيع في القيمة المالية لساعة التدريس بـــــ20%.

-التمديد في مدة العقود من 10 أشهر إلى 12 شهرا.

-إدراج منح الساعات الإضافية الخاصة بالإطارات والأعوان بميزانية المعهد.

- ارتفاع كلفة منحة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان نفقات التأجير الخاصة بالفاعل العمومي "الكريديف" مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة:

-الزيادات العامة والخصوصية في الأجور سنتي 2019 و2020 والتي سيتم برمجتها خلال الثلاثي الرابع لسنة 2020 لم يتم احتسابها إلى حين صدور النص القانوني لتطبيقها

-سد الشغورات عن طريق الإلحاق في حدود الأعوان المرخص فيهم والبالغ عددهم 65 إلى موفى 2021 إلى حين سد الشغورات الفعلية سنة 2023

-الترقيات الإستثنائية والعادية والتدرج بالجدارة

-التسميات في الخطط الوظيفية

❖ تفعيل القانون عدد 38 لسنة 2020 مؤرخ في 13 أوت 2020 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي خاصة مع وجود متخرجين من المعهد العالي لإطارات الطفولة بقرطاج درمش ممن فاقت بطالتهم 10 سنوات حيث بلغ عدد المتخرجين 2288 منذ سنة 2018 إلى حدود سنة 2020 وذلك لسد الحاجيات من الإطارات التربوية خاصة في ظل وجود مؤسسات تربوية مغلقة إضافة إلى الأعوان والإطارات الإدارية على المستو ى المركزي والجهوي (تحسين نسبة التأطير بالمندوبيات الجهوية المفتقرة إلى اختصاصات فنية على غرار تقنيي البناء والإعلامية وغيرها)وحتى تتمكن الوزارة من تدعيم مواردها البشرية خاصة في ظل النقص المتزايد من أعوانها تبعا لمطالب النقل والإلحاق الكثيرة.

2.نفقات التسيير:

- برنامج الطفولة:

❖ التصدي لظاهرة المؤسسات الفوضوية :من خلال الترفيع في المنحة الكيلومترية لتدعيم التطور في عدد الزيارات التفقدية والعمليات البيداغوجية حتى تتلاءم مع متطلبات العمل الميداني لإطارات التفقد والإرشاد البيداغوجي في مجال المتابعة والتقييم وضمان الجودة وذلك باعتبار التشتت الجغرافي لمؤسسات الطفولة وتنامي الإشكاليات بها وحتى تتمكن إطارات التفقد من الحد من انتشار المؤسسات الفوضوية ودعم مجهود الدولة في حماية الأطفال من خلال ترسيمهم بمؤسسات قانونية مراقبة ومحترمة لجميع شروط السلامة والوقاية.

❖ دعم حق الأطفال المتواجدين بالمناطق الحدودية في التنشيط والترفيه من خلال توفير الاعتمادات الضرورية لتأمين نشاط نوادي الأطفال المتنقلة (تأمين ووقود وصيانة)،

❖ خلاص معاليم الجولان لحافلات بعض المؤسسات لسنوات عدة

❖ الترفيع في نفقات الوحدة العملياتية الخاصة بمكاتب مندوبي حماية الطفولة وذلك حتى يتم التكفل بجميع نفقات هذه الوحدة (خلال سنة 2020 تم التعهد بجزء من نفقات المكتب على حساب برنامج القيادة والمساندة لقلة الاعتمادات) كما تخلت منظمة اليونيسيف عن تمويل العديد من النفقات التي كانت تتكفل بها سابقا لفائدة مكتب المندوب العام لحماية الطفولة،

❖ رصد الاعتمادات الكفيلة باحترام البروتوكول الصحي المخصص لمؤسسات الطفولة لمجابهة جائحة كورونا من خلال توفير مواد التنظيف والتعقيم خاصة وأن ميزانية

2020 لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الجائحة وما ترتب عنها من مصاريف إضافية هامة في مجال الوقاية والحماية.

- برنامج القيادة والمساندة:

في اطار تحسين ظروف العمل والسير العادي لمختلف المصالح المركزية والجهوية وضمان السلامة والحماية والوقاية من جائحة كورونا فان نفقات برنامج القيادة والمساندة تتطلب دعما استثنائيا يوجه بالأساس لتغطية النفقات التالية:

- ❖ الترفيع فى الإعتمادات الخاصة بالأكرية والآداءات البلدية مقارنة بسنة 2020 بإعتبار أن هذه الإعتمادات غير قادرة على تغطية كافة معاليم الكراء الخاص بمبنى الإدارة العامة للمصالح المشتركة والديون المتخلدة لسنة 2019 والتي تتجاوز 70 ألف دينارا بالـإضافة إلى الأكرية المستوجبة بعنوان مقرات المندوبيات الجهوية في انتظار استكمال أشغال بناء مقرات المندوبيات بكافة الولايات.
- ❖ دعم النفقات المخصصة لاستهلاك الكهرباء والماء خاصة في ظل الترفيع في معاليمها بداية من سنة 2020 خاصة وأن جملة الإعتمادات المرصودة لسنة 2020 لا تغطي معاليم الإستهلاك الفعلية والديون المتصلة بها.
- ❖ دعم الاعتمادات المخصصة لتكوين إطارات الوزارة
- ❖ الترفيع في الاعتمادات المخصصة لمعدات ولوازم الإعلامية
- ❖ الترفيع في اعتمادات معدات التصرف الإداري مقارنة بسنة 2020 وذلك بـاعتبار النقص الفادح على مستوي المعدات المتوفرة من آلات فاكس وأجهزة هاتف إلى غير ذلك من معدات التصرف الإداري.
- ❖ الرفع من اعتمادات الإعتناء بالبناءات بـاعتبار أن مبنى الوزارة يحتاج إلى جملة من الإصلاحات(إصلاح قنوات تصريف المياه وصيانة المكيف المركزي وإصلاح شبكة الكهرباء) وربط المقر الجديد للإدارة العامة للمصالح المشتركة بشبكة الأنترنات والهاتف كما سيتم إبرام عقود لصيانة موزعات الهاتف واقتناء قوارير الإطفاء.
- ❖ تعهد وصيانة الأثاث والمعدات وخاصة إصلاح الآلات الناسخة كبيرة الحجم وصغيرة الحجم لمختلف الإدارات خاصة وأن هذه الآلات أصبحت قديمة وتتطلب الصيانة والإصلاح هذا إلى جانب المعدات الأخرى.
- ❖ الترفيع في النفقات المباشرة للتنظيف وذلك لأخذ التدابير والاحتياطات اللازمة لمجابهة فيروس كورونا من خلال اقتناء مواد التعقيم ومستلزمات التنظيف خاصة في ظل تكثيف عمليات التعقيم والتنظيف لمجابهة تفشي جائحة كورونا،
- ❖ تدعيم نفقات التغذية للأعوان وذلك لمنح الأعوان مادة الحليب اعتمادا على المناشير الصادرة في الغرض وضمانا للسلم الاجتماعي خاصة في ظل وجود اتفاقيات وضغوطات نقابية في الغرض،
- ❖ رصد اعتمادات جديدة خاصة بمستلزمات الوقاية والسلامة المهنية لاقتناء السوائل المعقمة والكمامات الواقية في إطار مجابهة فيروس كورونا.

3. نفقات التدخل:

- برنامج الطفولة:

❖ الرفع في قيمة دعم الجمعية التونسية لقرى أطفال (SOS) من 2.605 م د إلى 2.870 م د بهدف مواصلة التعهد بالأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي بقرى الأطفال س و س وذلك بعد تخلي المنظمة الأم عن تمويل (SOS)التونسية

❖ الرفع في الاعتمادات المخصصة للاطفال من مكفولي الدولة بالمراكز المندمجة ومركبات الطفولة

- برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص:

❖ الترفيع في النفقات الخاصة بقسم التدخلات للوحدة العملياتية أسرة (403 أد) سنة 2021 وتخصيص اعتمادات إضافية بنسبة 42% في إطار التمويل العمومي للجمعيات لتسيير مركز التوجيه والإرشاد الأسري بغار الدماء بولاية جندوبة.

❖ 03 مراكز لإيواء النساء ضحايا العنف ستدخل حيز التنفيذ بداية من سنة 2021 بعد انتهاء أشغال البناء على ميزانية الدولة (جندوبة وباجة وسيدي بوزيد)

❖ تعديل المساهمات في المنظمات الدولية والإقليمية وفق مذكرات الخلاص الموجهة علما وأن المساهمات الحالية لم تأخذ بعين الاعتبار التغيير الحاصل على ارتفاع نسبة العملة مقارنة بالدينار التونسي.

- الكريديف

❖ إقتناء منظومة ميكروسوفت أوفيس Microsoft office 2019: 75أد وذلك حفاظا على السلامة المعلوماتية ولتسوية الوضعية الغير قانونية لاستعمال التكنولوجيا الحديثة.

❖ تظاهرة إسناد جائزة زبيدة بشير للكتابات النسائية للسنة 2021: 44 أد (تبعا لصدور الأمر الحكومي عدد 585 لسنة 2020 المؤرخ في 25 أوت 2020 الذي يتعلق بإحداث وتنظيم الجائزة الوطنية زبيدة بشير لأفضل الكتابات النسائية التونسية).

❖ تدعيم الدراسات بالمركز الدراسات والبحوث وتكوين والندوات والتظاهرات المتواصلة منذ سنة 2019 والجديدة للسنوات 2020-2023

- برنامج كبار السن

❖ جدولة العجز في كلفة تأجيرأعوان لاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي المباشرين بمؤسسات الرعاية بداية من سنة 2020 والتي تشهد عجزا هاما تراكم منذ سنة 2017 وإلى غاية سنة 2020 بمفعول الزيادة في الأجور والمنح والتي بلغت قرابة 2.110 م.د.

❖ توفير اعتمادات اضافية لانطلاق نشاط ثلاث مؤسسات جديدة لرعاية كبار السن بكل من سليانة وبنزرت وسيدي بوزيد مما يستوجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف تأجير أعوانها ومصاريف تسييرها (1.5 م د كتقديرات أولية لتسييرها)

- برنامج القيادة والمساندة

❖ **ودادية أعوان وإطارات الوزارة:** ضبطت نفقات التدخلات لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 في حدود 1.800م.د مقابل 1.700 م.د سنة 2020 ويعود هذا التطور إلى ارتفاع عدد المنخرطين بالودادية الذي قد يصل إلى 2700 منخرط إضافة إلى ارتفاع عدد الأعوان المنتفعين بالمساعدات الاجتماعية طبقا للمنشور عدد 37 المؤرخ في 29 ديسمبر 2017.

❖ تكاليف الجوائز : للتعهد بنفقات التعهد بجائزة العامل المثالي و المقدرة 1000د

4. نفقات الاستثمار:

برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

❖ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية: 5 مليون دينا

❖ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الريف وذلك من خلال رصد اعتمادات دفع تقدر بـ 3000 أ.د بعنوان سنة 2021 وذلك لاستكمال تنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة المضمنة بالخطة.

❖ مواصلة أشغال تهيئة فضاء إيواء النساء ضحايا العنف بسيدي ثابت باعتمادات تقدر بـ 176 أ.د (مشروع انطلق سنة 2020).

❖ الانطلاق في الدراسات لإحداث فضاء إيواء النساء ضحايا العنف بقعفور و قابس وذلك من خلال رصد بكلفة جملية تقدر بـ500 أ.د بعنوان سنة 2021

❖ الدعم الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية وذلك من خلال رصد اعتمادات دفع تقدر بـ 1500 أ.د بعنوان سنة 2021 وذلك للتدخل بـــــ 7 ولاية بمعدل 200 أد عوضا عن 100 أ د لكل ولاية.

❖ تعميم برنامج التمكين الاجتماعي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية وذلك من خلال تغطية كافة الولايات ورصد اعتمادات دفع تقدر بـ350 أ.د بعنوان سنة 2021 وذلك للتدخل بـــ 24 ولاية و350 بلدية إلى حدود سنة 2023.

❖ تخصيص اعتمادات دفع قدرها 585 اد تعهدا لفائدة المرصد الوطني لمناهضة العنف

- برنامج الطفولة:

❖ أعطت الأولوية للمشاريع بصدد الانجاز مع ما يتطلبه ذلك من تحديات على مستوى اعتمادات الدفع مع إضافة مشاريع جديدة تم إقرارها تبعا لمجالس وزارية أو قرارات حكومية.

❖ و سعت الوزارة إلى تدعيم قطاع الطفولة عبر ضمان مبدأ تكافؤ الفرص لجميع الأطفال مهما كان تواجدهم وخاصة المقيمين بالمناطق ذات الأولوية والمعتمديات الأكثر فقرا أوالأحياء الشعبية حتى تتمكن الوزارة من تقريب الخدمات إليهم.

❖ و بلغت قيمة الاعتمادات المخصصة للبرنامج 13 م د دفعا. وتتوزع هذه الاعتمادات بين ماهو متواصل بقيمة 9,265 م د و ما هو جديد بقيمة 3,735 م د.

- ❖ كما شملت برامج تهيئة لمؤسسات الطفولة واقتناء التجهيزات لها ومواصلة العمل على برنامج النهوض بالطفولة المبكرة والبدء في إنجاز دراسات لعنوان تهيئة وإنجاز مؤسسات جديدة و اقتناء 4 نوادي أطفال متنقلة ستخصص لولايات باجة وجندوبة وصفاقس وتطاوين.

- برنامج كبار السن:

إضافة إلى المشاريع المتواصلة فان الوزارة تعتزم وبالتعاون مع الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي الشريك الفاعل في مجال كبار السن مواصلة تنفيذ المشاريع المبرمجة وبرمجة بعض المشاريع الجديدة وتتمثل فيما ما يلي:

- ❖ دراسة تركيز الالواح الشمسية بمراكز رعاية المسنين باعتمادات تعهد قدرها 500أد واعتمادات دفع قدرها 100 أد
- ❖ مواصلة تهيئة مركزرعاية المسنين **قرنبالية**: باعتمادات دفع قدرها 250 اد
- ❖ مواصلة تهيئة مركز رعاية المسنين **القيروان**: باعتمادات تعهد قدرها 250 أد واعتمادات دفع قدرها 300 اد
- ❖ مواصلة تهيئة مركز رعاية المسنين **سوسة**: باعتمادات دفع قدرها 200 اد
- ❖ الشروع في تهيئة مركز رعاية المسنين **جندوبة**: باعتمادات تعهد قدرها 200 اد واعتمادات دفع قدرها 200 اد
- ❖ اقتناء **تجهيزات** لفائدة مراكز رعاية المسنين باعتمادات قدرها 690 أد تعهد و1450 أد دفع

- برنامج القيادة والمساندة:

برمجت الوزارة لمشروع برنامج القيادة والمساندة اعتمادات لبناء مقرات جديدة للمندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة وكبار السن قدرها 1080 أ د تعهدا و450 أد.

و توزع الاعتمادات بين مواصلة إنجاز مندوبيات المنستير وباجة و سوسة و قبلي و البدء في مندوبية صفاقس.

كما تم برمجة اقتناء تجهيزات إدارية و إعلامية للإدارات المركزية والجهوية بكلفة قدرها 1000 أد.

وسائل النقل:

تعتبر وزارة المرأة والأسرة وكبار السن من الوزارات التي لا تملك أسطولا من وسائل النقل يستجيب إلى تحديات القطاعات مجال تدخلها مما جعل الخدمات والتدخلات التي يقوم بها أعوانها ليست في حجم تطلعات الفئات المستهدفة ونذكر بالخصوص قطاع الطفولة ومندوبي حماية الطفولة وكبار السن.

إضافة إلى تواضع وتقادم الأسطول الموضوع على ذمة الإدارة المركزية والذي حد من تنقلات إطاراتها ومساهمتهم في الأنشطة الجهوية والمحلية بسبب غياب وسائل النقل.

وقد تم في هذا الاطار تعزيز اسطول النقل للوزارة بـ:

- عدد 01 سيارة وظيفية و 01 سيارة مصلحة لفائدة المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة,

-نادي اطفال نموذجي متنقل للإعلامية لفائدة المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل: يقوم هذا الأخير باقتناء الحافلة و تجهيزها باعتمادات قدرها 300 أد تعهد في اطار تقريب خدمات الاعلامية والتكنولوجيا للأطفال القاطنين بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية و المناطق المصنفة ذات اولوية,

-سيارتي مصلحة واحدة لفائدة المركز المندمج للشباب والطفولة بحفوز والاخرى لفائدة مندوب حماية الطفولة بقبلي باعتمادات قدرها 100 أد تعهد.

-04 نوادي اطفال متنقلة ستخصص لولايات باجة وجندوبة وصفاقس وتطاوين باعتمادات جملية قدرها 600 اد تعهد

وعملا بمقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 وعلى إثر المصادقة على التنزيل العملياتي للبرامج العمومية وما انجر عنه من إحداث وحدات عملياتية جديدة مما استوجب تخصيص اعتمادات إضافية لمجابهة نفقاتها وتحقيق أهدافها فإن جملة التدابير الجديدة لميزانية سنة 2021 لمهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن تتلخص كما يلي:

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية المهمة* لسنة 2021 حسب البرامج وطبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البرامج	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخل	نفقات الاستثمار	المجموع	نسبة البرنامج / المجموع العام
المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	2700	695	2188	10585	16168	8%
الطفولة	109956	5200	14300	13000	142456	73%
كبار السن	328	53	15490	2500	18371	9%
القيادة المساندة	9800	4905	1800	2500	19005	10%
المجموع العام دون اعتبار الموارد الذاتية	122784	10853	33778	28585	196000	100%
طبيعة النفقة/ المجموع العام%	63%	6%	17%	15%	100%	

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 1:

توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2021 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

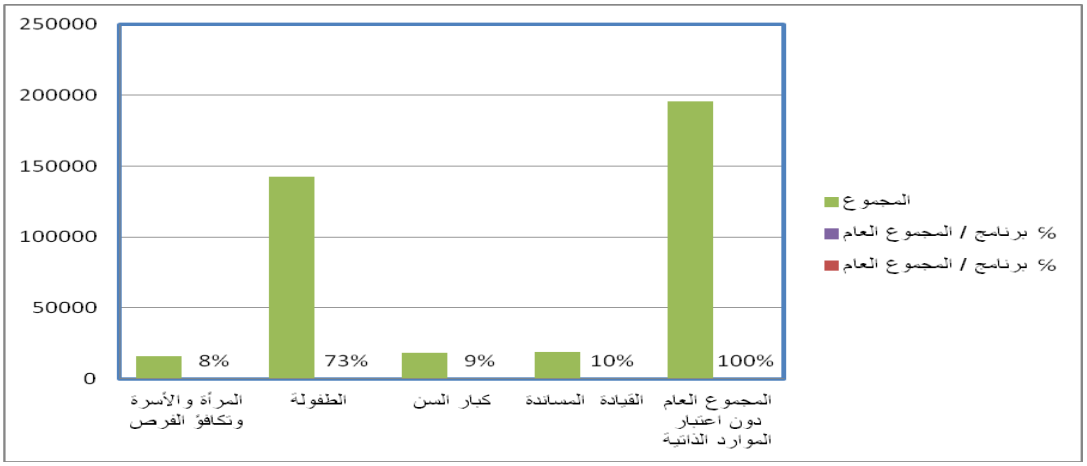

2-4 تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للوزارة:

شهدت ميزانية مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لسنة 2021 نسبة تطور قدرها 3% مقارنة بسنة 2020 وبنسبة 5 % سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 لتستقر مرة اخرى في حدود 3 % سنة 2023 مقارنة لسنة 2022.

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) للمهمة:

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	انجازات			ق م	تقديرات		
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
طبيعة النفقة							
نفقات التأجير	92951	94695	103155	122274	122784	124829	125829
نفقات التسيير	7177	7391	8819	9500	10853	14561	16561
نفقات التدخلات	17904	17581	22495	26085	33778	31610	33610
نفقات الاستثمارات	19627	28155	29825	32520	28585	35000	36000
نفقات العمليات المالية							
المجموع العام	**137659**	**147822**	**164294**	**190379**	**196000**	**206000**	**212000**
الموارد الذاتية للمؤسسات	**310**	**315**	**318**	**318**	**294**	**150**	**150**
الجملة العامة	**137969**	**148137**	**164612**	**190697**	**196294**	**206150**	**212150**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى(2021-2023) للمهمة:

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

الوحدة اد							
تقديرات			ق م	انجازات			البرامج
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
19958	17159	16218	15083	117358	12399	8444	برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
146934	147137	142700	140014	13925	107424	104102	برنامج الطفولة
22479	19682	18371	17659	16203	14983	14013	برنامج كبار السن
22779	22172	19005	17623	16528	12631	10860	برنامج القيادة والمساندة
212000	**206000**	**196000**	190379	**164294**	**147822**	**137659**	المجموع دون المواد الذاتية
3%	**%5**	**% 3**	**13%**				

برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

رئيسة البرنامج : السيدة سميرة بن حسين

بداية من اوت 2019

1 - تقديم البرنامج واستراتيجيته:

تحتل العناية بالمرأة والأسرة مكانة هامة صلب السياسة التنموية للدولة التي تعتمد بالخصوص على التلازم بين مختلف **الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية** بما يساهم في النهوض بأوضاع المرأة والارتقاء بشأن الأسرة. وستعمل وزارة المرأة والأسرة وكبار السن خلال فترة مخطط التنمية 2021-2025 على تعزيز الهياكل وتطوير التشريعات وتوفير الآليات بما يساهم في مزيد الإحاطة بالمرأة ودعم مكانة الأسرة و رصد أوضاعها لتصويب التدخل وخاصة منها التي تعاني من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية وذلك عبر تمكين النساء والفتيات وتعزيز مكاسبهن بما يضمن تحقيق مبدأ المساواة ويضمن تكافؤ الفرص ويساهم في القضاء على كافة أشكال التميز والعنف ضد المرأة المبني على النوع الإجتماعي بما يكفل دورهن كفاعل في الحياة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية وفي المشاركة في الشأن العام والوصول الى مواقع صنع القرار وتعزيز مكانة الأسرة والنهوض بها وتمكينها باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع توافقا مع الأهداف التنمية المستدامة 2030.

كما تعمل الوزارة من خلال برنامج المرأة والأسرة على تنفيذ **الالتزامات الدستورية** من خلال فصوله المكرسة لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع المجالات استجابة للنسق المتواصل لمتطلبات المجتمع التي تحث على إيلاء الأهمية اللازمة لتثمين قدرات المرأة المتنامية بشكل ملحوظ في مجال المشاركة الاقتصادية والسياسية ومشاركتها في مواقع القرار مركزيا ومحليا ونبذ جميع مظاهر العنف والتمييز ضدها في إطار مسار مستدام مبني على إعمال حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين.

كما تستند استراتيجية برنامج المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص **الايفاء بالتعهدات والالتزامات الدولية** ومنها الاتفاقيات الدولية لا سيما:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)

- اتفاقية اسطنبول و اتفاقية 189 لمنظمة العمل الدولية حول عمال المنازل،
- العهدين الدولين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية
- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب و منهاج عمل المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة بيجين
- أهداف التنمية المستدامة الـ 17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والمتمثلة في الأهداف 5 و8و10و16و17
- الهدف الثاني من الإستراتيجية العربية للأسرة المتعلق بتمكين الأسرة من القيام بوظائفها الأساسية: محاربة الفقر وتحسين نوعية حياة الأسرة وتمكينها من تطوير قدراتها وزيادة إسهامها في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي ووثيقة منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 من منظور اسري في المنطقة العربية.

أما على المستوى الوطني يعمل برنامج المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص على تفعيل مكونات **استراتيجياته وخططته** والمتمثلة في:

- الخطة الوطنية لدفع المبادرة الإقتصادية النسائية"رائدة"2016-2020
- الإستراتيجية الوطنية للتمكين الإقتصادي والإجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الرفية 2017-2020 وخطة العمل المنبثقة عنها
- الخطة الوطنية لمناهضة العنف ضد المراة
- خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي المرأة والأمن والسلم 1325 2018-2020 والخطة القطاعية المنبثقة عنها
- الخطة الوطنية لإدراج ومأسسة النوع الإجتماعي لمجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل 2018-2020
- الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة المصادق عليها في ماي 2019

ورغم المجهودات المبذولة خلال مخطط التنمية 2016-2020 لتحقيق التوجهات والأهداف المرسومة الا أن عديد **التحديات** مازالت تعيق تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين على المستويين الريفي والحضري. حيث أفرز المسح الميداني لمؤشرات **التشغيل والبطالة** للثلاثي الاول من سنة

2020 الى تطور عدد السكان النشيطين في تونس الى 4200.3 الف ناشط مقابل 4190 الف لسنة 2019 بزيادة عشرة الاف ناشط منهم 2981.2 من الذكور و 1219.2 من الاناث بنسبة مئوية 71 % من الذكور و 29% من الاناث كما ان نسبة الناشطين من الذكور ارتفعت مقابل نفس النسبة من السنة الماضية.

واضاف تقرير نتائج المسح الوطني للسكان والتشغيل أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 634.8 ألف من مجموع السكان النشيطين مقابل 623.9 الف خلال الثلاثي الرابع من سنة 2019 و قدرت نسبة بالبطالة بـ15,1% خلال الثلاثي الاول لسنة 2020 أي بنسبة 12.3 % لدى الذكور و 22 % لدى الاناث. كما أن نسبة المرأة الناشطة على المستوى الإقتصادي بتونس لا تتجاوز 28% مقابل 54% على المستوى العالمي وتتعمق هذه الإحصائيات بين النساء في الوسطين الحضري والريفي.

ولا تزال مستوى **مشاركة النساء في الحياة العامة والشأن المحلي** ضعيفا فمن بين 1500 تعيين في مناصب القرار التي حصلت بعد الثورة بلغ نصيب النساء منها 7% وبالرغم من ادراج التناصف في الدستور لم تحصل النساء الا على 23% من مقاعد البرلمان في حين تضل مواقع المسؤولية في النقابات حكرا على الذكور.

وفي ما يتعلق بالتداعيات الاقتصاية والاجتماعية لجائحة كوفيد 19، فقد كانت هذه الجائحة بمثابة التذكير **بضعف تمثيلية المرأة في الحياة النّشطة** (وفقا لما تم تعريفها في المعايير الدولية) رغم المجهودات التي تقوم بها الدولة بمختلف قطاعاتها مقابل تواجدها المستمر والبارز في الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة أو في أعمال تتسم بالهشاشة وضعف الاستقرار. وتبعا للتقييمات الأولية لآثار الجائحة على إمكانية فقدان مواطن الشغل، تبين أن **النساء كن أكثر الفئات تضررا** علما وأن عدد النساء النشطات يبلغ 923 ألف من بينهن 31% في قطاع الصناعات المعملية (التي تأثرت بالأزمة) خاصة صناعات النّسيج والملابس و5% في القطاع السّياحي.

وتسجل النساء تواجدا قويّا في **المهن الهشّة وغير المهيكلة** مثل نشاط المعينات المنزليات اللواتي تعملن لحسابهن الخاص وفي المؤسسات متناهية الصغر (التي تشغل أقل من 06 أفراد) والتي تشرف على 22% منها نساء وتعمل بها قرابة 40% منهن إلى جانب الحرفيات اللواتي ترتبط مداخيلهنّ بالمشاركة في المعارض والتظاهرات إلى جانب العاملات في القطاع الفلاحي اللاتي لا تنتفع أعداد كبيرة منهن بأجر قارّ ولا بالتغطية الاجتماعية أو بنظام التقاعد واللاتي يتأثر نشاطهن مباشرة بانخفاض المقدرة الشرائية.

وقدأبرزت هذه الاشكاليات جملة من **الفوارق بين الجنسين وبين المجالين الحضري والريفي** وتتمثل في:

- وجود عديد النصوص التمييزية رغم أهمية الترسانة القانونية المكرسة لحقوق المرأة،

- ضعف إرساء مقاربة النوع الاجتماعي واعتمادها في رسم السياسات والميزانيات والبرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها،

- نقص على مستوى الهياكل والمؤسسات الموجهة للتعهد بالنساء ضحايا العنف وتأمين الخدمات الإستعجالية الضرورية لهن قصد مساعدتهن على استعادة توازنهن النفسي وتوفير فرص لإعادة إدماجهن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية على المستويين المركزي والجهوي،

- غياب تحديد دقيق للفئات الهشة ذوات الحاجيات الخصوصية وغياب الدراسات والمعطيات الإحصائية حولها إضافة لعدم وجود خطط تشاركية واضحة المعالم في مجال الإحاطة والرعاية سواء بالامهات المنجبات خارج إطار الزواج أو السجينات أو المعينات المنزليات فضلا عن ضعف الموارد المتاحة لمساعدة هذه الفئات وتدعيم قدراتهن،

- ضعف حضور المرأة في مواقع القرار،

- ضعف مساهمة المرأة في الحياة الإقتصادية ومحدودية تواجدها كصاحبة أعمال وباعثة مشروع،

- ارتفاع نسبة البطالة خلال الثلاثية الأولى من سنة 2019 إذ تقدر بـ 15,3% للمجموع الجنسين منها 12,4% لدى الذكور وترتفع لدى الإناث لتصل إلى 22.6% (قرابة الضعف) وهو ما يبين عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين في الوصول إلى الموارد.

- مخاطر هامة تخصّ النساء العاملات في القطاعات الهشّة و/أو الأنشطة الغير منظّمة (عملة المناجم)و الشركات المتناهية الصّغر

- تعرّض النساء في الوسط الريفي /الحضري إلى إشكاليّة الولوج للخدمات الصحيّة الاوليّة خاصة في فترة الأزمات

- تواصل ظاهرة الانقطاع المبكر عن الدراسة لكلا الجنسين خاصة في المناطق الريفية وفي المناطق المحرومة تحديدا،

- لاتزال الأغلبية الساحقة من النساء في الوسط الريفي (العاملات في القطاع الفلاحي) يعانين من ظروف العمل غير اللائق ولا يراعي المعايير (من ناحية ظروف النقل والأجر وساعات العمل

والحماية من المخاطر المهنية والتغطية الاجتماعية...) نظرا لضعف النسيج الإقتصادي في الوسط الريفي وعدم تنوّعه ونقص فرص التكوين المهني المؤهّل واعتماد القطاع الفلاحي كمصدر وحيد للتشغيل.

ورفعا لهذه **الرهانات سيتم توجيه الجهد نحو الاولويات** التالية:

- إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة والميزانيات وفي الخطط والبرامج القطاعية مركزيا وجهويا ومحليا،
- تفعيل الحقوق الإنسانيّة للمرأة بما يراعي المساواة بين الجنسين و ما يتماشى مع بنود الدستور الجديد والمعاهدات الدوليّة التي صادقت عليها الدولة التونسيّة،
- ضمان مشاركة النساء والفتيات في الحياة العامّة، محليّا ووطنيّا،
- الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات والنفاذ الى التكنولوجيا و الإبتكار
- تحسين الخدمات الموجهة للنساء والفتيات ضحايا العنف،
- مناهضة كل أشكال العنف، والتمييز والإستغلال
- النهوض بأوضاع أفراد الأسر وقيس الفجوات وتقليص الفوارق ودعم تكافؤ الفرص بين الجنسين / في الوسطين الحضري والريفي بما ييسّر تمكينهم الاقتصادي والإجتماعي ومشاركتهم في الحياة العامّة وفي مواقع صنع القرار،
- تقريب الخدمات من النساء والفتيات في المناطق الريفية وتحسين جودتها،
- مقاومة الإنقطاع المبكر عن الدراسة وحماية حق الفتيات في التعليم،
- ضمان العمل اللائق لكلا الجنسين
- إدارة الأزمات عند الاوبئة و و الكوارث و التغييرات المناخية.
- مراجعة المنظومة التشريعية في مجال الأسرة
- دعم التمكين الإقتصادي والإجتماعي لأفراد الأسر
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة لفائدة أفراد الأسر بكامل تراب الجمهورية
- دعم الترابط والتماسك الأسري
- رصد وتشخيص أوضاع الأسرة (مؤشر الطلاق، الإنحراف،الفئات الهشة....)

وعملا على مواصلة تحقيق التوجهات والأهداف المرسومة، ستعمل الوزارة خلال المخطط الخماسي للتنمية2021-2025 على مواصلة تنفيذ وتطوير استراتيجياتها وخططها المضمنة بالمخطط القطاعي 2016-

2020 بعد تقييمها لتفادي الإشكاليات التي حالت دون تحقيق كل أهدافها المرسومة من خلال **المحاور الاستراتيجية** التالية :

- دعم المساواة وتكافؤ الفرص وتعزيز اندماج النساء والفتيات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية

- النهوض بالأسرودعم تماسكها وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة

لذلك يعتبر إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العامة والميزانيات وفي الخطط والبرامج القطاعية مركزيا وجهويا ومحليا من أولويات المخطط الخماسي القادم 2021/ 2025 بإعتباره التزاما بتنفيذ أهداف أجندا التنمية المستدامة 2030/2016.

خارطة البرنامج

ويشتمل برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص على :

- برنامج فرعي المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
- وحدة عملياتية المرأة
- وحدة عملياتية الأسرة
- وحدة عملياتية المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المراة
- 24 وحدة عملياتية : مصالح المرأة والأسرة على المستوى الجهوي
- فاعل عمومي: الكريديف

وقد تم ابرام **عقد اهداف** مع كل من الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعيTAMSS والجمعية التونسية للبحث حول التنمية AFTURD حول الأهداف المناطة بعهدتهما.

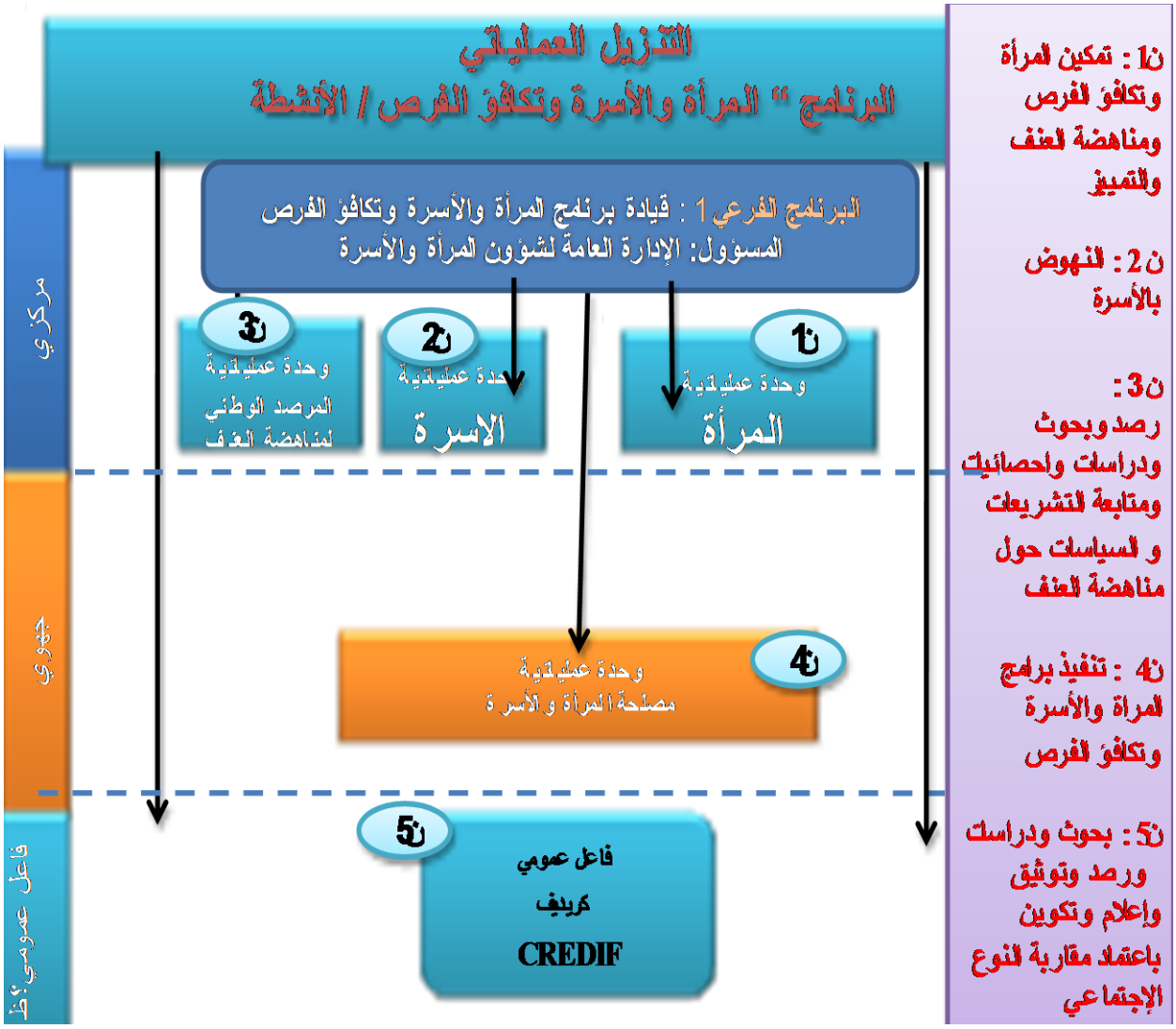
التنزيل العملياتي
البرنامج " المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص / الأنشطة
البرنامج الفرعي 1 : قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
المسؤول: الإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة
مركزي
جهوي
فاعل عمومي أخ
1ن
وحدة عملياتية
المرأة
2ن
وحدة عملياتية
الاسرة
3ن
وحدة عملياتية
المرصد الوطني
لمناهضة العنف
4ن
وحدة عملياتية
مصلحة المرأة و الأسرة
5ن
فاعل عمومي
كريديف
CREDIF
ن1 : تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز
ن 2 : النهوض بالأسرة
ن3 : رصد وبحوث ودراسات واحصائيات ومتابعة التشريعات و السياسات حول مناهضة العنف
ن4 : تنفيذ برامج المراة والأسرة وتكافؤ الفرص
ن5 : بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الإجتماعي

2 -أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

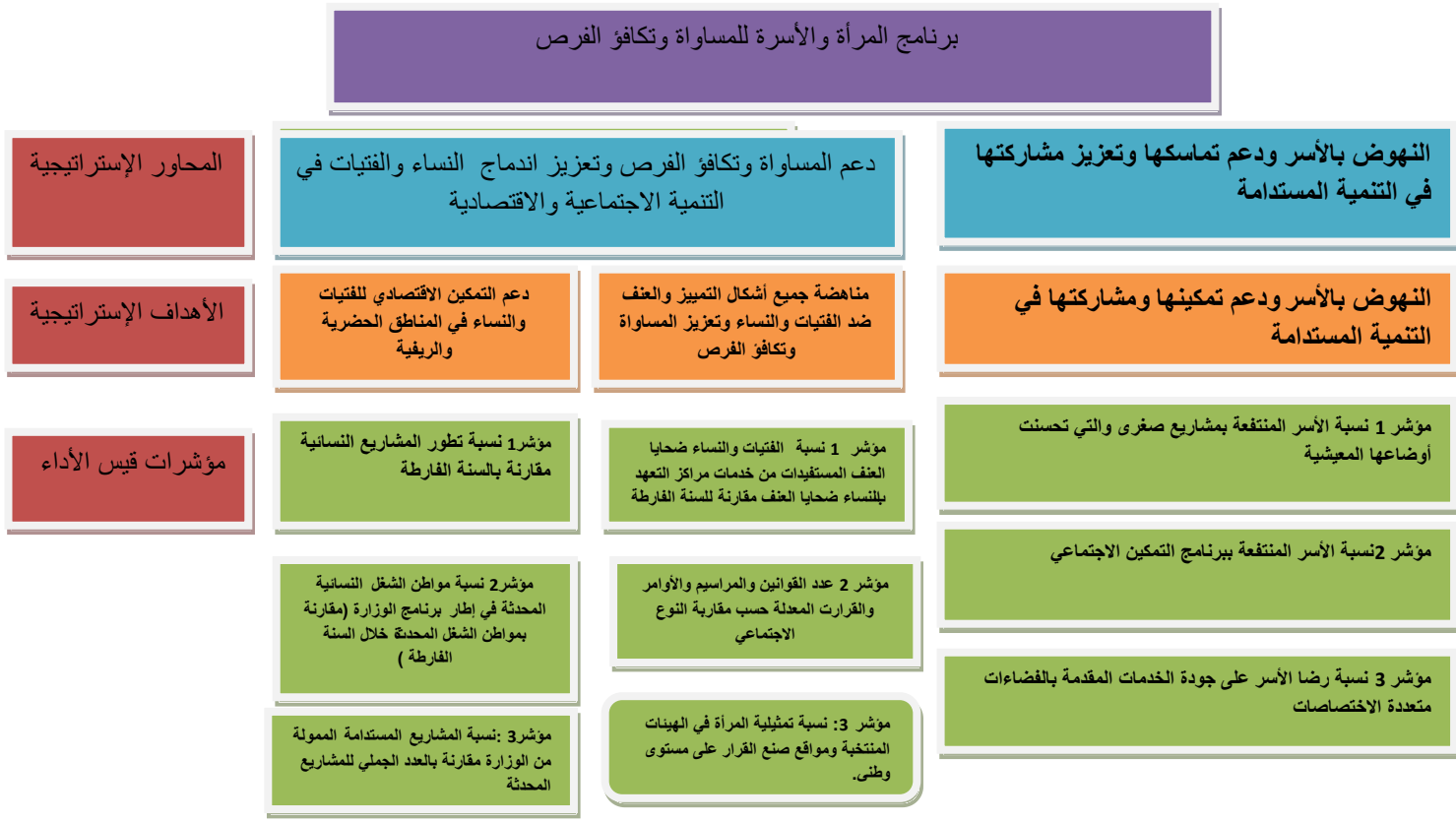

1.2 -تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالوحدة العملياتية المرأة وتكافؤ الفرص:

الهدف الإستراتيجي 1-1-1 : دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية

-تقديم الهدف الإستراتيجي:

يُعد التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية هدفا جوهريًا لتحقيق استراتيجية الوزارة في مجال النهوض بالمرأة، يتم، على أساسه، دعم فرص تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، ويساهم في تحسين الوضع المادي للمرأة ويضمن استقلاليتها المالية علاوة على مشاركتها في تطوير الدخل الأسري ومؤشرات التنمية الاقتصادية للبلاد وذلك من خلال توفير الآليات الضرورية لدخول المرأة سوق الشغل أو مجال الأعمال وذلك عن طريق التكوين والتأهيل والإحاطة بصاحبات المشاريع قبل وبعد الإحداث وتوفير خطوط التمويل المناسبة.

وتنفيذا لهذه المقاربة سيتم مواصلة تنفيذ مكونات ال خطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية التي سترتمد على فترة المخطط التنموي (2021-2025) والتي تهدف إلى الرفع من نسبة نشاط

النساء والفتيات والتقليص من نسبة البطالة لد يهن في المناطق الحضرية والريفية، ولتحقيق هذه الأهداف تم العمل على تطوير قدرات النساء في مجال المشاركة الاقتصادية و تشجيعهن على الانتصاب للحساب الخاص في ا لعديد من القطاعات الواعدة والعمل على تطوي نسب استفادتهن من مختلف برامج التكوين وتأمين المرافقة والمتابعة و المساعدة على تسويق المنتوجات والنفاذ إلى مختلف مصادر التمويل والاستثمار التي وفرتها الوزارة من خلال إحداث خط تمويل للمشاريع النسائية المتناهية الصغر والصغرى والمتوسطة بالشراكة مع البنك التونسي للتضامن في إطار برنامج دفع المبادرة الاقتصادية النسائية "رائدة".

-**مرجع الهدف:**

- دستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 27 جانفي 2014 وخاصة فصوله عدد 21 و34و 46 و75 المكرسة لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وتدعيم الحقوق المكتسبة للمرأة،
- الاتفاقيات الدولية لا سيما اتفاقية اسطنبول و اتفاقية 189 لمنظمة العمل الدولية حول عمال المنازل،
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،
- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- منهاج عمل المؤتمر الدولي الرابع حول المرأة بيجين،
- أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030،
- المخطط الخماسي للتنمية 2021-2025،
- الخطط التنموية السابقة (عمل اللجنة القطاعية الخاصة بالمرأة والأسرة)،
- الإستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية 2017-2020،
- الإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة،
- خطة العمل الوطنية لمأسسة وإدماج مقاربة النوع الإجتماعي،
- الخطة الوطنية وخطة العمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 المتعلق بالمرأة والأمن والسلم،
- الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية،

-مبررات إعتماد المؤشرات الخاصة بالهدف:

~ **المؤشر 1.1.1.1: نسبة تطور المشاريع النسائية المحدثة مقارنة بالسنة الفارطة**

سيمكن هذا المؤشر من معرفة عدد المشاريع النسائية المحدثة والممولة عن طريق برامج الوزارة ومدى مساهمتها في تحسين وتطوير الوضعية الإقتصادية للنساء المنتفعات مقارنة بالبرامج المنفذة

على المستوى الوطني، وذلك من خلال تنفيذ اتفاقيات الشراكة مع البنك التونسي للتضامن في إطار تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الإقتصادية النسائية أو من خلال تنفيذ الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية، كما سيمكننا من متابعة التنفيذ والتقييم و حل الإشكاليات التي تعيق تطور المؤشر.

- **المؤشر 2.1.1.1 نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة (مقارنة بمواطن الشغل المحدثة خلال السنة الفارطة):**

سيمكن هذا المؤشر من تقييم جدوى الخطط وبرامج العمل بالوزارة ومدى تأثيرها على النهوض بوضع المرأة و خاصة معرفة مدى نجاح تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية والخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية" ومختلف برامج ومشاريع الوزارة الموولة وطنيا أو في إطار التعاون الدولي في إحداث دينامكية على المستوى الجهوي والمحلي ومساهمتهما في خلق مواطن شغل نسائية وبالتالي التقليص من البطالة والرفع من تشغيلية النساء خاصة في المناطق الداخلية، التي تشكو ضعف الاستثمار، بما يساهم في مقاومة الفقر وتحقيق الإندماج الإقتصادي والإجتماعي للفئات الهشة.

- **المؤشر 3.1.1.1: نسبة المشاريع المستدامة الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة.**

- سيمكن هذا المؤشر من قياس نسبة المشاريع الممولة من الوزارة والتي تمت المحافظة على ديمومتها. وتطويرها مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة في الإطار، وذلك لتقييم مساهمة برامج الوزارة في مجهود التنمية بالجهة وفي اثراء نسيج المؤسسات الاقتصادية بها ومدى مشاركتها في التشغيل كما يمكن هذا المؤشر من الوقوف على العوامل المؤدية الى نجاح المشاريع وديمومتها ثم اعتمادها ودعمها عند تركيز المشاريع الجديدة ومرافقة صاحباتها.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف1-1-1

النهوض بالتمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية

الهدف الإستراتيجي2.1.1: مناهضة جميع أشكال التمييزوالعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات				2020	تقديرات		
		2016	2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.1.1.1: نسبة تطور المشاريع النسائية المحدثة مقارنة بالسنة الفارطة	**النسبة**	529	1335	1015	2730	300 (المبرمج)	400	600	900
		%0	%152	%-24	%169	%-810	25%	33%	37.5%
المؤشر 2.1.1.1 نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة (مقارنة بمواطن الشغل المحدثة السنة الفارطة)	**نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة**	بصدد تجميع المعطيات الخاصة لاحتساب هذا المؤشر باعتبار أنه تمت إضافته حديثا				–	800	1200	2000
							–	33%	40%
المؤشر 3.1.1.1: نسبة المشاريع المستدامة الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة	**نسبة المشاريع المستدامة**	بصدد تجميع المعطيات الخاصة باحتساب هذا المؤشر باعتبار أنه تمت إضافته حديثا					%	%	%

وتكافؤ الفرص الهدف الإستراتيجي2.1.1: مناهضة جميع أشكال التمييزوالعنف ضد الفتيات والنساء

الهدف الإستراتيجي 2.1.1: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة

نص دستور الجمهورية الثانية في فصله 46 على مبادئ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين وهي مبادئ كونية التزمت تونس بتحقيقها من خلال مصادقتها على جل الاتفاقيات الدولية المتعلقة ب الحقوق الإنسانية للمرأة هذا إضافة إلى العمل على مناهضة جميع أشكال العنف المسلط على النساء والفتيات باعتباره مظهرا صارخا للتمييز المبني على النوع الاجتماعي والمساس بالكرامة والحقوق الإنسانية للمرأة.

وتنفيذا لهذه التوجهات، تم وضع إطار قانوني يضمن حقوق وكرامة المرأة ضحية العنف وتحديد مختلف الخدمات التي تقدمها الهياكل الحكومية وكذلك الغير حكومية، وقد تجسم التوجه في المصادقة على القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة الذي تضمن عديد الالتزامات التي تعهدت بها الدولة في المجال. وتنفيذا لالتزامات وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن المضمنة بالقانون وخاصة **الفصل 13** منه الذي ينص على الحقوق التي تتمتع بها المرأة ضحية العنف والأطفال المقيم ين معها المتعلقة بالخدمات المتنوعة والملائمة لفائدتها ومنها خاصة المتابعة الصحية والنفسية والمرافقة الاجتماعية والقانونية المناسبة والإنصات إلى جانب **الإيواء الفوري** للنساء المعنفات والأطفال المرافقين لها ان اقتضى الأمر ذلك.

مرجع الهدف:

- الفصلان 20 و46 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة
- منهاج عمل بيجين،
- المواثيق الدولية: الإعلان العالمي للحقوق المدنية والسياسية للمرأة،
- القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة،
- أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030،
- بروتوكول الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في افريقيا "بروتوكول مابوتو" حول دعم حقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين
- الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة،
- الخطة الوطنية لإدماج مقاربة النوع الاجتماعي

المؤشر 1.2.1.1: نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بللنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة

سيمكن هذا المؤشر من تقييم نشاط مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن ومعرفة مدى مساهمتها في تطبيق و تفعيل أحكام القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وذلك بفضل :

- احتساب نسبة تطور تغطية مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن مقارنة بحاجيات تلك الفئة من خدمات الانصات والايواء وغيرها.

- نسبة تطور التعهد بالنساء ضحايا العنف والاطفال المرافقين لهن بتلك المراكز مقارنة بطاقة استيعابها. مما يمكن من تقييم نشاط تلك المراكز ومعرفة مدى مساهمتها في تطبيق و تفعيل أحكام القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017،

مع العلم أن وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن شرعت في سنة 2016 باحداث " مركز آمان" وهو أول مركز عمومي للتعهد بالنساء ضحايا العنف ، بالإضافة إلى 06 مراكز أخرى في المجال تم إحداثها في إطار تنفيذ برنامج **"ترسيخ المساواة بين النساء والرجال** (03 مراكز إيواء و03 مراكز إنصات).

كما سي مكن هذا المؤشر من رصد **نسبة التغطية بمراكز حماية النساء ضحايا العنف بكامل تراب الجمهورية إلى حدود سنة 2023**

هذا ورصدت الوزارة الاعتمادات اللازمة لتسيير هذه المراكز بداية من جويلية 2020. على أن يتم سنة 2021 إضافة مراكز للإنصات وإيواء النساء ضحايا العنف بولايات قابس وصفاقس وسليانة.

المؤشر 2.2.1.1 : عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات المعدّلة حسب مقاربة النوع الإجتماعي

يمكننا هذا المؤشر من جرد النصوص القانونية والتشريعية التميزية ومن قياس نسبة تعديل هذه النصوص القانونية بما يتلاءم مع الدستور والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية القائمة على النوع الاجتماعي والقوانين الوطنية.

المؤشر 3.2.1.1 : نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني

سيمكننا هذا المؤشر من احتساب نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والعمل على تطويرها من خلال البرامج والمشاريع التي تنفذها الوزارة للغرض بالتعاون مع مختلف الهياكل الحكومية والمنظمات الوطنية والأممية في إطار التعاون وتبادل التجارب الناجحة في المجال. والمتعلقة خاصة بتطوير وصقل كفاءات المرأة في مجال القيادة والريادة وتمكينها من تقنيات التفاوض والتحاور وأخذ الكلمة في والتعبير عن مواقفها وأرائها أمام العموم .

2.2 تقديم أنشطة البرنامج:

جدول عدد6:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص

البرنامج	الأهداف الإستراتيجية	تقديرات المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
البرنامج عدد 1: المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص	**الهدف 1.1.1:** دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية	المؤشر1.1.1.1: **نسبة تطور المشاريع النسائية المحدثة مقارنة بالسنة الفارطة** **المؤشر 2.1.1.1 نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة (مقارنة بمواطن الشغل المحدثة السنة الفارطة)**		**–الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية:** • **التعريف بالمبادرة الاقتصادية النسائية و بآليات الدعم والتمويل المتاحة من خلال برنامج رائدة،** • **تنفيذ أنشطة تكوينية لبعث مشاريع اقتصادية صغرى في إطار الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية وبرنامج "رائدة"،** • **دراسة المشاريع النسائية المقدمة وإعداد مخططات الأعمال،** • **مرافقة الباعثات في إعداد مشاريعهن** • **تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة عبر خط التمويل المحدث لدى البنك التونسي للتضامن** • **تأمين المتابعة للمشاريع المحدثة** **–الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في الريف** ● **تنفيذ ورشات تحسيسية للمنتفعات،** ● **تكوين المنتفعات صاحبات أفكار المشاريع حسب اختصاصات التكوين و في تسيير المشاريع الصغرى والتصرف فيها،** ● **تأمين المساعدة في بعث المشاريع (فلاحية، صناعات تقليدية...) فرديا أو في إطار مجامع،** ● **تجهيز المنتفعات بالمشروع بتجهيزات لبعث مشاريع حسب رغبة المنتفعات وطبيعة المنطقة.** ● **تأمين المرافقة وال مساعدة الفنية والمتابعة...**	**2685** أ.د دفعا (في اطار الخطة الوطنية لدفع المبادرة الإقتصادية النسائية + **3000 أ.د دفعا في اطار التمكين الإقتصادي والإجتماعي للنساء في الوسط الريفي**
		المؤشر 3.1.1.1 نسبة المشاريع المستدامة الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة			

				التدخلات: تسيير فضاءات متعددة الاختصاصات لفائدة النساء والفتيات في المناطق الريفية (مراكز الفتاة الريفية وأقطاب الإشعاع) : عبر تنفيذ الأنشطة التالية: -دروس تعليم الكبار، – تنفيذ حصص تثقيفية وتربوية وتوعوية في مجالات الصحة والصحة الإنجابية وتربية الناشئة، – تنفيذ حصص تدريبية لإكتساب مهارات ومعارف جديدة، – تنفيذ حصص تنشيطية تهدف إلى تشريك المرأة في المناطق الريفية في كل ما يتعلق بتصوّر وإنجاز البرامج والمشاريع التنموية المحلية، تثمين المعارف الحرفية والمهارات اليدوية الموروثة لدى نساء الجهة،	
الهدف 2.1.1: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص	المؤشر 1.2.1.1: نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة		–اعداد وطبع ونشر التقرير الوطني لمناهضة العنف، –مراجعة الاستراتيجية الوطنية حول العنف –بحوث ودراسات: بحث حول العنف الجنسي – خطة وطنية للتكوين و التحسيس في مجال مناهضة العنف –إعداد منظومة معلوماتية حول العنف –تركيز منظومة اعلامية وطنية مندمجة لمتابعة العنف، دراسة إحداث مركزين للتعهد بالنساء ضحيا العنف بولايتي قابس وسليانة، إنجاز دراسة حول «أمن النساء في المناطق	330 أ.د مركز أمان + 120 الخاصة بمراكز استقبال النساء ضحايا العنف + 240 أد للمراكز أيواء النساء ضحايا العنف + 300أد لتسيير مراكز سيدي بوزيد وجندوبة والقصرين +

				الحدودية» (الكريديف) الشروع في إنجاز دراسة وطنية حول تكلفة العنف المسلط على النساء والفتيات في تونس والتي تمتدّ عل سنتين 2021 و 2022 (الكريديف) تنظيم ورشات قطاعية تدريبية لمرافقة منتجي الإحصائيات والمؤشرات ذات العلاقة بعنف النوع الاجتماعي وفق رزنامة جديدة في سياق ما بعد الحجر الصحي (الكريديف)	500 أ.د اعتمادات تعهد لتنفيذ دراسات إحداث مركزين للتعهد بالنساء ضحايا العنف بولايتي قابس وسليانة
			المؤشر 2.1.1. 2 عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارت المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي	– تقييم الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي الحالية، – وضع خطة وطنية جديدة لمأسسة النوع الاجتماعي، – إعداد قطاعية خاصة بوزارة المرأة والأسرة وكبار السن، تنظيم دورات تكوينية في مجال مأسسة النوع الاجتماعي لفائدة مختلف المتدخلين وإطارات الوزارة والمصالح الجهوية	200 أ.د
			المؤشر 3.2.1.1 نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة وم واقع صنع القرار على المستوى الوطني	– الانطلاق في وضع التصور العلمي للمجلة المحكمة لمركز الكريديف وإصدار العدد الأول منها خلال سنة 2021 (الكريديف)، – تطوير قاعدة البيانات «من هي؟ الخبيرة التونسية؟»: تطوير قاعدة البيانات النوعية المركزة صلب المرصد «من هي؟ الخبيرة التونسية» على المستوى التقني وإثراؤها وتحيينها لإبراز الكفاءات النسائية الوطنية وتثمين إنجازاتها وإبراز قدراتها (الكريديف)،	580 أ.د

				– في مجال التكوين: ❖ إطلاق النسخة الثانية من الأكاديمية السياسية " نساء قياديات من اجل حوكمة مندمجة" ❖ تنظيم ورشات تدريبية عن بعد: حصص مرافقة وتكوين عن بعد لفائدة المستفيدات من البرامج التدريبية في مجالات تدخل المستفيدات وفقا للاحتياجات التي انبثقت أثناء مجابهة الكورونا ❖ أنشطة / تظاهرات "القيادة التغييرية النسائية لصنع الفارق" : أنشطة مقترحة من طرف نساء قياديات انتفعن بالبرامج التدريبية حول القيادة النسائية	

أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالوحدة العملياتية الأسرة:

إن تقديم أهداف البرنامج حسب المنهجية الجديدة يسمح بتقديم صورة ضافية عن أهداف الوزارة في مجال الأسرة من خلال وثيقة البرنامج السنوي للقدرة على الأداء على ضوء تشخيص واقع الأسرة من خلال الاحصائيات المراعية للنوع الاجتماعي لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع المجالات استجابة للنسق المتواصل لمتطلبات المجتمع مركزيا وجهويا ونبذ جميع مظاهر العنف والتمييز في إطار مسار مستدام مبني على إعمال حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الفئات والجهات حيث تبين من خلال الاحصائيات ان الانجازات التي استهدفت الاسرة تميزت بالتفاوت في التدخلات حسب الجهات وحسب النوع الاجتماعي في مختلف المجالات الاجتماعية التنموية السياسية ، ووفق احصائيات سنة 2015 تبين أن نسبة 15.2% من السكان تعيش تحت عتبة الفقر بينما تعيش نسبة 2.9% الفقر المدقع ويتمركز الفقر في جزء كبير منه في المناطق الريفية بالشمال الغربي والوسط الغربي والجنوب الغربي.

كما يبين تحليل سوق الشغل أن عدد العاطلين عن العمل خلال الثلاثية الثانية من سنة 2019 حدد بـ634900 من مجموع السكان النشيطة وبلغت نسبة البطالة 15.3%. وتقدر هذه النسبة بـ12.3%

لدى الرجال و22.4 % لدى النساء. وتتقلص نسبة البطالة حسب السن حيث يمس بصفة أوضح الشباب بين 15 و34 سنة بنسبة 34.4% كما يواجه الشباب في بداية مساره المهني صعوبات للحصول على أول عمل و تعد الإناث أكثر فئة معرضة لخطر البطالة.

ويقدر عدد العاطلين عن العمل من حاملي الشهائد العليا ب ـ 253000 خلال الثلاثي الثاني من سنة 2019 ولم تتوقف نسبة بطالتهم عن التزايد منذ سنة 2017 حيث تحوّلت من 17% سنة 2017 إلى28 %سنة 2019. كما تتميز البطالة بفوارق جهوية هامة حيث سجلت ولايات الجنوب نسبة بطالة أكبر خلال الثلاثية الثانية لسنة 2019 بعادل 22.2%و24.8% في جهة الجنوب الغربي. كما سجلت ولايات الشمال الشرقي والوسط الشرقي نسبة بطالة أضعف تقدر ب ـ 10.6%(ولايات الشمال الشرقي) و10.2%(ولايات الوسط الشرقي) المعهد الوطني للإحصاء. مؤشرات الشغل والبطالة. الثلاثي الثاني لسنة 2019.

أما على مستوى خدمات التعليم تتعمق الهوة بين بين الأسر الغنية والأسر الفقيرة حيث تبلغ نسبة تمدرس الأطفال من الأسر الغنية في المرحلة الأولى من التعليم الثانوي نسبة 95% واقل من ذلك بالنسبة للأسر الفقيرة (65%). وتبلغ نسبة التمدرس في المرحلة الثانية بـ 59 %. وتعد هذه النسبة أكبر في الوسط الحضري (67%) منه في الوسط الريفي (44%) وكذلك بالنسبة لأبناء الأسر الغنية (85%) واقل من ذلك بالنسبة لأبناء الأسر الفقيرة (37%) وفق المسح متعدد المؤشرات لسنة 2018. التقرير النهائي للنتائج (MICS6).

وتسجل الاعداديات نسبة تسرب مدرسي مرتفعة حيث بلغت سنة 2018 7.4% في الاعداديات و26.8% في المعاهد مقابل2.8 % في التعليم الأساسي).

اما في ما يتعلق بنفاذ الاسر إلى الخدمات الصحية افان ذلك يشهد صعوبات تتعلق خاصة بلنفاذ الجغرافي لطب الاختصاص ونقص التجهيزات الطبية وتوفير الأدوية.

كما تعيش الاسر صعوبات في النفاذ إلى السكن اللائق الذي يعد مؤشرا هاما للفقر في مجال ظروف العيش. وتقدر الفوارق بين الوسط الحضري والريفي بالتزود بالمستلزمات الأساسية والتجهيزات الصحية والتطهير وتوفر شبكات الماء الصالح للشراب.

كما تتواصل نسب مرتفعة للامية على المستوى الوطني ويعود ذلك إلى الفوارق الكبرى بين الجهات وحسب النوع الاجتماعي. وتقدر هذه النسبة ب 19.3% من الشريحة العمرية بين عشرة وأكثر. وتحدد النسبة بـ12.8% من الرجال و 25.6% من النساء مع ثبات الفوارق بين الوسطين الحضري والريفي: حيث أن النسبة في الوسط الريفي اكبر بمرتين ونصف من الوسط الحضري (32.6% مقابل 13%). وللمرأة في الوسط الريفي النسبة الأكبربـ 44.7% من النساء في الوسط الريفي المعهد الوطني للإحصاء.

تعد الأنشطة البدنية والرياضية والثقافية عامل رفاه ودعم قدرا ت التماسك الاسري الاجتماعي. إلاأن الأنشطة تظل دون المأمول حيث تمارس الأنشطة المذكورة في محيط غير مهيأ (تجهيزات منقوصة وغير ملائمة وتشكو الأنشطة نقص الفضاءات خاصة في الوسط الريفي) حيث تتواجد المؤسسات الثقافية والترفيهية في الوسط الحضري على بعد مسافات صغيرة أو متوسطة لأكثر من نصف الأسر ولثلث الأسر على مسافة اقل من 1 كلم، و تكون المسافات أكبر بالنسبة للأسر في الوسط الريفي أكثر من 2 كلم.

ويؤثر النسق التنازلي لنسبة النمو الطبيعي للسكان بفعل الانخفاض الكبير للمؤشر التأليفي للخصوبة الذي وصل إلى حدود 2.2 طفل لكل امرأة سنة 2014، نتيجة تأخر متوسط العمر عند أول زواج لدى الجنسين، في متوسط حجم الأسرة و تركيبتها ونوعية العلاقات داخلها إضافة إلى مخاطر التهرّم السكاني وقد تتحول نسبة كبار السن في عمر 60 سنة من 11.7% سنة 2014 إلى 16% سنة 2026 والى قرابة 20% سنة 2036. ويبين مسح سنة 2014 أن 463.900 شخص مسن ليس لهم دخل، منهم 139.800 رجال و324.100 نساء أي على التوالي بنسبة 30.1% و69.9%.

وينفرد الوسط البلدي بالنسبة الأرفع للأشخاص دون دخل (51%) من بين متساكني هذا الوسط والبالغين من العمر 60 سنة فما أكثر. ويتبين أن النسب الأضعف لكبار السن الذين ليس لهم دخل يوجدون بولايات القيروان وسيدي بوزيد بنسبة تتجاوز 42.7% و49.3%. ويواجه كبار السن الذين يعانون "عاهات" جسدية وذهنية وحسية صعوبات في حياتهم اليومية. وتكون هذه الصعوبات بصرية وسمعية وعضوية وصعوبات ذاكرة وتركيز وتعهد ذاتي ... وتمثل نسبة كبار السن المتعهد بهم من طرف احد أفراد العائلة 23.5 %. وحدد عدد كبار السن الذين لا يتمتعون بتغطية صحية ب (13.4%).

كما سجلت نسبة الأشخاص الذين يواجهون صعوبات في حياتهم اليومية بسبب الإعاقة زيادة بين سنة 2000 وسنة 2014 تقدر بـ 58% وتمثل 2.2 % من مجموع السكان. ويعاني 18.5% من عجز كلي

منهم37.2 % لهم صعوبات كبيرة في حياتهم اليومية تزيد من ثقل تعهدات الاسر المادية والمعنوية بينما يشكو 44.3 % صعوبات بسيطة في أداءأنشطة الحياة اليومية.

واعتبارا لكل هذه الاسباب والظروف التي تعيشها الاسر التونسية تم وضع الاهداف والمؤشرات المبينة بالبرنامج السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2021 بناء على أولويات المخطط الخماسي 2025/2021 بإعتباره التزاما بتنفيذ أهداف أجندا التنمية المستدامة 2030/2016، ونتائج تقييم المخطط الخماسي 2016-2020 واهداف الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة التي تعتبر مكسبا مهما في تعزيز قدرة الأسر على مواكبة التحولات الاجتماعية ومواجهة التحديات من خلال التدخل الاستباقي أو من خلال انتهاج منظومة تنموية وتشريعية متكاملة تكرس حقوق أفراد الأسر وتفعل أهم مكونات الا ستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة والتي تميزت بشمولية الرؤية واعتمدت على التخطيط الإستراتيجي ومقاربة التشبيك والشراكة لمعالجة مختلف المسائل، مرتكزة بذلك على المحاور التالية:

1. الأسرة و القوانين والتشريعات.
2. الوظائف الأساسية للأسرة وأدوارها والعلاقات داخلها ومع محيطها.
3. الأسر ذات الوضعيات الخصوصية.
4. الأسرة محور السياسات التنموية المستدامة: الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية والأمنية لتحقيق الرفاه الأسري.
5. خطة تواصل وإعلام للتحسيس والتوعية وكسب التأييد وحشد المناصرة

الهدف الاستراتيجي 2.1 : النهوض بالأسر ودعم تماسكها وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة

الهدف المباشر2.1.1: النهوض بالأسرة ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة

تقديم الهدف:

يندرج هذا الهدف في إطار اعمال الفصل السابع من دستور الجمهورية الثانية و الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الأسرة والحفاظ على تماسكها والنهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة منها الأسر ذات الوضعيات الخاصة الهشة لتمكينها من تلبية مختلف احتياجات أفرادها والعمل على تحسين نوعية حيا تها واقدراها على القيام بوظائفها الأساسية بصورة ايجابية ومنفتحة على الحضارات والثقافات الإنسانية وتأهيل أفرادها بما يعزز مبادئ التضامن والتكافل داخلها ويساعدها على تنشئة أبنائها على احترام حقوق الإنسان وكبار السن وذوي الاحتياجا ت الخصوصية ومناهضة العنف

الأسري بأشكاله المختلفة وتقسيم الأدوار وتحديد المسؤوليات داخل الأسرة.وتأهيل الأسر في حسن مواجهة الأزمات لتحقيق مقومات التنمية الإجتماعية والإقتصادية وإدارة الشأن المحلي.

مرجع الهدف:

- دستور 27 جانفي 2014 للجمهورية التونسية وخاصة الفصل 7 منه (الباب الأول: المبادئ العامة)
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- الهدف الثاني من الإستراتيجية العربية للأسرة المتعلق بتمكين الأسرة من القيام بوظائفها الأساسية: محاربة الفقر وتحسين نوعية حياة الأسرة وتمكينها من تطوير قدراتها وزيادة إسهامها في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.
- أهداف التنمية المستدامة
- وثيقة منهاج عمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 من منظور اسري في المنطقة العربية
- الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة المصادق عليها بتاريخ 08 ماي 2019.

مبررات اعتماد المؤشرات:

المؤشر عدد...1.1.2.1: نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها الإقتصادية

ويكّمن هذا المؤشر من التعرّف على نسبة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة بخدمات الدعم الاقتصادي (مشاريع اقتصادية صغرى بالمناطق ذات أولوية التدخل) والتي حافظت على استدامة مشاريعها وبالتالي تحسنت أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية علما وأن عدد الأسر ذات العائل الوحيد وفق التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 يبلغ 15% (15% بالوسط البلدي و13.2% بالوسط غير البلدي) ومن هذا المنطلق ترتكز جهود الوزارة لتمكين 350 أسرة فقيرة ومحدودة الدخل عبر تمويل مشاريع صغرى ومتناهية الصغر تتماشى و مؤهلات المنتفعين بها من الجنسين وخصوصيات جهاتهم بما يضمن لأسرهم العيش الكريم والاستقلالية المادية ويجعلهم شريكا فاعلا في التنمية المستدامة علما وانه تم خلال فترة المخطط الخماسي 2016-2020 بلوغ تمكين 1000 أسرة من مختلف ولايات الجمهورية من مشاريع صغرى وبلغت نسبة المتحسنة أوضاعهم من مجموع المنتفعين 80%.

كما يكّمن هذا المؤشر من التعرّف على مدى مساهمة المشاريع الإقتصادية المستدامة التي انتفعت بها الأسر ذات الوضعيات الخصوصية وأثرها في تحسّن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية من خلال

القيام بزيارات ميدانية مباشرة وتعمير استمارات تبين استدامة المشاريع والظروف الحياتية للأسرة لقياس أثر المشاريع المتحصّل عليها على المستوى المعيشي

المؤشر 2.1.2.1 نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الاجتماعي "معا من أجل أسرة متماسكة"

- يمكّن هذا المؤشر من قياس مدى انتفاع أفراد الأسر من برنامج التمكين الإجتماعي والذي يندرج في اطار الاستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الأسرة وخطة العمل المرفقة بها وذلك عبر تنظيم حملات تثقيف وتوعية للوقاية من الفكر المتطرف ونشر السلوك الحضاري وتنمية الحس الوطني علاوة على تقديم خدمات توعية وتثقيف الأسر عبر التوجيه والإرشاد والتعهّد النفسي والاجتماعي والقانوني والوساطة العائلية والتربية الوالدية، وتنظيم حلقات تدريب في كيفية التعامل مع وسائل الاتصال الرقمية وتنظيم دورات تدريب وتأهيل للإعداد للحياة الزوجية وقد تم الشروع في تنفيذ البرنامج ب 14 ولاية إلى حدود السداسي الأول لسنة 2020 وسيتواصل تنفيذ البرنامج ب 24 ولاية 350 بلدية وقد استهدف 9539 أسرة تتوزع بين أطفال وشباب وكهول وكبار سن من الجنسين.

المؤشر . 3.1.2.1 نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الإختصاصات.

يمكن هذا المؤشر من التعرف على مدى تردد افراد الأسر على هذه الفضاءات للتمتع بالخدمات المقدمة ومدى استجابة هذه الخدمات الى حاجياتهم.

كما يستهدف هذا المؤشر مختلف الشرائح العمرية داخل الأسرة بانتفاعهم بعدة خدمات عبر ترددهم على الفضاءات الراجعة بالنظر إلى الوزارة وتتمثل هذه الخدمات في الإحاطة والمرافقة والتعهد الاجتماعي والنفسي والصحي والقانوني والتثقيفي والتوعوي إلى جانب التكوين التقني في عدة اختصاصات ذات طابع تقليدي أو حرفي أو تسويقي وتكوين في كيفية تسيير مؤسسة صغرى علاوة على ايجاد سبل الحصول على تمويلات لإحداث مشاريع صغرى، وتتمثل أهم الأنشطة المنجزة بهذه الفضاءات في:

- الحماية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر
- التربية الوالدية
- تأهيل الشباب للحياة الزوجية
- التوفيق العائلي...
- الترفيه
- الخدمات الصحية(التثقيف الصحي،الصحة الإنجابية، الصحة الجنسية.....)

هذا وقد انتفع حوالي 11335 أسرة إلى حدود السداسي الأول لسنة 2020 بخدمات مراكز التوجيه والإرشاد الأسري.

ويمكن قياس هذا المؤشر بنسبة تردد أفراد الأسر بمختلف شرائحهم العمرية على مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بحي التضامن من ولاية أريانة وباجة وغار الدماء من ولاية جندوبة وتعمل الوزارة (إدارة شؤون الأسرة) على إحداث 11 فضاء مندمج للأسرة بولايات الكاف وسليانة ومنستير و القصرين و باجة و سيدي بوزيد و المهدية والقيروان و مدنين وقابس و حاجب العيون بالقيروان بهدف تمكين أفراد الأسر من الإنتفاع بخدمات الجوار وذلك لضمان التماسك الأسري والحد من مظاهر التفكك الأسري كما يتم العمل على تعزيز مكاسب الأسرة وخاصة منها التشريعية عبر تطوير نصوص المنظومة التشريعية لفائدتها .

2 1- أنشطة البرنامج:

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف المباشرة	المؤشرات	الانشطة	الأنشطة الفرعية والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة الفرعية لسنة 2021

الهدف. الاستراتيجي2.1 **النهوض بالأسر ودعم تماسكها وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة**	**هدف مباشر :** **1.2.1** **النهوض بالأسرة ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة**	المؤشر عدد1.1.2.1 نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية	**النهوض بالأسرة** **+** **تنفيذ برامج المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص**	**1- – التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية:** **- تدريب ورسكلة 350 من أفراد أسر قادرين على العمل في إختصاصات متعددة وفقا لقدراتهم ورغبتهم واستعدادهم،** **- تكوينهم في كيفية تسيير مؤسسة صغرى،** **- مساعدتهم على بعث مشاريع فلاحية أو تجارية وفي مجال الصناعات التقليدية.** **- مرافقتهم إثر بعث مشاريعهن ومتابعتهن.** **مرافقة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية التي تم تمكينها من مشاريع مستدامة ومتابعتها لكي تتمكن من النهوض بأفرد أسرها وتحسن أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية**	**1500أد دفعا** **(200أ.د x7 ولايات)** **30أ.د لإعداد قاعدة بيانات حول الأسر المنتفعة بمشاريع اقتصادية و60 أ.د لشراء سيارة لمتابعة برامج الأسرة في الجهات** **10أ.د لإعداد كتيبات ومطويات للتعريف بالبرنامج**
		المؤشر 2. .1.2.1 **نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الإجتماعي معا من أجل أسرة متماسكة**		**-التمكين الإجتماعي لأفراد الأسر من أجل تأهيلهم للمحافظة على التماسك الأسري والحد من الظواهر الإجتماعية التي من شأنها أن تهدد استقراروتوازن وتماسك أفراد الأسر** **- انتفاع أفراد الأسر بالدورات التوعوية والتثقيفية في عديد المجالات** **-الحماية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر** **-التربية الوالدية**	**370 أد**

				-تأهيل الشباب للحياة الزوجية -التوفيق العائلي... -الترفيه -الخدمات الصحية(التثقيف الصحي،الصحة الإنجابية، الصحة الجنسية.....)	

الهدف. الاستراتيجي2.1 **النهوض بالأسر ودعم تماسكها وتعزيز مشاركتها في التنمية المستدامة**	**الهدف المباشر 2.1.1:** **النهوض بالأسرة ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة**	**المؤشر 3.1.2.1.** **نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الإختصاصات**		**1 -فضاءات الإرشاد والتوجيه الأسري بباجة وحي التضامن وغار الدماء** عبر تنفيذ الأنشطة التالية: - التوجيه والإرشاد النفسي والصحي، - التوجيه والإرشاد القانوني - التوعية والتحسيس لتنمية الوعي والسلوك الحضاري لدى الفرد والأسرة والمجتمع، - تقديم خدمات أخرى في مجال الإرشاد والتوجيه الأسري عند الاقتضاء، 2-فضاءات الأسرة: - مواصلة إحداث 9 فضاءات بولايات القيروان والسواسي بالمهدية و السلاطنية بسيدي بوزيد والكاف وباجة ومكثر من ولاية سليانةوصفاقس و منستيرومدنين متكاملة لتسهيل نفاذ الأسر للخدمات وتأهيلهم لمواجهة الإشكاليات العلائقية والتربوية والقيام بوظائفهم في كنف الاستقرار والتماسك. - إحداث فضاءات جديدة قابس وحاجب العيون	317أ.د تدخل 1350م د دفعا (الشروع في بناء 9فضاءات للأسرة (بمعدل 150 أد دفعا لكل فضاء) 30أد دراسة احداث فضاء الأسرة الجديد بقابس و50أد بحاجب العيون

		المؤشر عدد 22.2.1: نسبة الأسر المنتفعة بخدمات الجوار		1 – <u>توعية وتحسيس</u>: - تنظيم 350 حملة تحسيسية وتوعوية بمختلف ولايات الجمهورية لفائدة مختلف أفراد الأسر للتوعية بالقوانين التي تم تنقيحها أو وضعها. - تنظيم 24 حصة توعية وتثقيف جهوية حول أهمية التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية باعتماد مقاربة المساواة بين الجنسين بأماكن العمل وبالمنزل. - تنظيم 350 حملة تحسيسية حول دعم الحوار داخل الاسرة ومع محيطها الخارجي. - إنتاج ونشر دعائم اتصالية (مطويات معلقات..... (لدعم الحوار داخل الأسرة. 2 – <u>التربية الوالدية</u>: تنظيم 350 دورة تدريبية لفائدة الأولياء في مجال التربية الوالدية تنظيم 24 دورة تدريبية في الثقافة الرقمية(دورتين عن كل ولاية) 3 – <u>إعداد الشباب للحياة الزوجية</u>: تنظيم 350 دورة تدريبية لفائدة 7000 شاب وشابة لتأهيلهم للحياة الزوجية والأسرية بمعدل 200 شاب عن كل ولاية إنتاج ونشر دعائم اتصالية (مطويات معلقات.....) لتأهيل الشباب للحياة الأسرية 4 - <u>الوساطة العائلية</u> : - تنظيم 3 ورشات تدريبيه (شمال ، وسط، جنوب) لفائدة العاملين في	\

				المجال الأسري،حول تنمية المهارات التفاعلية في حل الخلافات الأسرية يوم إعلامي حول الوساطة العائلية -تنظيم 350 خيمة توعوية حول الوقاية من السلوكيات السلبية (العنف الأسري، الإرهاب الانتحار المخدرات، الجريمة، الهجرة السرية، الاتجار البشر). -تنظيم 24 دورة دورة تكوينية لتنمية قدرات المتدخلين في الشأن الأسري. <u>الأسرة المهاجرة</u>: - تنظيم 2 حملات توعية خلال فصل الصيف لفائدة الأسر المهاجرة حول التنشئة الاجتماعية لأبنائهم والأساليب الكفيلة بوقايتهم من الانزلاق نحو الانحراف والأفكار المتطرفة - تنظيم 4 دورات تحسيسية لتشجيع المهاجرين على الاستثمار وبعث المشاريع بأرض الوطن - تقديم خدمات المرافقة والإحاطة الاجتماعية والنفسية بأبناء الأسر المهاجرة المتبقية بأرض الوطن - تقديم خدمات ترفيهية موجهة لفائدة أفراد الأسر بمختلف شرائحهم العمرية	100أد دفعا

جدول عدد5:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف1-1-1

الهدف الاستراتيجي: 1.2.1 النهوض بالأسرة ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2019	تقديرات		
		2016	2017	2018		2020	2021	2022
المؤشر 12.1 نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية	نسبة الأسر	111 أسرة	150 أسرة	172 أسرة	251 70%	300 80%	350 85%	400 90%
المؤشر2.1.1.2. نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الإجتماعي »معا من أجل أسرة متماسكة «	نسبة الأسر	مؤشر جديد	مؤشر جديد	مؤشر جديد	مؤشر جديد	75%	80%	85%
المؤشر1 .1.2..3 نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الإختصاصات	نسبة الأسر					%80	%90	%100

3 نفقات البرنامج:

1.3 - ميزانية البرنامج :

- تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص 16168 أ.د دفعا وتتوزع كما يلي:

جدول عدد7:

ميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2019	ق م 2020		تقديرات 2021		النسبة التطور	
		تعهد	دفع	تعهد	دفع	تعهد	دفع
نفقات التأجير	1933	1893	1893	2700	2700	%29,8	%29,8
نفقات التسيير	365	433	433	695	695	%37,6	%37,6
نفقات التدخلات	1352	1927	1927	2188	2188	%12	%12
نفقات الإستثمار	10582	44830	10630	13480	10285	%232-	%3,3-
المجموع	14232	49083	14883	19063	15868	%189-	%6,2

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

- <u>نفقات التأجير:</u> تقدر الاعتمادات الخاصة ببرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بعنوان سنة 2021 بـ2700 أ.د باعتبار الاعتمادات المخصصة لمركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة كفاعل عمومي والمقدرة بـ 1523 أ.د بزيادة تقدر بـ 120 أ.د عن الاعتمادات المخصصة بعنوان سنة 2020 والمقدرة بـ 1403 أ.د وبنسبة زيادة تقدر بـ 22.48% وترجع الزيادة أساسا لتغطية الزيادات في الأجور بعنوان سنة 2021 مع العلم أنه لم يتم احتساب الأجور المخصصة لمرصد مناهضة العنف.
- <u>نفقات التسيير:</u> تقدر الاعتمادات الخاصة ببرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بعنوان سنة 2021 بـ695 أ.د باعتبار الاعتمادات المخصصة لمركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة

كفاعل عمومي والمقدرة بـ 257 أ.د بزيادة تقدر ب 7 أ.د عن الاعتمادات المخصصة بعنوان سنة 2020 والمقدرة بـ 250 أ.د. ، وتقدر نسبة التطور ب 37.69% وترجع الزيادة أساسا للاعتمادات الجديدة التي تم رصدها لتسيير المرصد الوطني لمناهضة العنف بقيمة 250 أد.

- **نفقات التدخلات:** تقدر الاعتمادات الخاصة ببرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بعنوان سنة 2021 بـ2188 أ.د بزيادة تقدر بـ261أ.د عن الاعتمادات المخصصة بعنوان سنة 2020 والمقدرة بـ1927 أ.د وبنسبة زيادة تقدر 11.92% وترجع الزيادة أساسا إلى الترفيع في الاعتمادات المخصصة للتمويل العمومي تقدر بـ 580 أ.د لمركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة كفاعل عمومي و 1 أد للمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة و 120 أد للمصالح الجهوية للمرأة والأسرة.
- **نفقات الاستثمارات:** تقدر الاعتمادات الخاصة ببرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بعنوان سنة 2021 بـ10285 أ.د دفعا بتراجع يقدر بـ 345 أ.د عن الاعتمادات المخصصة بعنوان سنة 2020 والمقدرة بـ10630 أ.د وبنسبة سلبية تقدر بـ3.35%.

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

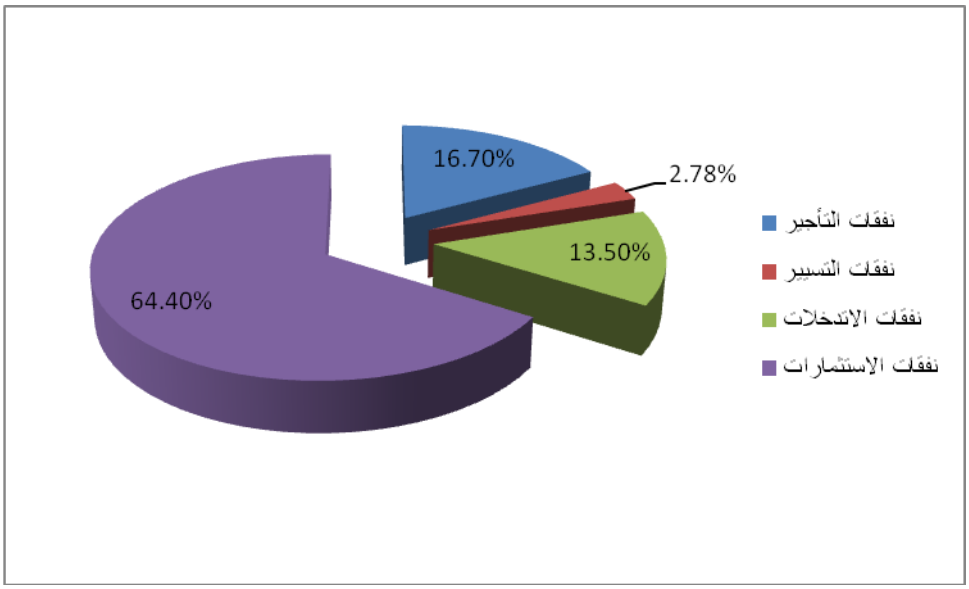
16.70%
2.78%
13.50%
64.40%
نفقات التأجير
نفقات التسيير
نفقات الاستثمارات

جدول عدد8:

ميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة:ألف دينار

بيـــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر 2021-2020	
					المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (1) /(1) -(2)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي 1: قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	النشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف والتمييز	8443	8788,65	6785 أ.د استثمارات + تسيير 110 + تدخلات 1069 التأجير 935 = 8899 أ.د	**110,35 أد**	**1,25%**
	النشاط 2: النهوض بالأسرة	2367	**3582أ.د** 3080أ.د	**4190أ.د** 3500أ.د	608أد	**14.51%**

			استثمار 27 تسسير تدخل 282 تأجير 193	استثمارات 418أ.د تدخل 30أد تسيير 242 تأجير		
	النشاط 3: **بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الإجتماعي**	1891	2133	1523 تأجير+257 تسيير+580 تدخلات = 2360 أ.د	227	**9.61%**
	النشاط 4: مرصد مناهضة العنف	0	0	التأجير (في إطار التحكيم) 250+ تسيير+1 تدخلات 300 + استثمارات = 551 أ.د	0	**0%**
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		**12701**	**14501,65**	16000	**947,35**	**9,3%**
البرامج الفرعية الجهوية	**الأنشطة الجهوية**					
برنامج فرعي 1: قيادة برنامج المرأة والأسرة	6: تنفيذ برنامج المراة والأسرة وتكافؤ الفرص	0	581,235	48أد تسيير =	413,235-	%245-

وتكافؤ الفرص					120أد تدخلات = 168	
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة	0	581,235	168	413,235-	%245-
مجموع البرنامج	12701	15082,885	16168	1085,115	%6,7

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

تم اقتراح اعتمادات لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بعنوان سنة 2021 تقدر بـ16168 أ.د بزيادة تقدر بـ 1085 أ.د أي بنسبة 6.71% مقارنة بسنة 2020 المقدرة ب 15083 أ.د. وتتوزع النفقات المقترحة بعنوان سنة 2021 حسب طبيعة النفقة كالتالي:

1. **نفقات التأجير:** تقدر الاعتمادات الخاصة ببرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بعنوان سنة 2021 بـ2700 أ.د دون احتساب المرصد الوطني لمناهضة العنف (تم إرجاء نفقات تأجير المرصد إلى التحكيم) وتتوزع كالتالي:
   - جملة الاعتمادات الخاصة بالنشاط 1: تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف : 935 أد
   - النشاط 4: بحوث ودراسات ورصد وتوثيق وإعلام وتكوين باعتماد مقاربة النوع الإجتماعي:1523أد.
   - جملة الاعتمادات الخاصة بالنشاط 2: النهوض بالأسرة: 242أد

   وقد شهدت الاعتمادات المخصصة لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص تطور بين سنتي 2019 و2020 يقدر بـ 22,4% حيث تطورت الاعتمادات من 2093 أ.د سنة 2019 إلة 2700 أ.د ويرجع ذلك إلى الترفيع في الجرايات نتيجة الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والمنظمات الاجتماعية إلى جانب برمجة تعزيز الموارد البشرية بالبرنامج عن طريق الإلحاق أو النقل نتيجة التراجع الكبير في الموارد البشرية الخاصة بالبرنامج على المستوى المركزي والجهوي منذ إقرار غلق باب الانتدابات بالوظيفة العمومية.
2. **نفقات التسيير:** تقدر الاعتمادات الخاصة ببرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بعنوان سنة 2021 بـ695 أ.د تتوزع كالتالي:

- الوحدة العملياتية المرأة: 110 أ.د
- الوحدة العملياتية الأسرة: 30 أ.د
- الوحدة العملياتية مصلحة المرأة والأسرة: 48 أ.د
- الفاعل العمومي: مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة كفاعل عمومي والمقدرة بـ 257 أ.د
- المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة250: أد

- بلغت نسبة التطور ب 37.6.% وترجع الزيادة أساسا لتضمين اعتمادات تسيير جديدة خاصة بالمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة تقدر بـ250. أ.د في إطار تنفيذ القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 والمتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة الذي ينص في الفصل 40 منه على إحداث المرصد المذكور بمقتضى الأمر الحكومي عدد 126 لسنة 2020 المؤرخ في 50 فيفري 2020.

3. **نفقات التدخلات:** تقدر الاعتمادات الخاصة ببرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص 2188أ.د تتوزع كالتالي:

- الوحدة العملياتية المرأة: 1069 أ.د
- الوحدة العملياتية الأسرة: 418 أ.د
- الوحدة العملياتية مصلحة المرأة والأسرة: 120 أ.د
- الفاعل العمومي: مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة كفاعل عمومي والمقدرة بـ580أ.د
- الوحدة العملياتية المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة: 01 أد

- تم اقتراح زيادة تقدر بـ 261أ.د بعنوان سنة 2021 مقارنة بالاعتمادات المخصصة بعنوان سنة 2020 والمقدرة بـ 1927أ.د أي بنسبة زيادة تقدر ب 11.92% وترجع الزيادة أساسا إلى تطور الاعتمادات الخاصة بالنشاط عدد 01 "تمكين المرأة وتكافؤ الفرص ومناهضة العنف" الذي شهد تطورا من 631,765 أ.د سنة 2019 إلى 1069 سنة 2020 أي بنسبة تطور تقدر بـ 41 % ويرجع ذلك أساسا إلى تطور الاعتمادات الخاصة بالمنح لفائدة جمعيات ووداديات ذات صبغة اجتماعية المخصصة لتأمين تسيير 07 مراكز (04 مراكز لإيواء اللنساء ضحايا العنف و 03 مراكز للانصات والتوجيه للنساء ضحايا العنف) منها 06 مراكز تم إحداثها عن طريق برنامج "ترسيخ المساواة بين النساء والرجال" الممول في من الاتحاد الأوروبي ويتم تأمين تسييرها بداية من سنة 2020 من قبل الوزارة، إلى جانب تضمين اعتمادات تقدر بـ 580 أ.د لمركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة حيث تطورت الاعتمادات بنسبة تقدر بـ 17% كفاعل عمومي وللمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المرأة ب 01 أد.

4. **<u>نفقات الاستثمارات:</u>** تقدر الاعتمادات الخاصة ببرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص بعنوان سنة 2021 بـ10.285 أ.د تتوزع كالتالي:

البرنامج الفرعي 1: قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص: 10.285 أ.د

- الوحدة العملياتية المرأة: 6785 أ.د
- الوحدة العملياتية الأسرة: 3500 أ.د
- الوحدة العملياتية مصلحة المرأة والأسرة: 0 أ.د
- الوحدة العملياتية المرصد الوطني لمناهضة العنف 300.أد

- تم شهدت الاعتمادات المخصصة لنفقات الاستثمارات تراجعا يقدر بـ 345أ.د بعنوان سنة 2021 مقارنة بالاعتمادات المخصصة بعنوان سنة 2020 والمقدرة بـ 10630 أ.د أي بنسبة نقصان تقدر بـ3.35% وهي في حدود الاعتمادات المرصودة للبرنامج بعنوان سنة 2020. ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع اعتمادات الدفع الخاصة بالخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية نظرا لكون الوزارة بصدد تقييم الخطة لسنوات 2016-2020 وإعداد مرحلة ثانية لتنفيذ الخطة لتضمينها في المخطط الخماسي القادم 2021-2025.

رسم بياني عدد 3

ميزانية برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص حسب البرامج الفرعية

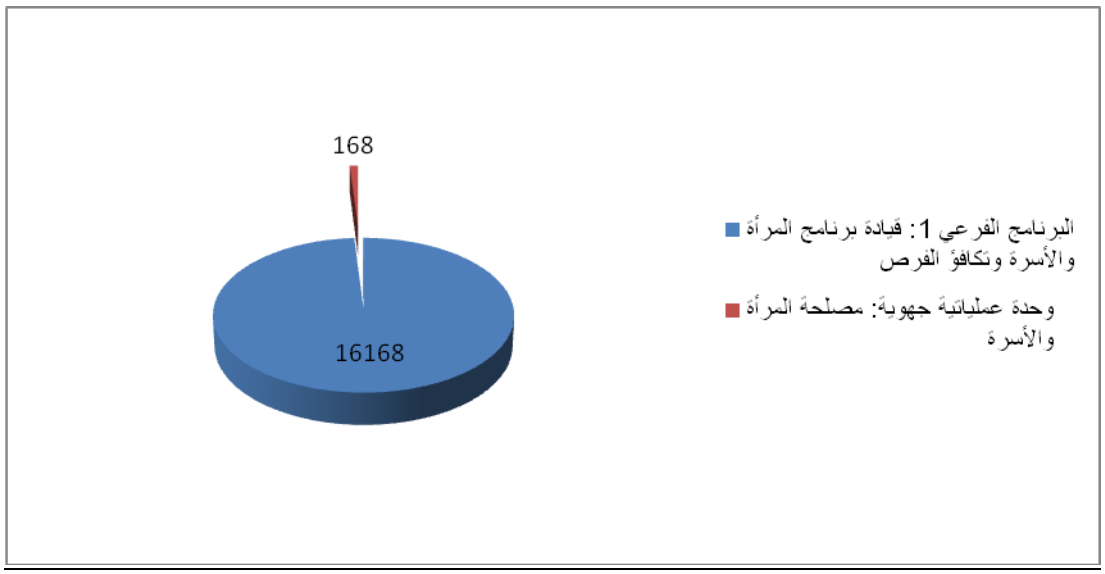

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص:

جدول عدد9:

إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2017	إنجازات 2018	ق م 2020		تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	2106	1985	2093	2093	2700	2324	2480
نفقات التسيير	326	321	433	433	695	948	970
نفقات التدخلات	2532	1456	1927	1927	2188	30190	30200
نفقات الإستثمار	3480	8637	10630	10630	10285	22871	22900
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**8444**	**12399**	**14232**	**14232**	**28481**	**56333**	**56550**

برنامج "الطفولة"

❖ *رئيس البرنامج*: المدير العام للطفولة السيد شكري معتوق بداية من سبتمبر 2019

1 - تقديم البرنامج واستراتيجيته:

يعمل برنامج الطفولة على **ضمان نماء الأطفال فتياتا وفتيانا ورفاههم وحمايتهم** وتندرج هذه الغاية ضمن التوجهات العامة في مجال العناية بالطفولة وتنمية أوضاعها طبقا لما تفرضه تعهداتها والتزاماتها الوطنية والدولية.

وتتمثّل أهمّ **الالتزامات الدولية** في هذا المجال في انخراط تونس في الحركة العالمية للتنمية المستدامة وأهدافها السبعة عشر وخاصة تلك المتعلقة بحماية الفئات الهشة وتوفير الصحة والرفاه والتغذية السليمة والتربية ذات الجودة للأطفال دون تمييز. هذا بالإضافة إلى إمضائها على جملة من التعهدات الدولية لعلّ أهمّها الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها وكذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتي سعت إلى تعزيز وحماية وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية . كما انضمت تونس مؤخرا خلال سنة 2019 إلى اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي ويعتبر بذلك أول بلد ينضمّ لهذه الاتفاقية من خارج الفضاء الأوروبي وهو ما يعد تفعيلا لتوجهاتها في حماية الأطفال من جميع أشكال التهديد.

وقد عززت تونس **ترسانتها التشريعية** في مجال الطفولة بإصدار مجلة حماية الطفل سنة 1995 وتعزيزها بإحداث خطة مندوب الطفولة لتدعيم آليات الحماية والوقاية وخاصة بدعم المقاربة المؤسساتية في التعهد بالأطفال في وضعيات الهشاشة والمهمشين واحتضانهم ومرافقتهم نفسيا واجتماعيا وتربويا إلى جانب العمل على دعم دور الأسرة ومرافقتها لتنمية قدراتها في التعهد بأبنائها ورعايتهم. كما تمّ تضمين حقوق الطفل بدستور 2014 ضمن الفصل

47 الذي ينصّ على أن:" **حقوق الطفل على أبويه وعلى الدولة ضمان الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم. على الدولة توفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز ووفق المصالح الفضلى للطفل.**"

هذا وعلى اعتبار أنّ **الطفولة شأن مشترك** يتم التعاطي معه بشكل أفقي بين الوزارات والهياكل ذات الصلة فقد سعت الوزارة إلى وضع سياسات واستراتيجيات تقوم على مبدأ التشارك والاندماج في التدخلات والخدمات مع تطوير أساليب التنسيق بين مختلف المتدخلين وجعلها أكثر فاعلية ونجاعة وتهدف إلى وقاية الأطفال وضمان انطلاقة جيدة لهم في الحياة والحد من **مظاهر التهديد** وتقليص أثرها على الأسرة والمجتمع بصفة عامة، ولعل أبرزها:

- **وضع السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة والتي تهدف إلى مزيد التنسيق وتوحيد الجهود والموارد من أجل ضمان أكثر نجاعة للتدخلات الحمائية والوقائية للأطفال.**
- **وضع الاستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة وصياغة الخطة الإجرائية لتنفيذها.**

ويتسم واقع الطفولة **بتفاوت جهوي وطبقي** فيما يتعلق بالنفاذ الى خدمات الطفولة المبكرة والحماية ونستشف ذلك من خلال **المعطيات الاحصائية** التالية:

- **45%**: نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة القانونية.
- تبلغ نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة في الوسط الريفي **27.6%** مقابل **62.7%** بالوسط الحضري (حسب دراسة المسح العنقودي متعدد المؤشرات – 2018).
- تسجيل أعلى نسب الفقر في إقليمي الشمال الغربي والوسط الغربي وهي تباعا **25.8%** و**29.3%**.
- تطور عدد الإشعارات عن وضعيات التهديد خلال العشرية الأخيرة بنسبة **112%**.
- تتركز معظم حالات التهديد بإقليم تونس الكبرى والوسط الشرقي والشمال الشرقي.

- يشكل المنزل المكان الأبرز للتهديد بنسبة **54%** من جملة وضعيات التهديد يليه الشارع بنسبة **21%.**
- يعتبر التقصير البين في التربية والرعاية أهم صنف من أصناف التهديد بنسبة **27.08%.**
-

وقد افضى تحليل واقع الطفولة الى تسجيل التحديات التالية:

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود نسيج مؤسساتي متنامي ومتنوع يعنى برعاية الطفولة وحمايتهم ويوفّر خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي وتغطي هذه المؤسسات جميع الجهات وخاصة المناطق ذات الأولوية. - وجود عدد 79 مندوب حماية طفولة موزعين على جميع الولايات بنسبة تغطي 3.29 لكل ولاية مندوب على كل 40000 طفل. - وضع مجموعة من الخطط الاستراتيجية في مجال الطفولة المبكرة وحماية الأطفال في وضعيات الهشاشة بالإضافة إلى مخطط التنمية الخماسي. - وجود برامج لدعم قدرات العائلات على تسجيل أطفالها بمؤسسات الطفولة المبكرة والتقليص من التفاوت الجهوي. - الشروع في تطبيق مسار تمهيني متكامل في مجال الطفولة المبكرة يهم التكوين الأساسي والمستمر مع ضبط مرجعيات الكفايات المهنية لدى المربي. - وجود إطارات مختصة في مجال الطفولة بجميع المؤسسات.	- غياب احصائيات وطنية دقيقة حول احتياجات المجتمع لخدمات رعاية وحماية الأطفال والفئات المعنية بها. - نقص الاعتمادات المالية. - تشتت التدخل في مجال الطفولة بين عدّة هياكل. - ضعف الرقابة على مؤسسات الطفولة. - ضعف عدد المتفقدين والمساعدين مما يحول دون تطوير آداء المؤسسات والاطارات. - عدم وجود إطارات مختصة في رعاية الطفولة. - ضعف عدد الاخصائيين النفسانيين والاجتماعيين بالمؤسسات وخاصة في التعهد النفسي والاجتماعي. - غياب قانون إطاري لمؤسسات الطفولة. - نقص متابعة الوضعيات المعنية ببرنامج الإيداع لعائلي. - ضعف التغطية بخدمات الطفولة المبكرة على المستوى الوطني 45 % - ضعف نسبة انتفاع الاطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي - امتداد فترة الاقامة بالمراكز المندمجة بما يتعارض مع توجهات الادماج والتعويل على الذات
الفرص	**المخاطر**
- تطوّر آليات التنسيق وفعاليتها. - وجود بعض التمويلات الخارجية من منظمات دولية. - اقبال المجتمع المدني على دعم برامج الوزارة المتعلقة بحماية ورعاية الطفولة - مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي في التحسيس بقضايا الطفولة ومناصرتها. - وجود توجه عالمي للنهوض بالطفولة المبكرة - اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في مجال الطفولة والتنافس في تطوير الخدمات.	- عدم وجود آليات استباقية لرصد الظواهر المجتمعية والاستعداد للتعامل معها. - تذبذب إقبال الأطفال على مؤسسات التنشيط. - ظهور أشكال جديدة للتهديد مع عدم التهيؤ للتصدي لها

وبناء على التحليل السابق، يتجه التركيز على **المحاور الاستراتيجية** التالية والتي تتنزل في إطارها هيكلة البرنامج:

- **نماء ورفاه الأطفال فتيانا وفتياتا**
- **الحماية والتعهد بالأطفال المهددين**

وهذا على اعتبار أن النماء والرفاه والحماية حق لجميع الأطفال دون تمييز وهو من أوكد **الأولويات** وأهم الخيارات الاستراتيجية للدولة خاصة وأن الطفولة والاستثمار فيها أساس كل توجه يهدف إلى **تحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي**.

وفي هذا الإطار يتنزل **برنامج الطفولة لدعم الآليات الكفيلة بضمان نماء الطفل ورفاهه وتربيته تربية شاملة ومتوازنة تتماشى مع متطلبات المجتمع الحالي وذلك في إطار خطط عمل وقائية وحمائية واضحة يتآزر فيها عمل جميع المتدخلين ويكون الطفل والعائلة فيها محورا شريكا.**

1 - خارطة البرنامج:

يشتمل برنامج الطفولة على:

- **26 برنامج فرعي** تتوزع كما يلي:
  - ✓ برنامج فرعي على المستوى المركزي (قيادة برنامج الطفولة) و يضم 05 وحدات عملياتية
  - ✓ 24 برنامج فرعي على المستوى الجهوي (الرعاية و الوقاية و الادماج) و يضم 05 وحدات عملياتية على المستوى الجهوي
- **01 وحدة عملياتية اقليمية** (مركز الاصطياف و الترفيه بالحمامات)
- **01 فاعل عمومي الجمعية التونسية لقرى الاطفال S.O.S** تم ابرام عقد اهداف معه للفترة 2020-2022

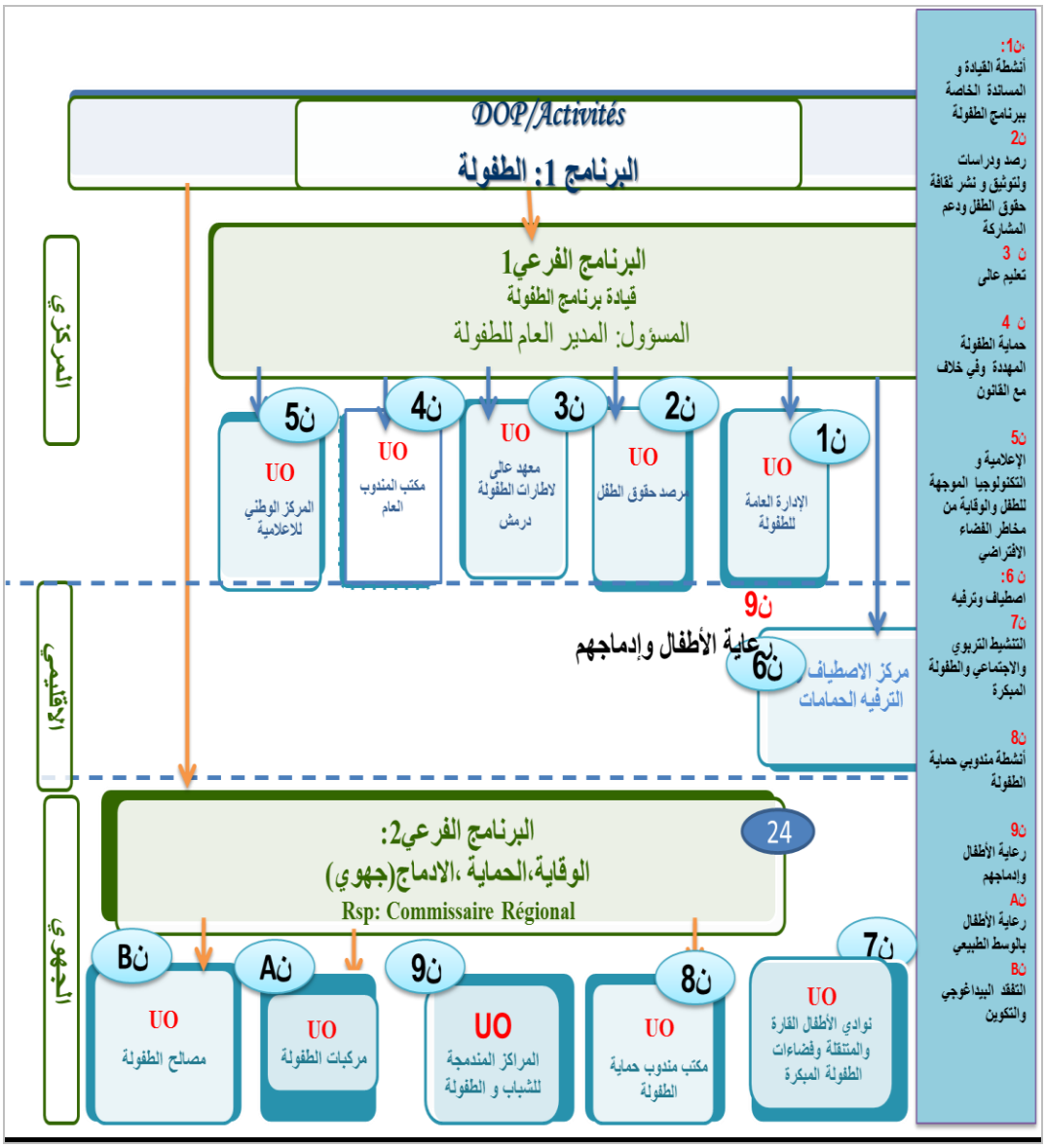

4 -أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

تمت صياغة أهداف البرنامج بصورة تتلاءم مع مهام وأنشطة المصالح الراجعة بالنظر للبرنامج وبالرجوع إلى التوجهات الإستراتيجية التي تستهدف تفادي النقائص الكبرى التي تم الوقوف عليها في مجال الطفولة.

ولتحقيق هذه الغاية، رسم البرنامج هدفين عامين ذي أولوية كما يلي:

- ***النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا.***
- ***النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد.***

جدول عدد 1

- **حوصلة اهداف البرنامج ومؤشرات الاداء**

الأهداف	المؤشرات
الهدف:1.2 النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا	*المؤشر1.1.2:* نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة
	المؤشر2.1.2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي
الهدف:2.2 النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد	*المؤشر1.22:* نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة
	المؤشر2.22: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا
	المؤشر3.22: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي

1.2: تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

❑ *الهدف 2-1-* :النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتيات وفتيانا:

❖ ***تقديم الهدف:*** إن إعمال حقوق الطفل يمر بالضرورة عبر المؤسسات التي تعنى بالطفولة ويتجلى ذلك من خلال الحرص على الرفع من نسب النفاذ لخدمات الطفولة ذات الجودة وفي إطار المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين جميع الأطفال بهدف وقايتهم وتربيتهم وترفيههم وتنمية مهاراتهم الإبداعية والتشاركية على نحو أفضل.

❖ ***مرجع الهدف:***

- الدستور (الفصل 47) والاتفاقيات الدولية ومجلة حماية الطفل.
- القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصل 18.
- المجلس الوزاري المنعقد غرة أوت 2018

❖ ***مبررات اعتماد المؤشرات:***

<u>المؤشر 1.1.2.: نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة:</u>

لقد تم اعتماد هذا المؤشر لأنه يمكننا من متابعة مد ى استثمار الدولة في التربية منذ السنوات الأولى وتدعم الخيار الإستراتيجي الذي يرتكز على الرفع من قدرات الأفراد الفاعلين في التنمية المستدامة للدول.

<u>المؤشر 2.1.2.: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي:</u>

لقد تم اعتماد هذا المؤشر لأنه يمكننا من متابعة مدى:

- تطور النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي من أجل تكريس حق الفتيات في التمتع بخدمات الطفولة وضمان مبدأ عدم التمييز بين الجنسين وتكافؤ الفرص من اجل تحقيق المساواة واحترام الذات الانسانية،
- الفوارق بين الجنسين وبين الجهات.
- تطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصل 18.

❑ ***الهدف 2.2: النهوض بحماية الأطفال فتيانا وفتياتا من جميع أشكال التهديد:***

❖ ***تقديم الهدف :*** تقوم منظومة حماية الطفولة على إعمال حقوق الأطفال دون أي شكل من أشكال التمييز و توفير كل الظروف الكفيلة باحتضان الأطفال المهددين والفاقدين للسند لحمايتهم من كل أشكال التهديد وتحقيق توازنهم النفسي والاجتماعي لمساعدتهم على الاندماج في المجتمع وتجنيبهم الإقصاء والتهميش وذلك في إطار مقاربة نسقية تدعم دور الأسرة وتمنحها الأولوية في مجال الإحاطة بالطفل.

❖ ***مرجع الهدف:***

- الدستور (الفصل 47) والاتفاقيات الدولية ومجلة حماية الطفل.

❖ ***مبررات اعتماد المؤشرات:***

- **المؤشر 1.2.2.: نسبة التعه د بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة:**

يسمح هذا المؤشر بقياس نسبة التعهد من مجموع الإشعارات الواردة أي الملفات التي حظيت بالاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية دون اللجوء إلى الحماية القضائية.

كما يهدف من خلاله إلى ايلاء الأهمية إلى المرحلة الأخيرة من التعهد والمتمثلة في متابعة الحالة على المدى القصير، المتوسط وعلى المدى البعيد.

- **المؤشر 2.2.2: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتاوفتيانا:**

يمكن هذا المؤشر من متابعة مدى تحقيق إدماج الأطفال داخل أسرة سواء طبيعية أو بديلة أو إدماج بالتشغيل أو إدماج بالزواج لـتنمو شخصيته نموا سليما ومتناسقا يمكنه من تحقيق ذاته والوصول إلى أحسن إمكاناته.

- **المؤشر 3.2.2.:نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي:**

يمكن هذا المؤشر من متابعة مدى تحقيق الرعاية اللامؤسساتية وذلك انطلاقا من أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وخاصة الأطفال ولهتمكن كل طفل من أن ينشأ داخل أسرة سواء طبيعية أو بديلة فيبيئة عائلية وفي جو من السعادة والمحبة والتفاهم لهتمو شخصيته نموا سليما ومتناسقا يمكنه من تحقيق ذاته والوصول إلى أحسن إمكاناته.

-جدول عدد5:

-الجدول الزمني لمؤشرات الهدف2-1: النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
-***المؤشر1.1.2:*** نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة	%	34	36	42	45	47	50	55
-***المؤشر2.1.2:*** نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي	%					1	2	5

-جدول عدد6:

-الجدول الزمني لمؤشرات الهدف2-2:النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر2.2 .1: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الوارد على مندوبي حماية الطفولة	%	82	78	90	93	95	98	100
المؤشر2.2 .2: نسب ة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا	%	6.5	9.13	18.4	10.29	11	11.5	12.5

وفتيانا							
المؤشر2.2 .3: نسبة الأطفا ل في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي	%	58	53	55	71	72	73	74

2.5: تقديم أنشطة البرنامج:

-جدول عدد7:

-بيان الأنشطة و التدخلات لبرنامج الطفولة

البرنامج	***الأهداف***	***المؤشرات***	***تقديرات المؤشرات لسنة 2021***	***التدخلات***	***الأنشطة***	***تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021***

الطفولة	***الهدف2-1:*** النهوض بنماء ورفته الأطفال فتياتا وفتيانا	***المؤشر2.1.1:*** نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة	47		- **برنامج النهوض بالطفولة المبكرة:** مواصلة تنفيذ البرنامج بجميع الولايات وانتفاع 10.000 طفلا والترفيع في منحة خلاص الشهري للطفل الواحد من 25 دينار شهريا الى 50 دينار شهريا -برنامج اعادة إحياء رياض الاطفال البلدية: برنامج فضاءات الطفولة المبكرة: دعم هذه المؤسسات بإطارات تربوية	**4.5 م.د (تعهد)** **2 م د (تعهدا)**
		المؤشر2.1.2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي	1		- برمجة تهيئة نوادي الأطفال - برمجة إقتناء وتجهيز 4 نوادي أطفال متنقلة - اقتناء حافلة للإعلامية الموجهة للطفل	**3 م د (تعهدا)** **600 أد (تعهدا)** **300 أد (تعهدا)**
	الهدف2-2: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال	***المؤشر2.1.2:*** نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات	95	مراجعة التنظيم الهيكلي لمكتب المندوب العام	تجهيز مكاتب مندوبي حماية الطفولة تخصيص 15 أد لتسيير مكاتب مندوبي حماية	200 أ د (تعهدا) و 200 أد دفعا 360 أد

	التهديد	الوارد على مندوبي حماية الطفولة		والمكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة بما يضمن تغطية واسعة على المستوى الوطني والجهوي.	الطفولة تخصيص 2 أد تدخلات لفائدة مكاتب مندوبي حماية الطفولة	48 أد
		المؤشر2.2 .2: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا	11	- تحيين البحوث الاجتماعية. إنجاز مشروع الحياة الخاص بكل طفل. تهيئة الطفل للإدماج.	-إعداد مشروع حياة خاص بكل طفل منذ قبوله بالمؤسسة - متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل - إعداد الطفل للادماج	
		المؤشر2. ***3.2:***نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين	72	تمكين الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي من	- إنجاز التقرير السنوي الخاص بالإيداع العائلي لسنة 2020. - زيارات متابعة للأطفال	585 أد المنحة الجملية المسندة مدرجة بميزانيات المراكز

		بالتعهد اللامؤسساتي		منحة تقدر بـ 200 دينارا للطفل الواحد. إدماج الأطفال بعائلاتهم أو بالتشغيل أوبالزواج	وعائلاتهم.	المندمجة

3-نفقات البرنامج:

1.3: ميزانية البرنامج:

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج الطفولة 142456 أد وتتوزع كما يلي:

-جدول عدد7:

-ميزانية برنامج الطفولة حسب طبيعة النفقة*

-(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	96518	110000	109956	-44	-0,04%
نفقات التسيير	2320	4656	5200	544	11,68%
نفقات التدخلات	3052	7268	14300	7032	96,75%

نفقات الإستثمار	15523	18090	13000	-5090	-28,14%
نفقات العمليات المالية					
بقية النفقات					
المجموع	117413	140014	142456	2442	1,74%

-رسم بياني عدد 2

-توزيع مشروع ميزانية برنامج الطفولة لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

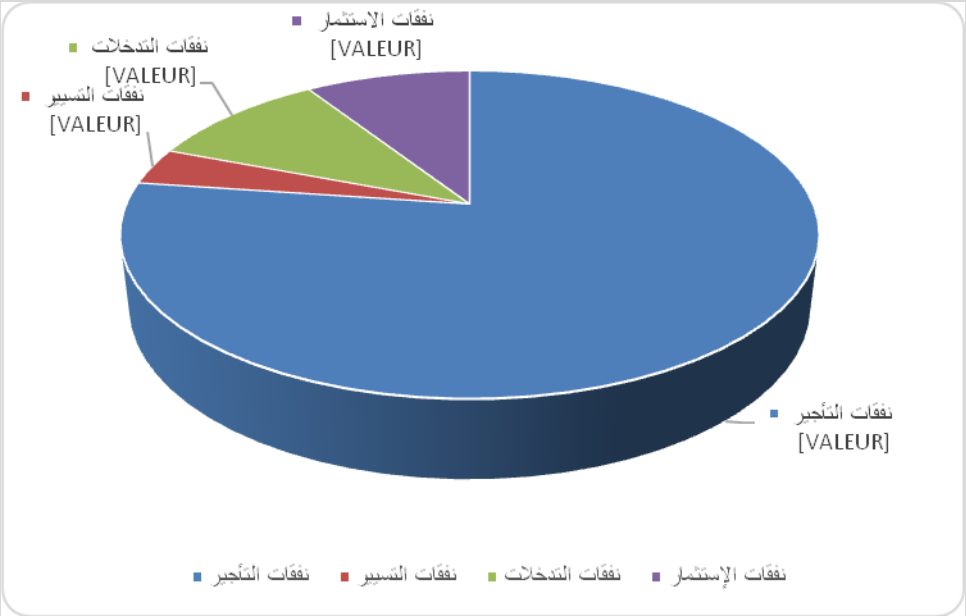

-جدول عدد8:

-ميزانية برنامج الطفولة حسب مآل النفقة

-"حسب البرامج الفرعية والأنشطة"

الوحدة:ألف دينار

بيـــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر 2021-2020	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (2)-(1)/(1)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي 1	النشاط1: أنشطة القيادة و المساندة الخاصة ببرنامج الطفولة	101924	128117	125007,2	-3109,8	-2%
قيادة برنامج الطفولة	النشاط2: رصد ودراسات ولتوثيق و نشر ثقافة حقوق الطفل ودعم المشاركة	195	205	292	87	42%

	النشاط3 :تعليم عالي	249	567	787	220	39%
	النشاط4:حماية الطفولة المهددة وفي خلاف مع القانون	0	332	252	-80	-24%
	النشاط5:الإعلامية و التكنولوجيا الموجهة للطفل والوقاية من مخاطر الفضاء الافتراضي	155	168	1214	1046	623%
	النشاط6:اصطياف وترفيه	30	80	386	306	383%
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة		102553	129469	127938,2	-1530,8	-1%
البرامج الفرعية الجهوية	**الأنشطة الجهوية**					
برنامج فرعي 2	النشاط7 :التنشيط التربوي والاجتماعي والطفولة المبكرة	1817	590	1185,5	595,5	101%
الوقاية والحماية والادماج	النشاط 8: أنشطة مندوبي حماية الطفولة		276	408	132	48%
	النشاط 9: رعاية الأطفال وإدماجهم		5784	5270,8	-513,2	-9%
	النشاطB : التفقد البيداغوجي والتكوين		695	988,8	293,8	42%
	النشاط A: رعاية الأطفال بالوسط الطبيعي	3054	3200	6664,7	3464,7	108%
مجموع البرامج الفرعية الجهوية والأنشطة		4871	10545	14517,8	3972,8	38%

مجموع البرنامج	107424	140014	142456	2442	2%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

قسم التأجير سنة 2020:

شهدت نفقات التأجير لسنة 2021 نسبة انخفاض قدرها 0.04% مقارنة لسنة 2020 رغم الضغوطات المحمولة على قسم التاجير والتي ستوجه أساسا:

- لتغطية الزيادة في الأجور والتدرج والترقيات لمختلف الأسلاك
- الترفيع في المساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد والمحمولة على كاهل المشغل
- تغطية الشغورات في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي والمركزي
- ترشيد إسناد منحة الإنتاج وساعات العمل الإضافية وربطها فعليا بالأداء
- لإعادة توظيف الموارد البشرية للإطارات التربوية وإحكا م توزيعهم على مؤسسات الطفولة حتى نؤمن حسن تسيير المؤسسات من جهة وفتح المؤسسات الجاهزة والمغلقة.
- الرفع في منحة المستلزمات البيداغوجية لسلك التنشيط التربوي الاجتماعي إلى مستوى 75 % من الأجر الشهري الخام
- تغطية نسبة الانتدابات الجديدة (24 إطار تربوي) لفائدة برنامج الطفولة
- تغطية نفقات الترقيات(1109 عونا) و التدرج والزيادة
- تغطية نفقات الترقية والتدرج لفائدة 93 عونا لديهم خطة خصوصية (المساعدين البيداغوجيين ومتفقدي الشباب والطفولة).

قسم التسيير

شهدت نفقات التسيير لسنة 2021 نسبة ارتفاع ملحوظة والمقدرة بـــــ 11.6 % أد رغم التوجه نحو ترشيد الاستهلاك ويرجع ذلك أساسا إلى:

- رصد الاعتمادات الكفيلة باحترام البروتوكول الصحي المخصص لمؤسسات الطفولة لمجابهة جائحة كورونا من خلال توفير مواد التنظيف والتعقيم خاصة وأن ميزانية 2020 لم تأخذ بعين الاعتبار هذه الجائحة وما ترتب عنها من مصاريف إضافية هامة في مجال الوقاية والحماية.
- الترفيع في المنحة الكيلومترية لتدعيم التطور في عدد الزيارات التفقدية والعمليات البيداغوجية حتى تتلاءم مع متطلبات العمل الميداني لإطارات التفقد والإرشاد البيداغوجي في مجال المتابعة والتقييم وضمان الجودة وذلك باعتبار التشتت الجغرافي لمؤسسات الطفولة وتنامي الإشكاليات بها وحتى تتمكن إطارات التفقد من الحد من انتشار المؤسسات الفوضوية ودعم مجهود الدولة في حماية الأطفال من خلال ترسيمهم بمؤسسات قانونية مراقبة ومحترمة لجميع شروط السلامة والوقاية.
- تآكل أسطول النقل الموضوع على ذمة مؤسسات الطفولة وخاصة المراكز المندمجة للشباب والطفولة.
- الترفيع في نفقات الوحدة العملياتية الخاصة بمكاتب مندوبي حماية الطفولة وذلك حتى يتم التكفل بجميع نفقات هذه الوحدة (خلال سنة 2020 تم التعهد بجزء من نفقات المكتب على حساب برنامج القيادة والمساندة لقلة الاعتمادات) كما تخلت منظمة اليونيسيف عن تمويل العديد من النفقات التي كانت تتكفل بها سابقا لفائدة مكتب المندوب العام لحماية الطفولة،

قسم التدخلات

نقترح اعتمادا ب 14300 أد سنة 2021 اي بنسبة زيادة قدرها 96.75 % مقارنة بسنة 2020 ومن وتجدر الإشارة أن هذا الارتفاع يعود أساسا لـ:

- تحويل نفقات التغذية من نفقات التسيير إلى نفقات التدخلات.
- الترفيع في المقاييس المخصصة للنفقات المباشرة للأطفال ومن المنتظر التماس أثرها المباشر على جودة الخدمات المسداة بمؤسسات الطفولة المتعلقة أساس بخدمات الرعاية وخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي وخدمات الطفولة المبكرة.
- الرفع في قيمة دعم الجمعية التونسية لقرى أطفال (SOS) من 2.605 م د إلى 2.870 م د بهدف مواصلة التعهد بالأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي

بقرى الأطفال س و س وذلك بعد تخلي المنظمة الأم عن تمويل (SOS)التونسية.

قسم الاستثمار

المشاريع المتواصلة

- برنامج النهوض الطفولة المبكرة، سيتم تخصيص 50 د منحة المخصصة لمصاريف التسجيل والانتفاع بخدمات رياض الأطفال لفائدة أبناء العائلات المعوزة .

- في مجال صيانة البنية الأساسية لمؤسسات الطفولة، يتجه العمل على التعجيل بتعهد المؤسسات وترميمها باعتبار تقادم بنيتها الأساسية وتهديدها أحيانا لسلامة الأطفال وللغرض يتم تخصيص الاعتمادات الكفيلة بإجراء الاختبارات الفنية الضرورية لتحديد جملة التدخلات وكلفتها،

- بخصوص إحداث مؤسسات الطفولة، لم تتم برمجة مؤسسات جديدة وذلك للإشكال المتعلق بتوفير الموارد البشرية الضرورية لاستغلالها ويجري العمل على استكمال الأقساط الثانية لعدد من المشاريع التي فاقت كلفتها الكلفة المقدرة أوليا.

- فيما يتعلق بالتجهيزات، يتجه العمل على تحديثها وتمكين المؤسسات من تجهيزات عصرية ووظيفية تساعدهم على تطوير الخدمات وتحسينها خاصة وأن التجهيزات الحالية تشكو من التقادم وعدم الوظيفية إلى جانب عدم استقطابها للأطفال.

- مواصلة تنفيذ برنامج المرافقة التربوية الذي يندرج هذا المشروع في إطار التوجهات العامة لوثيقة السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة ويهدف بالأساس إلى تركيز منظومة تقصي وتدخل لفائدة الحالات في وضعيات الهشاشة بشكل خصوصي ملائم ومتاح لجميع الأطفال يتم من خلالها مرافقتهم تربويا واجتماعيا ونفسيا بشكل يسمح بمساعدتهم على تخطي الصعوبات والاندماج بشكل إيجابي في المجتمع.

المشاريع الجديدة

- إحداث نادي اطفال نموذجي متنقل للإعلامية لفائدة المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل: يقوم هذا الأخير باقتناء الحافلة وتجهيزها باعتمادات قدرها 300 أد تعهد في إطار تقريب خدمات الاعلامية والتكنولوجيا للأطفال القاطنين بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية والمناطق المصنفة ذات اولوية،

- دعم النوادي المتنقلة والترفيع في عددها وذلك لتقريب خدمات الترفيه والتنشيط التربوي الاجتماعي والحماية من الأطفال والأولياء وخاصة بالولايات الممتدة جغرافيا والتي لا يتوفر بها العدد الكافي من المؤسسات القارة التي تقدم هذه الخدمات لأطفال الجوار من خلال اقتناء وتجهيز 4 نوادي أطفال متنقلة ستخصص لولايات باجة وجندوبة وصفاقس وتطاوين.

- برامج تهيئة مؤسسات الطفولة واقتناء التجهيزات لها والبدء في إنجاز دراسات بعنوان تهيئة المؤسسات.

- اقتناء سيارتي مصلحة واحدة لفائدة المركز المندمج للشباب والطفولة بحفوز والاخرى لفائدة مندوب حماية الطفولة بقبلي باعتمادات قدرها 100 أد تعهد.

- اقتناء وتركيز GPS لمتابعة تنقلات نوادي الأطفال المتنقلة بكلفة 80 أد.

- مواصلة أشغال تهيئة وتوسعة وتجهيز مركز اصطياف وترفيه الأطفال بالحمامات بكلفة 950 أد منها 200 أد مخصصة للتجهيزات.

- إعادة إحياء رياض الأطفال البلدية بـ 2 مليون دينار (تعهدا).

- تجهيز مركز اصطياف وترفيه الأطفال بجرجيس بكلفة تقدر 1 مليون دينارا والذي من المنتظر انتهاء أشغاله خلال سنة 2021.

- تجهيز مكاتب مندوبي حماية الطفولة بكلفة تقدر بـ 200 أد تعهدا.

اقتناء تجهيزات المراقبة لتأمين مؤسسات الطفولة بكلفة تقدر بـ 300 أد.

2.6 - *إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج الطفولة:*

خلال سنة 2021 وعلى غرار السنوات السابقة حافظ تبويب الميزانية على نفس الملمح في التوزيع بين الأقسام إذ تمثل نفقات التأجير 77 % من إجمالي الاعتمادات المخصصة لبرنامج الطفولة، وتمثل نفقات التسيير 4 %، مقابل 10 % لنفقات التدخلات وتمثل نفقات الاستثمار 9 % من ميزانية البرنامج.

وتجدر الإشارة أنه خلال سنة 2021، تم تحويل نفقات التغذية من نفقات التسيير إلى نفقات التدخلات وأنه تمت مراجعة المقاييس المخصصة للنفقات المباشرة للأطفال الشي الذي انعكس على حجم نفقات التدخلات التي تطورت بنسبة 96.75 % مقارنة بسنة 2020 ومن المنتظر التماس أثرها المباشر على جودة الخدمات المسداة بمؤسسات الطفولة المتعلقة أساس بخدمات الرعاية وخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي وخدمات الطفولة المبكرة.

هذا وتم إدراج الأهداف ذات الأولوية ضمن برنامج الطفولة مع مؤشرات لقيس أدائها، وعملا على تحقيق هاته الأهداف تمت برمجة عديد البرامج والأنشطة الكفيلة ببلوغ التقديرات الخاصة بهذه المؤشرات:

- **بخصوص المؤشر1.1.2: نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة، فسيتم العمل على:**

* دعم فضاءات الطفولة المبكرة بإطارات تربوية ضمن الانتدابات المبرمجة.

*مواصلة برنامج النهوض بالطفولة المبكرة حيث تم رصد 4500 أد تعهدا بعنوان سنة 2021.

*مواصلة دعم برنامج إعادة إحياء رياض الأطفال البلدية من خلال رصد 2 مليون دينار بميزانية سنة 2021.

* اعتماد الأدلة الخاصة بمعايير الجودة وتعميمها على جميع مؤسسات الطفولة المبكرة.

- **أما فيما يتعلق بالمؤشر2.1.2: نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي**، ولبلوغ نسبة1% تم برمجة:

* برمجة تهيئة نوادي الأطفال بكلفة 3 مليون دينار تعهدا ضمن ميزانية سنة 2021.

* برمجة اقتناء وتجهيز 4 نوادي أطفال متنقلة بكلفة 600 أد تعهدا ضمن ميزانية سنة 2021.

- **وبالنسبة للمؤشر 2. 1.2: نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة، فسيتم العمل على:**

* دعم الوسائل اللوجستية لسلك مندوبي حماية الطفولة على المستوى الجهوي والمركزي حيث تم رصد 15 أد لكل مكتب مندوب حماية طفولة كنفقات تسيير و2 أد تدخلات. هذا وتم رصد 200 أد تعهدا لتجهيز مكاتب مندوبي حماية الطفولة.

- **وبخصوص المؤشر2. 2.2: نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتيانا وفتياتا**، ولبلوغ النسبة المقدرة بـ 11% سنة 2021 فسيتم العمل أساسا على:

-إعداد مشروع حياة خاص بكل طفل منذ قبوله بالمؤسسة

-متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل

- إعداد الطفل للادماج

- **وبالنسبة ل لمؤشر 2. 3.2: نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي**، يتم العمل على:

- مواصلة منح منحة للطفل الواحد.

- إدماج الأطفال بعائلاتهم أو بالتشغيل أو بالزواج

-جدول عدد09:

- إطار النفقات متوسط المدى (2021-2023) لبرنامج الطفولة

- التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020	تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
نفقات التأجير	87842	96518	110000	109956	111356	112234
نفقات التسيير	2198	2320	4656	5200	7161	8161
نفقات التدخلات	1562	3052	7268	14300	11107	11780
نفقات الإستثمار	15822	15523	18090	13000	16110	17350
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	107424	117413	140014	142456	145734	149525

برنامج " كبار السن"

- رئيس البرنامج: السيدة إيمان بالشيخ، مديرة كبار السن منذ 02 جانفي 2019.

1 -تقديم البرنامج واستراتيجيته:

يشهد المجتمع التونسي تغيرا في التركيبة العمرية للسكان يتجلى في تزايد عدد كبار السن حيث بلغت نسبتهم حوالي **12.5%** من مجموع السكان سنة 2019، كما تنبئ الإسقاطات الإحصائية السكانية بأن ارتفاع هذه النسبة سيتواصل في السنوات القادمة لتبلغ شريحة كبار السن حوالي **17.7 %** سنة 2029. كما تشير البيانات الإحصائية إلى أن عدد الإناث تجاوز عدد الذكور، ومن المتوقع أن تزيد الفجوة بين الجنسين في السنوات القادمة، مما سيطرح تحديات جديدة على مستوى الإحاطة والرعاية والإدماج لهذه الفئة العمرية.

وتدل هذه الأرقام والنسب على نجاح السياسة الاجتماعية في مختلف القطاعات الحيوية كما أفرزت تحديات جديدة تتعلق بدعم الإستثمار في هذا العائد الديمغرافي، والانخراط الفاعل والمثمر في مسار خطة التنمية المستدامة 2030 بإبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، والانسجام مع الرؤية الإستشرافية للإستراتيجية العربية لكبار السن 2019 - 2029، التي تكرس حقّ كبار السن في العيش الجيّد والمشاركة الفعلية من دون إقصاء أو تمييز.

وتتزامن هذه **التحديات والأولويات** الأممية والإقليمية التي تهدف إلى تحقيق نوعية حياة جيدة ومستدامة لكبار السن بتوفر **فرص** على المستوى الوطني تدعم هذا المسار، والتي بينها خاصة :

- **وجود رأس مال بشري ناضج يتمثل في كفاءات وخبرات المتقاعدين وكبار السن والذين يعدون أحد مفاتيح التنمية.**
- **منظومة تشريعية متطورة تتيح فرص إعداد برامج ومشاريع خصوصية إستهدافية (القانون الأساسي عدد 10 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي وصدور قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامني...).**

- **النقلة من المقاربة الرعائية في معالجة مشكلات كبار السن إلى المقاربة الحقوقية.**
- **رصيد جمعياتي متطور ومتوجه نحو إحداث شبكات إقليمية لكبار السن.**
- **إرادة سياسية تدفع إلى النهوض بأوضاع كبار السن.**

هذه الوفرة على مستوى الفرص لتحسين ظروف عيش كبار السن، لا تحجب **العوائق** الهيكلية والتنظيمية وشح الموارد المالية المتعلقة بتنفيذ البرامج والخدمات المسداة لهذه الفئة العمرية والتي من بينها خاصة:

- تراجع مساهمة المجتمع المدني في ميزانية تصرف وتسيير مؤسسات رعاية كبار السن.
- محدودية تجاوب الهياكل والمؤسسات والمنشآت العمومية فيما يتعلق بالعمل على إيجاد قاعدة بيانات تخص كفاءات المتقاعدين قصد حثهم على الإنخراط بسجل الكفاءات.
- نقص الموارد البشرية المشرفة على قطاع كبار السن على المستوى الجهوي وعلى مستوى مؤسسات الرعاية (نقص ملحوظ في بعض الإختصاصات).
- ضعف التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في قطاع كبار السن مما يشتت الملفات ويؤثر على فاعلية التدخل.
- غياب النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة لبعض الخدمات والمهن الموجهة لكبار السن (تنظيم إحداث وتسيير النوادي النهارية وشركات الخدمات، نظام أساسي لأعوان الإحاطة الحياتية...).

وبالرغم من هذه الصعوبات التي تحول دون بلوغ الأهداف المنشودة لبرنامج كبار السن والذي يقوم على **غاية** واضحة قوامها **تأمين رفاه كبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية والاستثمار الأمثل في كفاءاتهم وخبراتهم بما يضمن مشاركتهم الفاعلة في الحياة العامة والمسار التنموي للبلاد بما يحقق رفاههم** ، وذلك وفق نظرة شمولية مندمجة تعتمد مبدأ المساواة الشاملة وتكافؤ الفرص من خلال:

- تمكين كبار السن من خدمات الوقاية والحماية الاجتماعية والقانونية لضمان ظروف عيش كريمة لفائدتهم.
- تثبيت كبار السن في محيطهم الطبيعي وفي وسطهم العائلي حفاظا على توازنهم النفسي ودعما للروابط الاجتماعية.

- تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية وملاءمتها للحاجيات الخصوصية لكبار السن.
- توظيف خبراتهم بما يضمن مشاركة فاعلة في المجتمع.
- تطوير الأطر القانونية التي تعنى بقطاع كبار السن مواكبة لتطور حاجياتهم .

ولبلوغ أهدافه الإستراتيجية، يسعى القائمون على برنامج كبار السن إلى مواصلة تنفيذ مختلف المشاريع التي تم رسمها ضمن مخطط التنمية 2016-2020 من خلال تعديل التدخلات و تقييمها على ضوء انجازات 2019 -2020 من أجل إحاطة ناجعة بكبار السن سواء بمحيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية مع مراعاة الإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها لمجابهة فيروس كورونا، بالإضافة إلى وضع برنامج لاستشراف أفق 2021-2023 ، ضمن ميزانية تراعي المساواة و تحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وبصفة عامة بين كافة أفراد المجتمع دون تمييز من أجل ضمان تنمية شاملة وعادلة منسجمة مع أهداف التنمية المستدامة و التعهدات الدولية.

وفي هذا المسار، تم التوجه نحو التركيز على النموذج الحقوقي لمناصرة إعداد سياسات وتنفيذ برامج ترمي إلى تمكين كبار السن من قضاء شيخوخة آمنة ونشيطة، وذلك عبر تعزيز المرجعيات القانونية والتشريعية لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الفئة العمرية. حيث عملت وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن منذ بداية سنة 2017 وفي إطار لجنة وطنية متكونة من ممثلين عن مختلف الهياكل والمؤسسات الحكومية وسائر مكونات المجتمع المدني، على إعداد مشروع مجلة كبار السن، وهي المجلة الأولى في العالم التي تُعنى بهذه الفئة. كما تم تركيز منذ شهر جوان 2020 لجنة تفكير لمراجعة التشريعات وإعداد إستراتيجية وطنية 2021-2025 لتطوير قطاع كبار السن بمختلف أبعادها الاجتماعية والصحية والحقوقية والمؤسساتية.

وفي ذات الاتجاه ، تعمل الوزارة على مراجعة وتعديل الآليات والبرامج الإدماجية التي تيّسر مشاركة كبار السن في الحياة العامة حيث يجري العمل حاليا على إعادة توظيف السجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين الذي تم إحداثه منذ سنة 2003 من خلال دعوة كافة الوحدات العملياتية لبرنامج كبار السن إلى تنظيم ملتقيات جهوية وأيام دراسية لإعداد بنك في الكفاءات والخبرات على مستوى كل ولاية. بالإضافة إلى إعادة تفعيل الخطة الوطنية للإعداد للتقاعد ولشيخوخة نشيطة، التي تهدف إلى تأمين الإنتقال التدريجي من الحياة المهنية إلى مرحلة التقاعد وتمكينهم من مفاتيح الشيخوخة النشيطة ووقايتهم من مخاطر العزلة الاجتماعية وآثارها السلبية .

كما تعمل الدولة على الاستفادة من التقدم في العمر وتحويله إلى "فرصة استثمارية " عبر دعم الجاذبية الاستثمارية المحلية و الأجنبية في قطاع المسنين، وذلك بفتح المجال للباعثين

الخواص لإحداث مؤسسات خاصة وشركات خدمات لتقديم خدمات طبية وشبه طبية واجتماعية لكبار السن بالبيت، حيث تم تمتيع الراغبين في الاستثمار في هذا المجال بالامتيازات المشتركة لمجلة التشجيع على الاستثمارات إلى جانب سعي الوزارة المتواصل لتنظيم القطاع بمراجعة كراس شروط إحداث وتسيير مؤسسات رعاية المسنين وفقا للمواصفات العالمية، والشروع في إعداد كراس شروط يتعلق بإحداث نوادي نهارية لكبار السن.

خارطة برنامج كبار السن:

يشتمل برنامج كبار السن على:

- **برنامج فرعي واحد:** وهو برنامج قيادة كبار السن (وقاية وحماية، إدماج ومشاركة).

والذي يتنزل بدوره إلى وحدتين عمليتين:

1- **وحدة عملياتية على المستوى المركزي :** وهي إدارة كبار السن.

2- **24 وحدة عملياتية على المستوى الجهوي:** وهي مصالح كبار السن بالمندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة.

بالاضافة إلى **فاعل عمومي واحد** وهو الإتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي.

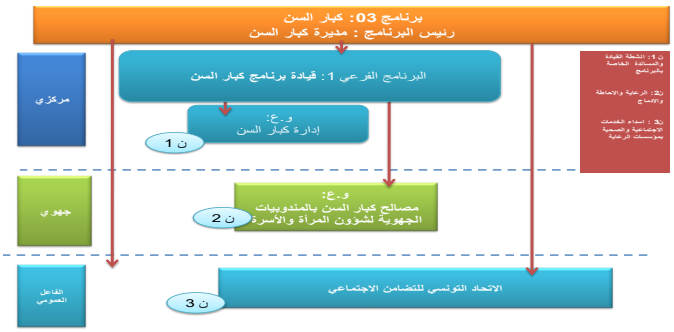

أولويات عمل برنامج كبار السن بالنسبة إلى سنة 2021:

تنفيذا للمبادئ العامة الواردة بدستور البلاد التونسية وبالعقد الاجتماعي، والضامنة للحقوق الاجتماعية والصحية والاقتصادية لكافة شرائح المجتمع، وسعيا إلى تأمين العيش الكريم للمسن بما يحفظ كرامته ومنزلته داخل الأسرة والمجتمع، تتجه أولويات العمل خلال المرحلة القادمة إلى تحسين ظروف عيش كبار السن عموما وبلوغ مرحلة شيخوخة دون مشاكل صحية، بالإضافة إلى المساهمة في توفير أسباب مقومات الرفاه في مختلف أبعاده وذلك بالعمل على:

- **المصادقة على الإستراتيجية الوطنية لكبار السن وإعداد برنامجها التنفيذي** حيث تندرج هذه الاستراتيجية في إطار بلورة رؤية متكاملة للنهوض بأوضاع كبار السن، إذ يجري العمل خلال هذه السنة على إعداد إستراتيجية وطنية نوعية تقوم على المقاربة الحقوقية، وتكون منسجمة مع مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (1991) وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002 ومنخرطة في المسار الدولي المتعلق بتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، ومتناغمة مع الإستراتيجية العربية لكبار السن (2019-2029) وبرنامجها التنفيذي.

- **إعداد مشروع مجلة كبار السن** التي تقوم على مقاربة حقوقية، وتهدف إلى وقاية كبار السن من الفقر والتهميش الاجتماعي وتشريكهم في وضع السياسات والبرامج التنموية الى جانب الاستثمار في خبراتهم وكفاءاتهم وتوظيفها في خدمة التنمية بالاضافة الى حماية كبار السن من الاستغلال والإهمال وسوء المعاملة والعنف.
- **دعم وتحفيز الاستثمار في قطاع كبار السن** من خلال إعداد كراس شروط خاص بإحداث وتسيير مؤسسات استشفائية لكبار السن اعتمادا على معايير الجودة العالمية لخدمات الرعاية المؤسساتية بما يساهم في تطوير خدمات التعهد بكبار السن.
- **مأسسة النوادي النهارية لكبار السن** بتشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص وحفز المبادرة الخاصة وذلك من خلال إعداد كراس شروط يتعلق بإحداث نوادي نهارية لكبار السن وتنظيم أنشطتها وشروط بعثها وفتح المجال للباعثين الخواص لإحداث مثل هذه الفضاءات الترفيهية والخدماتية الموجهة لكبار السن بما يساهم في الحركية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار الوطني والدولي.

- **مراجعة كراس الشروط الخاص بضبط شروط إحداث وتسيير مؤسسات رعاية المسنين** من خلال تعديل ووضع فصول قانونية تفرض معايير الجودة العالمية بما يمكن من توفير شروط إقامة جيدة للمقيمين داخل مؤسسات رعاية كبار السن العمومية والخاصة ويحفز الاستثمار في هذا المجال.

التوجهات الكبرى للقطاع لسنوات 2021- 2023:

في إطار اعتماد نهج إصلاحي متعدد الأبعاد من أجل تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة 2030، وحتى يواكب كبار السن ركب التنمية، ستعمل الوزارة خلال السنوات القادمة بالتنسيق والشراكة مع مختلف المتدخلين في المجال على تحقيق ما يلي:

- تعزيز التعاون مع الهيئات الحقوقية في مجال متابعة مؤسسات رعاية كبار السن.
- إعداد دليل التعهد بكبار السن ضحايا العنف.
- تعميم العمل بعقود القدرة على الأداء مع الجمعيات المنتفعة بالتمويل العمومي.
- الرفع من جودة خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية لكبار السن بمؤسسات الرعاية.
- تفعيل العمل بعقود التطوع بما يمكن من تثمين كفاءات المتقاعدين واستثمار خبراتهم.
- إرساء خطة اتصالية لقطاع كبار السن لترسيخ ثقافة حقوق كبار السن والتحسيس وتدعيم ترابط الأجيال في ظل التغير القيمي الحاصل والمتوقع داخل الأسرة و المجتمع.
- تطوير وتقنين خدمات الجوار وخدمات الاستشفاء بالبيت.
- إصدار النصوص الترتيبية للمجلة.
- إرساء خطة مندوب حماية كبار السن.

- نشر ثقافة حقوق كبار السن ومنع الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي على أساس السن.
- تقليص فجوة النوع الاجتماعي بين كبار السن ودعم مشاركة المرأة المسنة في إدارة الشأن العام.
- اعتماد مقاربة تمكينية تدعم الفئات الهشة من كبار السن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- دعم إدماج المهاجرين من كبار السن العائدين إلى أرض الوطن.
- التمكين الإقتصادي والإجتماعي لكبار السن من خلال استثمار مختلف الآليات المتاحة، ومن بينها آليات الإقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- البحث على فرص شراكة مع مختلف مكونات المجتمع المدني قصد توظيف التكنولوجيا الرقمية في خدمة كبار السن عموما والرفع من جودة خدمات الرعاية بالبيت.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج كبار السن:

2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

انطلاقا من الأولويات المرسومة لهذا البرنامج والاستراتيجية المعتمدة في المجال والتي ترتكز بالأساس على محورين إستراتيجيين يتمثلان في **حماية كبار السن ورعايتهم من ناحية وإدماجهم في الحياة العامة والإستثمار في كفاءاتهم من ناحية أخرى**، يمكن تضمين أهداف البرنامج في ثلاث أهداف رئيسية:

- **ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن.**
- **حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف وسوء المعاملة**
- **دعم إدماج كبار السن في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.**

الهدف 3-1 :ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن:

تقديم الهدف:

يتمثل هذا الهدف في تمكين كبار السن من ظروف إقامة وإعاشة مناسبة سواء داخل أسرهم أو بمؤسسات الرعاية إذ تمثل رعاية المسنين بالبيت اختيارا أساسيا يهدف إلى إبقاء المسن داخل وسطه العائلي ومحيطه الطبيعي لما لذلك من تأثير إيجابي على توازنه العاطفي ومن دور فعال في دعم الروابط الأسرية وتماسكها.

وتعطى الأولوية في التدخلات بالخصوص إلى فئة المسنين المعوزين والفاقدين للسند العائلي وتتمثل هذه الرعاية بالأساس في تقديم الخدمات الإجتماعية والصحية لكبار السن في بيوتهم، وتمكين الفاقدين للسند من عائلات حاضنة في إطار الإيداع العائلي لكبار السن والرعاية المؤسساتية في صورة غياب حلول بديلة خاصة على المستوى العائلي والمحيط الطبيعي للمسن، وتتمحور هذه الأهداف بالخصوص حول:

– المحافظة على كبار السن في وسطهم الطبيعي.
– ضمان جودة الخدمات الاجتماعية والصحية لفائدتهم.
– حماية كبار السن من العزلة الاجتماعية والحفاظ على توازنهم النفسي والجسدي.

مرجع الهدف:

- قيادة برنامج كبار السن (وقاية،حماية،إدماج ومشاركة).
- قانون عدد 114 لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994 المتعلق بحماية المسنين.
- النصوص التطبيقية للقانون المذكور.
- منشور السيدة وزيرة المرأة والأسرة و الطفولة عدد 04 بتاريخ 18 ماي 2015.

المؤشـــــــرات:

- نسبة التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية.
- نسبة كبار السن المنتفعين بخدمات القرب.

المؤشر 3-1-1: نسبة التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية:

يمكّن هذا المؤشر من تقييم مجهود الإدارة فيما يتعلق بالاستجابة لطلبات الإيواء بمختلف المراكز الراجعة لها بالنظر، حيث تعكس القدرة على الاستجابة لهذه الطلبات، الجهود المبذولة في التعهد بالوضعيات الاجتماعية وإيجاد الحلول الملائمة لها حسب خصوصية واحتياجات كل وضعية، وحسب طاقة استيعاب كل مؤسسة من حيث البنية الأساسية والأعوان المباشرين.

المؤشر 3-1-2: نسبة كبار السن المنتفعين بخدمات القرب:

يمكن هذا المؤشر من متابعة نسبة تغطية الخدمات المقدمة لكبار السن بمحيطهم الطبيعي على المستوى الوطني ـ سواء في إطار الفرق المتنقلة أو الإيداع العائلي والتي تساهم في تيسير رعايتهم و الحفاظ على توزانهم النفسي وإعادة إدماجهم في الوسط الأسري وترسيخ قيم التضامن الاجتماعي .

جدول عدد 1: الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3-1

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.1.3: نسبة التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية	**نسبة**	مؤشر جديد				**% 60**	**% 70**	**% 80**
المؤشر 3-1-2: نسبة كبار السن المنتفعين بخدمات القرب	**نسبة**	مؤشر جديد				**%0.5**	**%0.6**	**%0.7**

الهدف1.2.3: حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف وسوء المعاملة:

تقديم الهدف:

يرمي هذا الهدف إلى حماية كبار السن من كل أشكال العنف والتهديد المسلط ضدهم حيث أن كبار السن يعيشون اليوم في عالم متغير محفوف بالمخاطر، إذ لا تزال نسبة هامة منهم ترزح تحت وطأة الممارسات التمييزية السلبية في طل أوضاع اقتصادية واجتماعية تتسم بعدم اللإستقرار مما جعل الحد من تفشي هده الظاهرة ومقاومتها من أوكد جوانب العناية بهذه الفئة.

مرجع الهدف:

- البرنامج الفرعي: قيادة برنامج كبار السن (وقاية،حماية،إدماج ومشاركة).
- مشروع مجلة كبار السن.
- الاستراتيجية العربية لكبار السن 2019-2029.

المؤشـــــــرات:

- نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات العنف المسلط على كبار السن على المستوى الوطني.
- عدد النصوص التشريعية والترتيبية (الجديدة) ذات العلاقة بحماية كبار السن.

المؤشر 1.2.3: نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات العنف المسلط على كبار السن على المستوى الوطني:

يمكن هذا المؤشر من قيس مدى تفاعل الإدارة مع التشكيات والعرائض الواردة عليها من كبار السن في محيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية والمتعلقة بالتهديد وسوء المعاملة وإدراك مدى نجاعة تدخل الإدارة المركزية و الجهوية في معالجة الشكاوى والتعهد بكبار السن في وضعيات تهديد أو ضحايا العنف ضمن نطاق تدخلها.

كما يرمي إلى احتساب عدد الاشعارات المتعهد بها على مستوى الإدارة المركزية والمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والاسرة مقارنة بالعدد الجملي للاشعارات.

المؤشر 2.2.3: عدد النصوص التشريعية والترتيبية (الجديدة) ذات العلاقة بحماية كبار السن:

في ظل عدم توفر الأرقام والإحصائيات الكافية حول ظاهرة العنف المسلط ضد كبار السن ،والتي يبدو أنها آخذة في الإنتشار بسبب إنخفاض منسوب القيم، وتعدد أشكال الإساءة الإجتماعية (الإستغلال الإفتصادي ، الإستبعاد الإجتماعي ....)، فقد بات من الضروري تحصين حقوق هذه الفئة العمرية عبر إصدار نصوص قانونية وأوامر ترتيبية تجرّم ممارسة العنف وكل أشكال سوء المعاملة وتطوير آليات الرصد والإشعار عن التهديد والعنف المسلط على كبار السن (خط هاتفي مجاني أو خطة مندوب حماية كبار السن).

جدول عدد2:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف3-2

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر3-2-1: نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات العنف المسلط على كبار السن على المستوى الوطني	نسبة	مؤشر جديد				%80	%85	%90
المؤشر3-2-2: عدد النصوص التشريعية والترتيبية (الجديدة) ذات العلاقة بحماية	كمي	مؤشر جديد				01	03	05

كبار السن:					

الهدف 3: دعم إدماج كبار السن في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية:

تقديم الهدف:

يرمي هذا الهدف إلى استشراف واقع وآفاق كبار السن والمتقاعدين في تونس قصد ضمان شيخوخة نشيطة وحثهم على مواصلة البذل والعطاء بعد بلوغ سن الستين وإعادة إدماجهم في الحياة العامة.

وستعمل وزارة المرأة و الأسرة وكبار السن على تثمين قدرات المسنين وتوظيف كفاءاتهم في المسيرة التنموية للبلاد وإعدادهم لشيخوخة نشيطة باعتبارهم عنصرا فاعلا وقادرا على إفادة المجموعة الوطنية بمعارفهم وخبراتهم.

إلى جانب التعريف بحقوق كبار السن والبرامج المسداة لفائدتهم ومنع كل أشكال التمييز على أساس التقدم في السن.

مرجع الهدف:

- البرنامج الفرعي: قيادة برنامج كبار السن (وقاية،حماية،إدماج ومشاركة).
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948.
- مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (ديسمبر 1991) .
- المبادئ العامة لدستور الجمهورية التونسية المؤرخ في 27 جانفي 2014.
- خطة عمل مدريد حول الشيخوخة لسنة 2002.
- خطة العمل العربية للمسنين حتى عام 2012.

المؤشـــــــرات:

- نسبة تطور عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن.
- نسبة الكفاءات المنخرطة بالسجل الوطني لكبار السن والموظفة في خدمة التنمية.

المؤشر 3-3-1- نسبة تطور عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن:

سيمكن هذا المؤشر من قيس مدى انخراط كبار السن والمتقاعدين في أنشطة النوادي النهارية بما يساهم في إدماجهم في المجتمع ووقايتهم من العزلة الاجتماعية وضمان صحة نفسية جيدة لهم، بالإضافة إلى مساعدة الأسر على تأمين الخدمات اليومية لمسنيها أثناء فترات تغيبها للعمل أو للدراسة.

المؤشر 3-2-2- نسبة الكفاءات المنخرطة بالسجل الوطني لكبار السن والموظفة في خدمة التنمية:

سيمكّن هذا المؤشر من قيس مدى انخراط كبار السن والمتقاعدين في النشاط التطوعي والعمل التنموي للبلاد، علما وأن عدد المتقاعدين حاليا يفوق 700 ألف متقاعدا وهو عدد مرجّح للارتفاع مما يدعو إلى التركيز على هذه الشريحة من المجتمع وتوظيف خبراتها والاستفادة من مهاراتها خاصة قي ظل تغير الملامح الثقافية وارتفاع مستوى التحصيل العلمي والتطوز الكبير للمهارات في صفوف هذه الفئة مما يجعلها تمثل خزانا للخبرات.

جدول عدد 3:

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3-3

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر3-2-1: نسبة تطور عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن	نسبة	مؤشر جديد				%5	%7	%10

المؤشر3-2-2: نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية.	نسبة	مؤشر جديد	% 15	%18	%20

2.2- تقديم أنشطة البرنامج:

تتميز الأنشطة والتدخلات التي تعتزم إدارة كبار السن تنفيذها لتحقيق الأهداف المرسومة وبلوغ المؤشرات التي تم ضبطها آنفا بتنوعها، حيث تشمل العديد من المجالات على غرار تحسين البنية الأساسية لمؤسسات الرعاية، السعي إلى دعم الموارد البشرية سواء العاملة بمؤسسات الرعاية أو التي تسهر على إسداء الخدمات الاجتماعية والصحية لكبار السن منظوري الفرق المتنقلة، تبسيط الإجراءات الإدارية، تطوير المنظومة التشريعية وذلك في إطار التعاون والتنسيق مع مختلف المتدخلين في المجال من هياكل حكومية ومكونات المجتمع المدني.

جدول عدد4:

بيان الأنشطة والتدخلات لبرنامج كبار السن

البرنامج الفرعي	الأهداف	المؤشرات لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2021
البرنامج الفرعي: قيادة برنامج كبار السن **(وقاية و حماية، إدماج**	**الهدف3-1:** ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن	**المؤشر3-1-1: نسبة التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية**	التعهد بكبار السن الفاقدين للسند والراغبين في الايواء والاستجابة إلى مطالبهم في صورة توفر الشروط المطلوبة والشغورات اللازمة بمؤسسات الرعاية.	- التعهد بكبار السن المعوزين والعمل على الاستجابة إلى مطالبهم المتعلقة بالايواء بمؤسسات الرعاية. - دعم لجان القبول بالإطار البشري المختص لدراسة الملفات الاجتماعية والصحية لطالبي الايواء. - توفير أفضل ظروف	**0**

ومشاركة)		المؤشر 2.1.3: نسبة كبار السن المنتفعين بخدمات القرب	– تنظيم عمليات تحسيس قصد ترغيب مزيد من العائلات في كفالة كبار السن متابعة ظروف عيش كبار السن لدى العائلات الحاضنة. – الترفيع في عدد المنتفعين بخدمات الفرق المتنقلة وعدد المسنين المكفولين لدى أسر حاضنة.	الاقامة لفائدتهم وتعميم العمل بمقاربة مشروع حياة لكل مقيم. – تنظيم زيارات متابعة دورية لكبار السن المكفولين – إسناد منح للعائلات الكافلة. – تنظيم دورات تكوينية موجهة لفائدة الأعوان المكلفين بملف كبار السن على مستوى الجهات. – دعم الإمكانيات وتطوير وسائل عمل الفرق المتنقلة والمتابعة الميدانية لأنشطتها لمزيد تصويب تدخلاتها. إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات العاملة في المجال. تعاقد الجمعيات مع مختصين في المجالات المذكورة (أطباء–أعوان إحاطة حياتية– سواق). تفويض منح للمندوبيات الجهوية قصد صرفها للجمعيات الجهوية والمحلية المسيرة للفرق المتنقلة.	408 أد 624.4 أد
	الهدف 2.3: حماية كبار السن نساء ورجالا من كل	المؤشر 1.2.3: نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة	– التواصل والتنسيق المستمر مع المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة وكافة مؤسسات الرعاية لمتابعة	– التوعية والتحسيس بضرورة حسن معاملة كبار السن ومناهضة كل أشكال العنف ضدهم وذلك في	0

	أشكال العنف وسوء المعاملة	**بحالات العنف المسلط على كبار السن على المستوى الوطني**	الاشعارات الواردة بخصوص العنف المسلط على كبار السن بهدف الوقاية من كل أشكال سوء المعاملة سواء بالنسبة للمقيمين أو العاملين بها.	إطار استراتيجية الاعلام والاتصال. – تنظيم تظاهرات وطنية وجهوية بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة كبار السن. – تكوين الإطارات العاملة في مجال كبار السن حول المواضيع التالية: 1– تطبيقة إعلامية حول التعهد بالوضعيات الاجتماعية لكبار السن. 2– التنسيقات الجهوية لإسعاف كبار السن في حالات التهديد. 3– أساليب التعهد بكبار السن في وضعيات التهديد.	
		<u>المؤشر 2.2.3.</u>: عدد النصوص التشريعية والترتيبية (الجديدة) ذات العلاقة بحماية كبار السن	– التحسيس والتوعية بشتى أشكال العنف وسوء المعاملة. –دعم المنظومة التشريعية في مجال وقاية كبار السن وحمايتهم من العنف المسلط ضدهم.	1 إصدار مجلة كبار السن. 2 –مراجعة النصوص القانونية الجارية. 3 الدعم والمناصرة لمشروع المجلة. 4 السهر على تنفيذ مقتضيات النظام الداخلي لمؤسسات الرعاية.	

	الهدف3: دعم إدماج كبار السن في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية	**المؤشر 1.3.3:** نسبة تطور المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن	– ترغيب كبار السن في الإنخراط في النوادي النهارية و تطوير أنشطتها والرفع من جودة خدماتها لترتقي إلى نوادي نهارية نموذجية. – إصدار كراس شروط **إحداث و تسيير** مؤسسات رعاية كبار السن	– دعم أنشطة **النوادي النهارية** وتنمية قدرات روادها وتنويع أنشطتها من أجل غرس روح المبادرة و القدرة على الإنجاز لدى كبار السن . –إسناد منح للجمعيات المسيرة لنوادي نهارية لكبار السن.	**175 أد**
		مؤشر 2.3.3: نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية	التنسيق مع مختلف الهياكل الحكومية والمؤسسات العمومية ومكونات المجتمع المدني من أجل إعداد قاعدة بيانات وطنية تضم كفاءات كبار السن والمتقاعدين تكون منطلقا للإتصال بهم وترغيبهم في الإنخراط في سجل الكفاءات.	- مواصلة العمل على توظيف الكفاءات المنخرطة من كبار السن بوضعهم على ذمة الجمعيات والمؤسسات العمومية والخاصة والمنظمات الدولية.	0

3- نـفـقـات البرنـامج:

1.3 - ميزانية البرنـامج :

تبلغ النفقات الخاصة ببرنامج **كبار السن 17659 أد** وتتوزع كما يلي:

جدول عدد5:

ميزانية برنـامج كبار السن حسب طبيعة النفقة

(اعتمادات الدفع)

الوحدة:ألف دينار

البيان	إنجازات 2019	ق م 2020		تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
		التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	310	328	328	328	0	0
نفقات التسيير	24	41	41	53	12	22.64%
نفقات التدخلات	14143	15190	15190	15490	300	2%
نفقات الإستثمار	2054	2100	2100	2500	400	16%
المجموع	16531	17659	17659	18371	712	3.87%

نفقات التأجير:

لم تشهد نفقات التأجير ارتفاعا يذكر وذلك تبعا لعدم برمجة انتدابات جديدة خلال السنة القادمة رغم وجود شغورات سواء على المستوى المركزي أو الجهوي.

نفقات التسيير:

بلغ الإعتماد المرصود لنفقات التسيير خلال سنة 2020، 41 أد على المستوى المركزي والجهوي، تم بالنسبة لميزانية سنة 2021 تخصيص اعتماد قدره 53 أد أي بنسبة تطور في نفقات التسيير مقدرة بـ 22.64 % وهي في الواقع لا تعكس تطورا فعليا في الميزانية حيث اقتصر الإعتماد المخصص لتسيير الإدارة المركزية على 24.2 أد في حين تم تخصيص اعماد قدره 28.8 أد لفائدة كل المندوبيات الجهوية (بحساب 1.2أد لكل مندوبية).

نفقات التدخلات:

لم تسجل الإعتمادات المرصودة بعنوان نفقات التدخلات لسنة 2020 تطورا حيث يطرح مبلغ هذه الإعتمادات إشكاليات كبرى على مستوى الميزانية خاصة أمام العجز الكبير والمتراكم على مستوى تأجير أعوان الإتحاد التونسي للتضامن الإجتماعي والذي بلغ حوالي 2110 أد.

وستعمل الوزارة خلال سنة 2021 على دعم عمل الفرق المتنقلة وذلك في إطار التعايش مع فيروس كورونا المستجد ومتابعة آثاره على هذه الفئة وضمانا للتدخل الناجع لفائدتها، حيث تم تخصيص اعتماد قدره 624.6 أد لدعم الجمعيات المسيرة لفرق متنقلة والمتعاقد معها في إطار اتفاقيات شراكة، ولإحداث 07 فرق جديدة بالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والتي تشهد نسبة هامة من المسنين المعوزين وذلك بكلفة إحداث قدرها 17.800 أد لكل فريق (07 أد منحة تسيير+ 3.6 أد منحة للتعاقد مع طبيب+ 3.6 أد منحة للتعاقد مع عون إحاطة حياتية+ 3.6 منحة للتعاقد مع سائق).

وفي إطار تطوير أنشطة النوادي النهارية، تعتزم الوزارة إحداث نوادي نهارية نموذجية، تتميز بالاقتدار المنهجي على التجديد والتطوير الذاتي، ومدعّمة بالإطار المختص والأنشطة المتنوعة والمتلائمة مع قدرات منخرطي هذه النوادي وكفاياتهم (الرسم ، الموسيقى المطبخ العلاجي الرياضة...). وتعايشا مع الوضع الوبائي المستجد، سيتم إعادة فتح هذه النوادي وأخذ الاحتياطات والتدابير الوقائية اللازمة من تفشي خطر الفيروس وتطوير أنشطة هذه الفضاءات. وللغرض تم تخصيص اعتماد قدره 175 أد لتنفيذ هذا البرنامج.
وفي إطار التعايش مع الوضع الوبائي ببلادنا وتحقيقا لسرعة التدخل لفائدة هذه الفئة من المجتمع، وحفاظا على كبار السن في محيطهم الطبيعي وتشجيعا للعائلات الكافلة على احتضان مسنين فاقدين للسند العائلي، تم تخصيص اعتماد قدره 408 أد بعنوان سنة 2021 مقارنة بالاعتماد المرصود وقدره 390 أد بعنوان سنة 2020 أي بزيادة قدرها 4.41 % لتأمين خلاص المنح لفائدة 170 عائلة كافلة (200 د شهريا).

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه في إطار التنزيل العملياتي لبرنامج كبار السن وتشريك الوحدات العملياتية في تنفيذ ميزانية برنامج كبار السن ومتابعتها، سيتم تفويض صرف منح برنامج الإيداع العائلي لكبار السن للمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة وذلك وفقا لمقررات إسناد منح ممضاة من قبل السيدة الوزيرة مما يتيح للإدارة المركزية متابعة الملف وتنفيذ البرنامج من جهة وتحقيق مرونة ونجاعة على مستوى صرف المنح وتوصل العائلات الكافلة بمنحها في أفضل الآجال على المستوى الجهوي من جهة أخرى.

الـ فاعل الـ عمومي : منحة الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

لم تشهد الاعتمادات المخصصة لتأجير وتسيير مؤسسات رعاية كبار السن تطورا في ميزانيتها سواء المرصودة منها لتأجير الاعوان (12000 أد) أو لتسيير المؤسسات (2200 أد) رغم ما تشهده ميزانية تأجير الأعوان من عجز هام تراكم منذ سنة 2017 وإلى غاية سنة 2020 بمفعول الزيادة في الأجور والمنح بلغ قرابة 2110 أد، وكذلك رغم استكمال مشاريع تهيئة وإعادة بناء عدد من مؤسسات الرعاية خلال السنة الجارية والسعي إلى انطلاق نشاطها خلال السنة المقبلة على غرار مؤسسة سيدي بوزيد وسليانة، والحاجة الملحة إلى الترفيع في طاقة استيعاب عدد آخر منها استجابة إلى مطالب الايواء المتزايدة.

نفقات الاستثمار:

في إطار توفير أفضل ظروف الإقامة لكبار السن المقيمين بمؤسسات الرعاية، تسعى الوزارة إلى مزيد تطوير البنية الأساسية لمؤسسات رعاية كبار السن، ودعم أشغال التهيئة والتوسعة وإعطاء الأولوية في هذا المجال إلى المشاريع المتواصلة بعنوان سنة 2020 وسيت توجيه العمل خلال سنة 2021 إلى استكمال أشغال بناءات وتهيئة المشاريع التالية:

- دراسات واختبارات بمؤسسات رعاية كبار السن بالكاف، قفصة، قرمبالية.
- تكاليف دراسة تركيز الالواح الشمسية بمختلف مؤسسات الرعاية.
- صيانة شاملة لمؤسسة رعاية كبار السن بجندوبة .
- تهيئة الفضاء الخارجي (السور) لمركز رعاية كبار السن بالقيروان.
- تهيئة مركز رعاية كبار السن بقرمبالية.
- تهيئة مركز رعاية كبار السن .
- اقتناء تجهيزات مختلفة لكافة المؤسسات.

رسم بياني عدد 2

توزيع مشروع ميزانية برنامج كبار السن لسنة 2021 حسب طبيعة النفقة

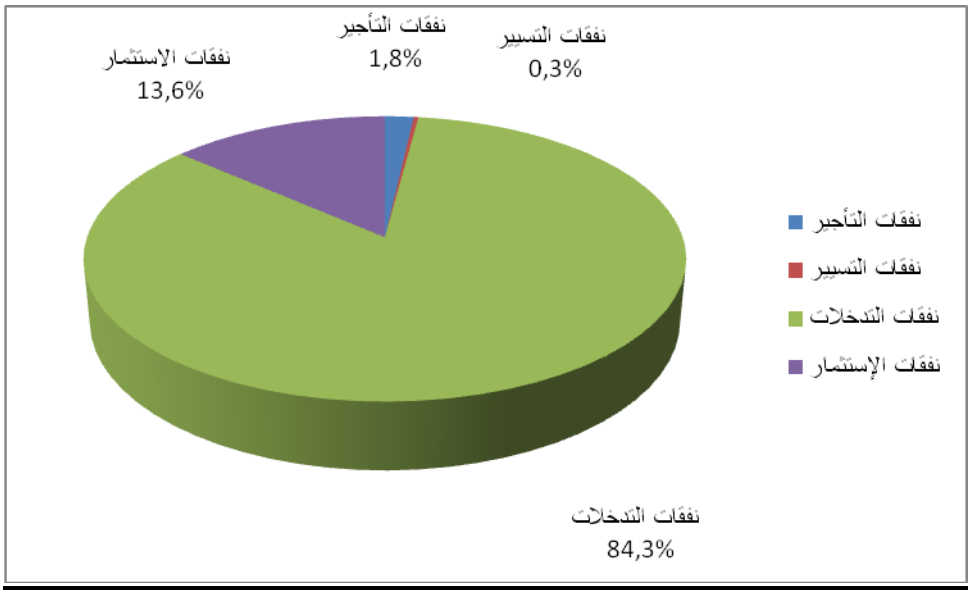

جدول عدد6:

ميزانية برنامج كبار السن حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

الوحدة:ألف دينار

بيـــــان البرنامج	الأنشطة	إنجازات 2019	قانون المالية 2020 (1)	تقديرات 2021 (2)	نسبة التطوّر 2020-2019	
					المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) (1) /(1) -(2)
البرامج الفرعية المركزية	الأنشطة المركزية					
برنامج فرعي 1 قيادة برنامج كبار السن	النشاط1 : أنشطة القيادة والمساندة الخاصة ببرنامج كبار السن	2408	3439,8	**4142,2**	702.4	16.95 %
	النشاط 2 : إسداء الخدمات الاجتماعية والصحية بمؤسسات الرعاية	13184	**14200**	**14200**	**0**	**0%**
	النشاط 3: الرعاية والاحاطة والادماج(نشاط جهوي 24 مندوبية)	0	**19.2**	**28.8**	9.6	33.33 %
مجموع البرنامج		**15592**	**17659**	**18371**	**712**	**3.87 %**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 3: ميزانية برنامج كبار السن حسب مآل النفقة

"حسب البرامج الفرعية و الأنشطة"

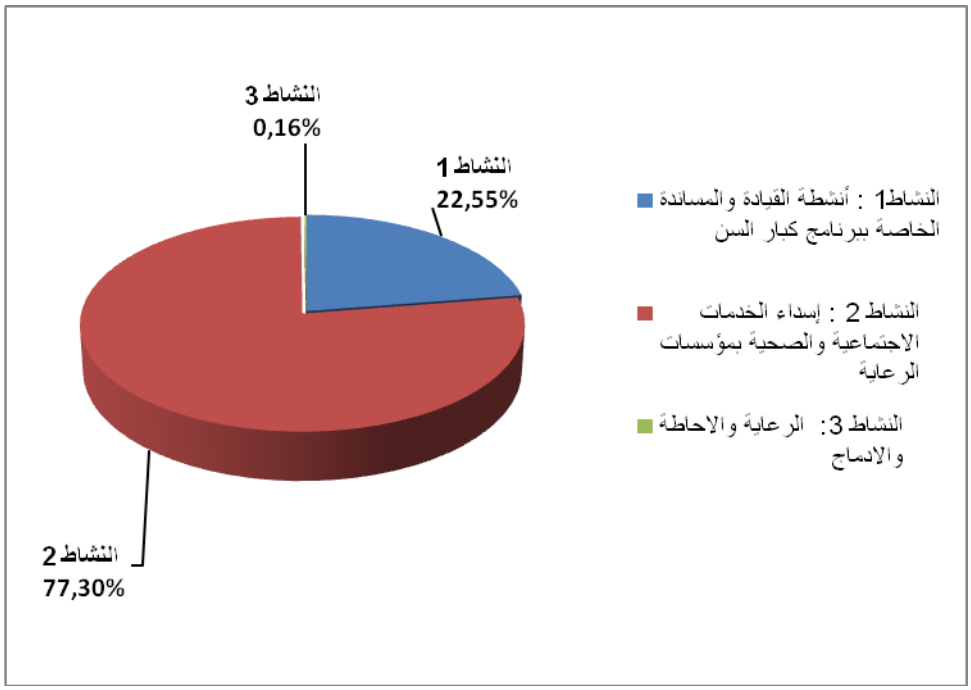

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2020-2022 لبرنامج كبار السن:

تم اقتراح اعتمادات لبرنامج كبار السن بعنوان سنة 2021 تقدر بـ18371 أ.د على أن تبلغ الاعتمادات 19682 أ.د بعنوان سنة 2022 بنسبة تطور تقدر بـ 6.66% مقارنة بسنة 2021، كما تم اقتراح اعتمادات تقدر 22479 أ.د بالنسبة لسنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ 12.44 % مقارنة بسنة 2022 .

ستشهد كتلة الأجور (نفقات التأجير) تطور ا بـــ 13.22% وهي ناتجة أساسا على الزيادات في الأجور في الوظيفة العمومية أما بقية النفقات فستعرف تراجعا على مستوى نفقات التسيير بسبة 15.2- % في حين ستسجل نفقات التدخلات تطورا طفيفا بـ 3.72% و8.08 % بالنسبة إلى الاستثمارات.

جدول عدد9:

إطار النفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج كبار السن

التوزيع حسب طبيعة النفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2018	إنجازات 2019	ق م 2020		تقديرات 2021	تقديرات 2022	تقديرات 2023
			التبويب القديم	التبويب الجديد			
نفقات التأجير	377	310	328	328	328	378	385
نفقات التسيير	16	24	41	41	53	46	96
نفقات التدخلات	11471	14143	15190	15190	15490	16090	19763
نفقات الإستثمار	3119	2054	2100	2100	2500	2720	2970
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	14983	16531	17659	17659	18371	19234	23214
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	14983	16531	17659	17659	18371	19234	23214

برنامج "القيادة والمساندة"

رئيس البرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

السيد نائل العيادي بداية من يوم 12 اكتوبر 2020

1 - تقديم برنامج القيادة والمساندة واستراتيجيته:

في اطار اضطلاع برنامج القيادة والمساندة بمهام قيادة ومساندة مختلف البرامج المنضوية تحت مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن من خلال دعمها لوجستيا وتوفير الدعم المالي بما ينسجم مع المبادئ العامة والمعايير الدولية والوطنية في مجالات دعم مبادئ الحوكمة والقيادة الرشيدة وضمان التصرف الناجع في الموارد البشرية والمالية. هذا بالإضافة الى معاضدة المجهود الوطني ومواكبة الإصلاحات الوطنية الكبرى والتحديات الاجتماعية المناطة بعهدة الوزارة خاصة في ما يتعلق بمساندة والتكفل بالفئات في وضعية الهشاشة خاصة مع انتشار جائحة الكوفيد- 19 وما ترتب عنها من تحديات اجتماعية ومالية إضافية.

ويسعى برنامج القيادة والمساندة من خلال استراتيجيته الى الايفاء **بتعهداته الدولية** من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ونذكر منها خاصة:

1. الهدف الثامن **"تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع"** حيث يعمل على:

- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030

و حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال،

2. الهدف العاشر **" الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها"** حيث يعمل على:

- ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.
- اعتماد سياسات ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية وتحقيق قدر أكبرمن المساواة تدريجيا.

3. الهدف السادس عشر **" مؤسسات نموذجية "** حيث يعمل على:

- إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

كما يعمل برنامج القيادة والمساندة على تنفيذ **التعهدات الوطنية** من خلال السعي الى :

- التحكم في كتلة الأجور،
- تدعيم قدرات مختلف الموارد البشرية
- تحسين نوعية الخدمات العمومية ،
- ضمان النفاذ الى المعلومة،
- اعادة توظيف الموارد البشرية،
- إرساء نظام التقييم حسب الجدارة،
- تحديث ورقمنة الادارة،
- حوكمة التصرف في الشراءات العمومية وارساء نظام الشفافية والمساءلة والمسؤولية

ويسعى برنامج القيادة والمساندة للاستجابة الى مختلف حاجيات المتدخلين على المستوى المركزي و الجهوي و اسداء خدمات ذات جودة مع مختلف المتعاملين معه من خلال رفع **التحديات** المطروحة التالية:

❖ ضعف ميزانية برنامج القيادة و المساندة و التي لم تتجاوز نسبة 10%

- ضعف نسبة التاطير
- النقص في الأعوان و الاطارات وتطور ظاهرة النقل والالحاق بوزارات أخرى،
- ضعف الاعتمادات المخصصة للتكوين
- النقص في التجهيزات، المعدات، والمكاتب،
- غياب مقرات خاصة بالوزارة ومؤسسات تحت الاشراف،
- عدم وظيفية المقرات الموجودة وتقادمها،
- تقادم أسطول النقل،
- تأمين فضاء عمل آمن وسالم،
- ارتفاع نسبة الاعتمادات المخصصة للنفقات الالزامية من ماء وكهرباء و الوقود و الهاتف والاكرية ،
- تراكم الديون و تاثيرها على ديمومة الميزانية
- ضعف نسبة انجاز مخطط التنمية
- عدم احترام روزنامة و مخطط السنوي للصفقات
- غياب منوال حوكمة رشيدة

حيث أضحى من الضروري توجيه الجهد نحو رفع الرهانات من خلال جملة من المحاور المشتركة لبرامج القيادة و المساندة بمختلف الوزارات:

- **المحور الأول "ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية":** وذلك من خلال تعزيز نظام القيادة من قبل رئيس المهمة، الديوان، ورئيس الديوان التي تتمثل مهمتهم الرئيسية في التنسيق، ضمان التناغم بين البرامج العمومية، ومتابعة القدرة على الآداء لمختلف البرامج، من خلال التواصل بين مختلف أنشطة المهمة والسهر على تطبيق الأحكام القانونية والتنظيمية.
- **المحور الثاني "ترشيد التصرف في الموارد البشرية للمهمة":** وذلك بمساندة مختلف البرامج وتحسين ادارة الموارد البشرية، الموارد المالية واللوجستية .

1. خارطة البرنامج

يعتبر برنامج القيادة والمساندة القاطرة التي تقوم بدفع جميع برامج الوزارة نحو تحقيق أهدافها فهو بالتالي يجمع كل المصالح التي تقوم بتأمين إسداء خدمات ذات الاختصاص وتوفير دعم أفقي لجميع البرامج.

ويحتوي برنامج القيادة والمساندة عاى برنامج فرعي وحيد خاص بالقيادة والمساندة والتنسيق ويضم وحدتين عمليتين الأولى على المستوى المركزي وتخص القيادة والمساندة وتضم جميع مصالح الديوان والادارة العامة للمصالح المشتركة وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف و التخطيط و البرمجة و مصالح الحوكمة الرشيدة و التعاون الدولي و ادارة الشؤون القانونية و الاتصال والثاني على المستوى الجهوي وتخص الادارات الفرعية للمصالح المشتركة بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة وذلك طبقا للخارطة التالية:

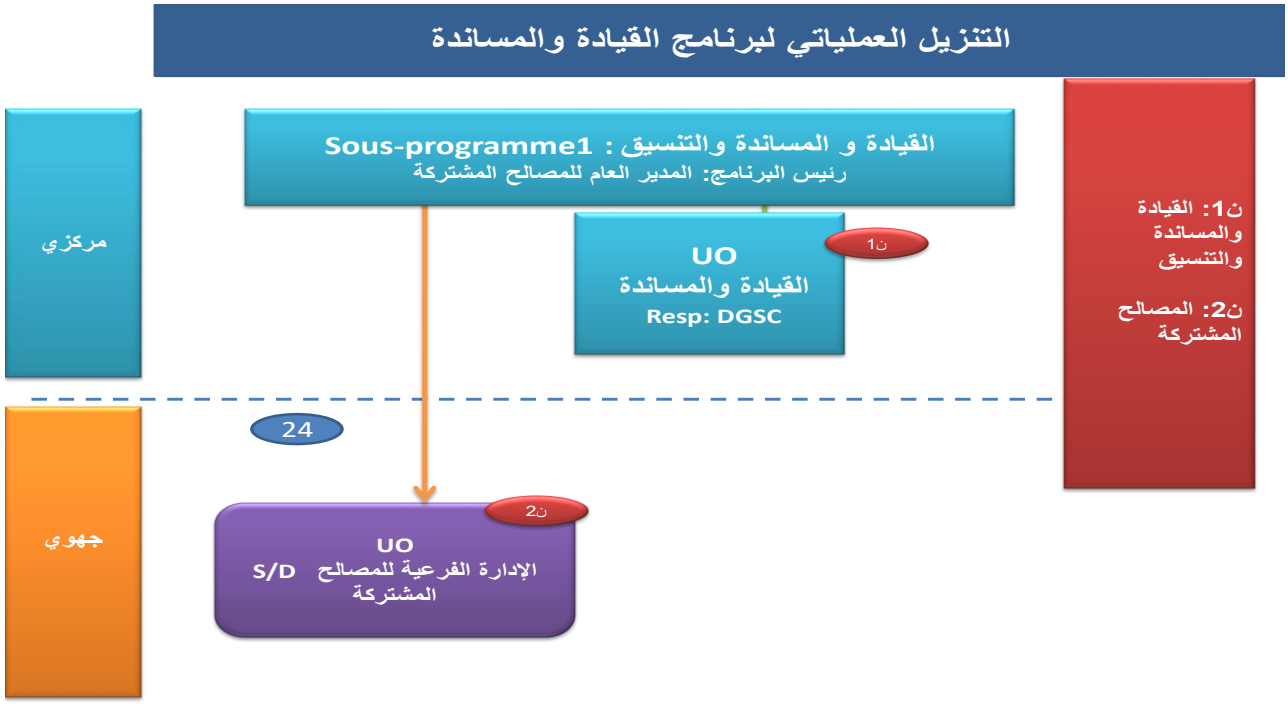

ويسعى برنامج القيادة و المساندة الى تامين انشطة **القيادة** و **المساندة** من خلال مختلف هياكل المنظوية تحت برنامجه على المستوى المركزي و الجهوي من اجل تحقيق فاعلية البرنامج ونجاعة تدخلاته

انشطة برنامج القيادة و المساندة

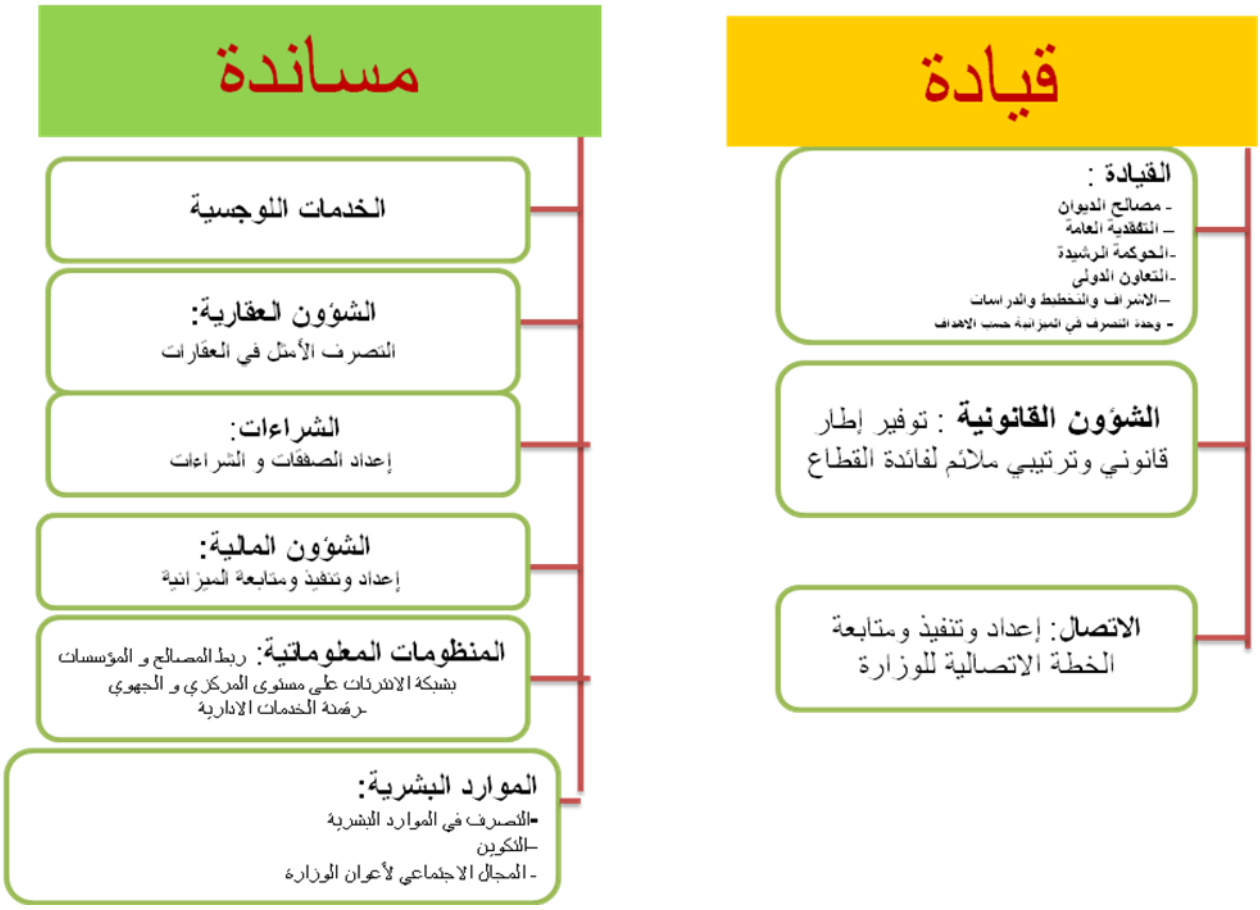

2 -أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

1. تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء:

ان الاهداف التي تم تحديدها لهذا البرنامج وبحكم مشمولات ابرنامج القيادية والتنسيقية وتدخلها أفقيا وعلى جميع المستويات المركزية والجهوية والمؤسسات تحت الاشراف تندرج في التوجهات الوطنية لحسن توظيف موارد الدولة والعمل على تطوير أداء ومهارات الموارد البشرية وتدعيم نسبة التأطير مركزيا وجهويا إضافة الى تطوير جودة الخدمات من خلال إرساء النظم المعلوماتية وتعميم الانترنت وحماية المعطيات ورقمنة الادارة وانفتاح المهمة امام المواطنين من خلال تحيين المعلومات والتوثيق والاعلام بالانشطة التي تقوم بها رئيسة المهمة هذا دون ان ننسى أهمية البرنامج في دعم مبدا تكافؤ

الفرص وضمان المساواة بين أعوان المهمة من جهة وبين البرامج والوحدات العملياتية من جهة أخرى.

وتعتبر الأهداف الاستراتيجة للبرنامج ترجمة وانخراط وتناغم مع المحاور الاستراتيجية المشتركة بين جميع المهمات والتي تتمثل في دعم المجهود الوطني في مقاومة الفساد ودعم مبادئ الحوكمة ومزيد تفعيل الشفافية إضافة الى النهوض بالموارد البشرية ودعم التكوين وتعزيز القدرات مع تطوير اليات ترشيد التصرف المالي وترشيد النفقات العمومية إضافة الى الدعم اللوجستي وإرساء منظومة جديدة في التصرف في الميزانية من خلال التناغم مع الأهداف المرسومة وضبط النفقات وفق مخطط محكم يضم جميع الأنشطة والفئات المستهدفة ويضبط مأل النفقات العمومية وفق السياسات التي تحددها المهمة والاهداف التي يرسمها البرنامج.

ويسهر برنامج القيادة والمساندة على تدعيم كل السبل وتسخير كل الموارد لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- ✓ **ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية**
- ✓ **ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا**
- ✓ **ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة**

ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية
النسبة السنوية لإنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة
نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة
نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم
نسبة رقمنة الخدمات الادارية
ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا
نسبة انجاز كتلة الأجور
نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين
نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين
ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية
نسبة انجاز الميزانية
نسبة الاعتمادات المخصصة للبرنامج مقارنة بميزانية المهمة
كلفة التسيير حسب الأعوان

1. أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة:

يضم برنامج القيادة والمساندة الأهداف والمؤشرات التالية:

الهدف الاستراتيجي 1.9 : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية	المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لانجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة
	المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة
	المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم
	المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية
الهدف الاستراتيجي 2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا	المؤشر 1.2.9: نسبة انجاز كتلة الأجور
	المؤشر 2.2.9: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين
	المؤشر 3.2.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين
الهدف الاستراتيجي 3.9 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة	المؤشر 1.3.9. : نسبة انجاز الميزانية
	المؤشر 2.3.9. : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة
	المؤشر 3.3.9. : كلفة التسيير حسب الأعوان

- **الهدف 1.9 : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية**

يعتبر هذا الهدف هدفا محوريا تم ضبطه وفق التوجهات العامة وتحديات ورهانات المرحلة اضافة الى التعهدات التي انخرطت فيها مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن الهادفة الى اتخاذ التدابير الضرورية **لمساندة المجهود الوطني في مقاومة الفساد من خلال ارساء وتطبيق القواعد الخاصة بالحوكمة الرشيدة** متمثلة أساسا في حوكمة النفقات العمومية من خلال ارساء قواعد النزاهة والشفافية في جميع اجراءات الشراءات العمومية مع تدعيم التوجه الوطني في:

- ترشيد استهلاك الطاقة عبر وضع خطة لاستعمال الطاقات البديلة
- الاستهلاك الأمثل والناجع لوسائل النقل الموضوعة على ذمة الوزارة من خلال تقليص نسبة استهلاك الوقود بالنسبة لسيارات المصلحة
- تطوير المنظومة المعلوماتية للوزارة عبر استغلال التطبيقات الاعلامية لتحسين الخدمات الادارية المسداة لكافة المتعاملين مع الوزارة عبر الرفع من عدد الخمات المسداة عن بعد بهدف معاضدة المجهود الوطني لتركيز الادارة الالكترونية.

حيث يسعى البرنامج إلى تدعيم وتطوير فاعليته من خلال التنسيق بين جميع هياكل القيادة والمساندة والتي تلعب دورا هاما في تحقيق الاهداف المرسومة خاصة على مستوى الرقابة والاشراف لتفادي الإخلالات والنقائص المتعلقة بالتصرف العمومي وتنفيذ النفقات وتذليل جميع الصعوبات وتشخيص الاشكاليات الراهنة بالتنسيق مع جميع الهياكل المتداخلة وايجاد الحلول والسبل الناجعة لضمان تنفيذ استراتيجية الوزارة في المجال الاجتماعي والتنموي.

وعليه تم اعتماد أربع مؤشرات وذلك لقيس قدرة الادارات والهياكل المعنية على تحقيق هدف ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية موزعة كالتالي:

- المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لانجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة
- المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة
- المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

- المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الادارية

❖ **المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لانجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة**

يهم المؤشر جميع لجان القيادة الاستراتيجية الموجودة على مستوى الديوان أو التي من المزمع احداثها خاصة وان الوضع الحالي الذي عرفته البلاد التونسية (تغيير حكومي سريع اضافة الى جائحة كورونا) قد حد من تفعيل لجان القيادة (انعقاد ندوة مديرين وحيدة، عدم تركيز لجنة قيادة لارساء نظام للرقابة الداخلية وهو هدف يسعى لتحقيقه برنامج القيادة والمساندة ووحدة التصرف في الميزانية حسب الاهداف اضافة الى محدودية الاطارات البشرية المكلفة بمتابعة تنفيذ ودعم التصرف في الميزانية حسب الأهداف).

كما يندرج هذا المؤشر خاصة في اطار مجهودات برنامج القيادة والمساندة في ارساء منظومة التصرف حسب الاهداف للميزانية بمختلف مكوناتها من خلال قيادة لجان حوار التصرف وتحيين البرمجة السنوية للنفقات الخاصة بمختلف البرامج وقيادة اعداد وثيقة ميثاق التصرف ووثائق الاداء السنوي اضافة الى التنسيق العام بين مختلف المتدخلين سواء على المستوى القيادي أو التنسيقي.

❖ **المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة**

نظرا لتفعيل قانون حق النفاذ الى المعلومة وضرورة انخراط المصالح العمومية في تكريس الشفافية وانارة المتعاملين مع الادارة من خلال تمكينهم من الوثائق الضرورية عند طلبها وتوفير المعلومة الحينية خاصة في ما يتعلق بتقديم خدمات او توفير تسهيلات او اتخاذ اجراءات استثنائية (منح استثنائية تبعا للتاثيرات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا، الانتدابات الاستثنائية، برنامج الترقيات، كراسات شروط بعث المشاريع المندرجة ضمن خدمات المهمة ....) يعتبر هذا المؤشر مراة تعكس مدى انخراط البرنامج في تدعيم مبدا تكافؤ الفرص والحوكمة وارساء قواعد الشفافية.

❖ **المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم**

يساهم هذا المؤشر في مدى تكريس مبدأ الشفافية مع جميع طالبي المعلومة (هياكل المجتمع المدني، المستثمرين، المؤسسات الإعلامية وعموم المواطنين) كما يعكس هذا المؤشر

فاعلية السياسة الاتصالية للوزارة مع جميع المتعاملين معها وتدعيم انفتاح الوزارة للعموم بمزيد التعريف بمشمولاتها وبرامجها وأنشطتها والقطاعات المشرفة عليها ونشر جميع الأطر القانونية والنصوص الترتيبية الخاصة بمجالات تدخلها مما يعزز الثقة في مؤسساتها ومصالحها المركزية والجهوية.

❖ **المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الادارية**

ان رقمة الخدمات الادارية تعتبر من اولويات المرحلة الحالية خاصة في ظل تفشي جائحة كورونا ويعكس مؤشر نسبة رقمنة الخدمات الادارية مدى انخراط الوزارة في تبسيط الاجراءات من خلال تمكين المواطنين من الانتفاع بخدماتها عن بعد تفاديا لما يتكبده المواطنون من عناء التنقل وتكبد مصاريف ناجمة عن التنقل والانتظار.

كما يغطي هذا المؤشر أنشطة المهمة وتدخلاتها عن بعد ونجاعة مهام اطاراتها بالعمل عن بعد خاصة مع توجه الدولة في تقليص الحضور في أماكن العمل وفتح باب العمل عن بعد.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 1.9: ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لانجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة	%				20	50	80	100
المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة	%				40	60	80	100
المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم	%				20	60	80	100

المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية	%			40	60	80	90

- **الهدف الاستراتيجي 2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا**

يندرج هدا الهدف في اطار مزيد ايلاء الأهمية للعنصر البشري وتأهيل وتدريب الموارد البشرية من اداريين وأعوان وقتيين وعملة دعما للقدرات واعادة توظيف الكفاءات وفق المؤهلات العلمية والخبرة المهنية عبر دعم الوزارة للاطارات الكفؤة ودعم منظومة التكوين وفي إطار مواصلة تطبيق التصرف حسب الأهداف وتدعيمه تمّت صياغة إستراتيجية خاصة ببرنامج القيادة والمساندة في الجانب المتعلق بالتصرف في الموارد البشرية وفقا لآليات تستجيب لمتطلبات الإدارة وذلك عبر تطوير آليات العمل والتركيز على التكوين والتحفيز وذلك باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا.

وعليه تم اعتماد ثلاث مؤشرات لقيس قدرة الادارات والهياكل المعنية من تحقيق ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان وهي كما يلي:

- **المؤشر 1.2.9.: نسبة انجاز الاعتمادات المخصصة لكتلة الأجور**

اتسمت توجهات الدولة الى مزيد التحكم في كتلة الاجور باعتبارها مهيمنة على بقية نفقات الميزانية ويندرج اختيار هذا المؤشر ضمن حرص برنامج القيادة والمساندة على تفعيل توجهات الدولة استئناسا بالمناشير الصادرة في الغرض (وخاصة منها المنشور عدد 16 بتاريخ 14 ماي 2020 حول اعداد الميزانية لسنة 2021) وايمانا منه بضرورة مزيد التدقيق في ضبط تقديرات التاجير وفق الحاجيات الحقيقية اضافة الى متابعة تطور كتلة

الأجور واحكام ضبط تقديراتها وفق العناصر المتغيرة (سد الشغورات والاحالة على شرف المهنة وحالات النقل والالحاق وجميع حالات المغادرة الاخرى).

❖ **المؤشر 2.2.9.: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين**

تطرق المنشور الخاص باعداد الميزانية الى مزيد تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين فيما يخص الانتفاع ببرامج التكوين واعتماد دعم القدرات النسائية في جميع المجالات باعتبار وجود فوارق مبنية على النوع الاجتماعي وجب التقليص فيها.

❖ **المؤشر 3.2.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين للمهمة**

يمثل دعم المهارات الخاصة بالموظفين والفنيين والعملة عن طريق مواكبة التطورات الخاصة بجميع المجالات الخاصة بالتصرف العمومي والشراءات على الخط والتصرف في الميزانية حسب الاهداف والتخطيط والبرمجة باعتبار النوع الاجتماعي. اضافة الى تطوير الكفاءات في المجالات الرقمية والتكنولوجيا تعتبر من اهم التحديات التي يجب أخذها بعين الاعتبار خاصة في ظل توقف الانتدابات الجديدة مما يجعل اعادة توظيف الموارد البشرية المتاحة هو الحل الوحيد لسد الشغورات والارتقاء بالخدمات الادارية قصد التكيف مع التحولات الحالية والمستقبلية خاصة مع التقدم التكنولوجي في شتى المجالات وتطورتقنيات التسيير حيث أصبح لزاما تجديد وتحديث معلوماتهم ومعارفهم وتطوير مهاراتهم قصد الرفع من كفاءة وانتاجية الاعوان العموميين وبالتالي التأثير المباشر على أداء الوزارة.

ومن هذا المنطلق، تم اختيار هذا المؤشر لمتابعة تنفيذ المخطط التكوين كما تم ضبطه وفقا للحاجيات والمتطلبات الحقيقة للأعوان كما يمكن من الوقوف على الصعوبات والاشكاليات التي تعيق تنفيذ الحلقات التكوينية والعمل على اذلالها وفق تطور المؤشر سلبا او ايجابا.

ولعل تحقيق مؤشر ايجابي في الغرض يتطلب:

- مزيد التدقيق في تحديد حاجيات التكوين وذلك بالتنسيق مع مختلف الهياكل المركزية والجهوية مع مواكبة التطورات دون الحيد عن الأهداف الاستراتيجية المرسومة بالتنسيق مع المدارس المختصة في الغرض (المدرسة الوطنية للادارة، المدرسة الوطنية للمالية،

المركز الوطني للاعلامية، مركز الاعلامية الخاص بوزارة الاقتصاد والمالية والاستثمار) والهياكل التي ترسم السياسات العمومية في الغرض وخاصة مصالح رئاسة الحكومة.

- تدعيم الميزانية المخصصة للتكوين حتى تكون ملائمة لمتطلبات الاعوان وتحفيزهم من خلال توفير جميع المواد اللوجستية والتجهيزات الملائمة.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 2.9: ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 1.2.9.: نسبة انجاز الاعتمادات المخصصة لكتلة الأجور	%	89	89	90	92	95	96	97
المؤشر 2.2.9.: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين	%	-	10	83	63	55	60	60
المؤشر 3.2.9.: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين	%	11	17	20	61	75	100	100

➢ الهدف الاستراتيجي 3.9 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة

يندرج هذا الهدف في برنامج القيادة والمساندة ضمن التوجهات العامة لميزانية الدولة والإطار الاستراتيجي العام للبرنامج والمتمثل أساسا في حسن التصرف في الاعتمادات المالية للوزارة وممتلكاتها وحسن تنفيذ الميزانية من حيث الاعداد المحكم والانجاز وتدعيم نجاعة الإدارة في التصرف في النفقات العمومية لتحقيق الأهداف المرجوة وضمان تركيز مبادىء واليات الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية الوزارة.

وعليه تم اعتماد أربعة مؤشرات وذلك لقيس قدرة الادارات والهياكل المعنية من ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة وهي كما يلي:

❖ المؤشر1.3.9. : نسبة تنفيذ الميزانية

يمثل هذا المؤشر أداة لانارة الساهرين على تنفيذ الميزانية باعتباره يندرج في اطار المتابعة الدورية لمدى احترام البرمجة السنوية للنفقات والوثائق التحيينية المتواترة وهو مؤشر هام خاصة على مستوى تنفيذ نفقات التنمية باعتباره يسلط الضوء على المشاريع المعطلة والوقوف على الاشكاليات المتعلقة بها وذلك باحترام الاجال المحددة في مجال تنفيذ الصفقات العمومية مع العمل على مزيد التدقيق في الخاصيات الفنية والتقديرات المالية للتجهيزات والمعدات وتقليص المدة المخصصة للتقييم.

ويتجه برنامج القيادة والمساندة على دعم توجيهات الدولة من خلال التقليص في حجم كتلة الأجور وترشيد نفقات التسيير مع دعم نفقات التنمية اضافة الى دعم نفقات التدخل خاصة مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن تعمل بالشراكة مع مكونات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية ودعم مساهمة الوزارة في المنظمات الدولية.

❖ المؤشر2.3.9. : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:

يمثل هذا المؤشر مقياسا لحجم البرنامج مقارنة بالمهمة ويمكن من تعزيز نجاح البرنامج خاصة في مجال مساندته لبقية البرامج وتوفير الدعم اللوجستي للمهمة كما يقيس مدى تأثير البرنامج وقدرته على تحقيق الدعم الكامل لبقية البرامج.

❖ **المؤشر3.3.9. : كلفة التسيير حسب الأعوان**

تمشيا في ارساء المحاسبة التحليلية وفق الاستراتيجية الوطنية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف، يندرج هذا المؤشر في قيس كلفة العون من نفقات التسيير ولعل ارتفاع المؤشر يمكن البرنامج من رسم اهداف خاصة بارساء قواعد التصرف في نفقات التسيير خاصة في مجالات ترشيد استهلاك الطاقة وضرورة الانخراط في استعمال الطاقات البديلة وتطور نفقات صيانة المعدات ووسائل النقل والتحكم في نفقات المحروقات اضافة الى ترشيد التصرف في المواد المكتبية والاعلامية بتجنب التبذير واحكام التصرف فيها وفق الحاجيات الحقيقة واحكام متابعتها.

وفي المقابل دعم النفقات المتعلقة بالتكوين وتوفير وسائل العمل اللائقة لتحفيز الموظفين وتحسين أدائهم وهو ما يتطلب دعما لوجستيا على مستوى توفير المعدات الاعلامية المتطورة والتطبيقات الامنة اضافة الى الصيانة الدورية للبناءت ووسائل النقل لتجنب المصاريف الاضافية المنجرة عن اهمال الصيانة الدورية والوقائية.

الجدول الزمني لمؤشرات الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر1.3.9. : نسبة انجاز ميزانية المهمة	%	98	99	91	80	95	96	97
المؤشر2.3.9. : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	8	9	11	9	10	11	11

المؤشر 3.3.9. : كلفة التسيير حسب الأعوان	أ د	0.986	1.011	1.082	0.910	1.021	1.317	1.421

أنشطة برنامج القيادة والمساندة:

لتحقيق الأهداف الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة تم تحديد مجالات التدخلات والأنشطة المزمع انجازها وهي كما يلي:

الأهداف	مؤشر 2021	المؤشرات	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات لسنة 2021
الهدف الاستراتيجي 1.9 : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية		المؤشر 1.1.9: النسبة السنوية لإنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة	القيام بجرد للجان القيادة المحدثة على مستوى الوزارة ومتابعة أعمالها وتخصيص جداول متابعة للغرض خاصة بكل لجنة ومتابعة تقدم أشغالها.	**القيادة والمساندة والتنسيق**	
		المؤشر 2.1.9: نسبة التطور السنوي للنفاذ للمعلومة	إحداث منظومة لمتابعة مطالب النفاذ للمعلومة وقياس مدى الإستجابة لهذه المطالب و إحترام الآجال و متابعة القضايا في الخصوص.		
		المؤشر 3.1.9: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم	متابعة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم والقيام بالتقييم والمقاربات اللازمة.		
		المؤشر 4.1.9: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية	مسك سجل لمتابعة الخدمات الإدارية على الخط و القيام باستشارات و إستبيان في الغرض لتقييم جودة الخدمات المسداة في الغرض		
الهدف الاستراتيجي 2.9 : ترشيد التصرف في الموارد البشرية باعتماد المقاربة بين الكفاءات	95 %	المؤشر 1.2.9: نسبة انجاز كتلة الأجور	-الضبط الدقيق لتقديرات التأجير من خلال الإنجازات الحقيقية إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الحاصلة والتوقعات المحتملة للسنوات الموالية. -متابعة نسق استهلاك اعتمادات التأجير وضبط الفوارق بين التقديرات والإنجازات موازاة مع التحيين الدوري للبرمجة السنوية		**9800**

والحاجيات لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان نساءا ورجالا			للنفقات. -الضغط على كلفة الساعات الإضافية -ترشيد منحة الإنتاج وفق الأداء الحقيقي للأعوان -تحيين مساهمات المشغل والتعديل الآلي لجراية المتقاعدين وفق السنة المالية الخاصة بها لتجنب تسجيل متخلدات في الغرض -مزيد التدقيق في اتفاقيات التأجير والعمل على خلاص مستحقات المعنيين بالأمر في السنة المالية المعنية بالاتفاقية لتجنب تسجيل متخلدات في الغرض.		
	% 50	المؤشر 2.2.9.: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين	-تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وتحقيق تكافؤ الفرص	
		المؤشر 3.2.9.: نسبة تنفيذ مخطط التكوين	-مزيد التدقيق في تحديد حاجيات التكوين بالتنسيق مع جميل الهياكل المتدخلة لضمان الفاعلية والنجاعة وملائمة البرامج التكوينية للأهداف الإستراتيجية للمهمة -توفير ميزانية خاصة بالتكوين تكون ملائمة للحاجيات والتطلعات إضافة إلى توفير الموارد اللازمة لدعم التكوين بالمعدات اللوجستية والتكوينية اللازمة (آلة عرض، قاعة مخصصة، اتفاقيات تكوين مع هياكل مختصة ...) -دعم المصلحة بإطارات بشرية تمكن من متابعة وتقييم ومراقبة ومراجعة البرامج التكوينية حسب المتغيرات التكنولوجية وتطور آليات التصرف والعمل الإداري إضافة إلى تحيين البرامج وفق الظروف الوطنية (التصرف في الأزمات تبعا لجائحة كورونا أو الفياضانات ...)	

الهدف الاستراتيجي 3.9 : ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية للمهمة	% 85	المؤشر 1.3.9. : نسبة انجاز الميزانية	-توفير المعلومة الدورية لمختلف رؤساء البرامج ووحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف خاصة فيما يتعلق بجداول تنفيذ ميزانية البرامج ومتابعة نسق تنفيذ الميزانية. -الإسراع في تحويل الاعتمادات للوحدات العملياتية في مفتتح السنة المالية لتعديل نسق تنفيذ الميزانية وإنجاز التحيينات اللازمة خاصة مع بطء انجاز الميزانية في السداسي الأول من السنة وتسارع إنجازها في نهاية السنة المالية مما يولد ضغطا كبيرا على أعوان التنفيذ إضافة إلى خطورة تطور نسبة المتخلدات. -تحليل الفوارق في تنفيذ الميزانية مقارنة بالبرمجة السنوية الأولية والمحينة والوقوف على الإشكاليات التي تعيق الالتزام بالبرمجة. -تمكين رؤساء البرامج من مفاتيح عبور منظومة أدب للولوج إلى المنظومة والاطلاع على مدى تقدم تنفيذ ميزانية برامجهم وتجنيب إطارات الشؤون المالية بذل المجهودات الإضافية لتمكينهم من المعلومة خاصة وان ذلك يكلفهم وقتا ومجهودا على حساب الاضطلاع بمهامهم على أنسب وجه. -العمل على احترام آجال إعداد ومناقشة البرمجة السنوية للنفقات والتحيينات الخاصة بها حتى يتمكن البرنامج من التنفيذ في آجال معقولة.	**القيادة والمساندة والتنسيق**	
	%15	المؤشر 2.3.9. : نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	-دعم برنامج القيادة والمساندة بالموارد البشرية المختصة خاصة في مجال المالية العمومية والتصرف في الميزانية حسب الأهداف والتصرف في الموارد البشرية والمختصين في مجال الشراء العمومي والتقنيين المختصين في مجالات الإعلامية والتجهيز	**القيادة والمساندة والتنسيق**	

			والبناءات. -ضرورة إجراء دراسة معمقة في المعايير المعتمدة للتوزيع بين البرامج خاصة في ظل غياب أي دراسة علمية في المجال. -مزيد التدقيق في تحديد المهام الراجعة بالنظر لبرنامج القيادة والمساندة وتوفير الدعم اللوجستي للبرنامج خاصة وانه بقوم بخدمات أفقية ويتطلب دعما أهم.		
	1250د	المؤشر 3.3.9. : كلفة التسيير حسب الأعوان	-التحكم في مصاريف المواد الاستهلاكية من المواد المكتبية ومواد التصرف الإداري من فاكس وآلات ناسخة وطابعة وذلك عبر إرساء ثقافة التبادل الالكتروني للتقليص من استهلاك الورق والحبر. وخصوصا في ظل تفشي فيروس كوفيد-19. -مزيد التحكم في مصاريف الاستقبالات والمهمات بالخارج من خلال تمتيع الاعوان بمهمات تندرج في صلب مهامهم وتمكينهم من تطوير قدراتهم والاطلاع على التجارب الريادية في مجالات تدخلهم. -العمل على تنفيذ سياسة ترشيد استهلاك الطاقة من خلال استعمال الفوانيس المقتصدة في الطاقة واقتناء الآلات الكهربائية المقتصدة للطاقة مع إرساء مشاريع لتركيز الطاقة البديلة وترشيد استهلاك المحروقات. -الصيانة الدورية للبناءات والمعدات لتجنب تعطبها وما تكلفه من مصاريف إضافية. -الصيانة الدورية لأسطول وسائل النقل وتحميل المسؤوليات لمستعمليها. -تركيز نظام مراقبة جولان العربات	**القيادة والمساندة والتنسيق**	**4905**

			GPS لتفادي التجاوزات وترشيد استهلاك المحروقات.		
			-التنسيق الجيد بين جميع المتدخلين لمتابعة تنفيذ مشاريع التنمية من خلال متابعة تقدم الدراسات والأشغال	المصالح المشتركة	2500
المجموع					**19005**

3 -نـفـقـات برنـامـج القيادة والمساندة:

1. ميزانية البرنامج :

تم تحديد مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2021 في حدود 19.005أ د (دفعا) مقابل 17.623 أ د سنة 2020 أي بزيادة قدرها 7.84 % تتوزع كالاتي:

- نفقات التأجير: 9800 أ د
- نفقات التسيير: 4905 أ د
- نفقات التدخل: 1800 أ د
- نفقات الاستثمار: 2500 أ د

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب طبيعة النفقة*

(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	انجازات 2019	ق .م لسنة 2020	تقديرات 2021	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	9437	9853	9800	-53	-0.54%
نفقات التسيير	5196	4370	4905	535	12.24%
نفقات التدخلات	3972	1700	1800	100	5.88%

نفقات الاستثمار	1696	1700	2500	800	47.06%
المجموع (*)	20301	17623	19005	1382	7.84%

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

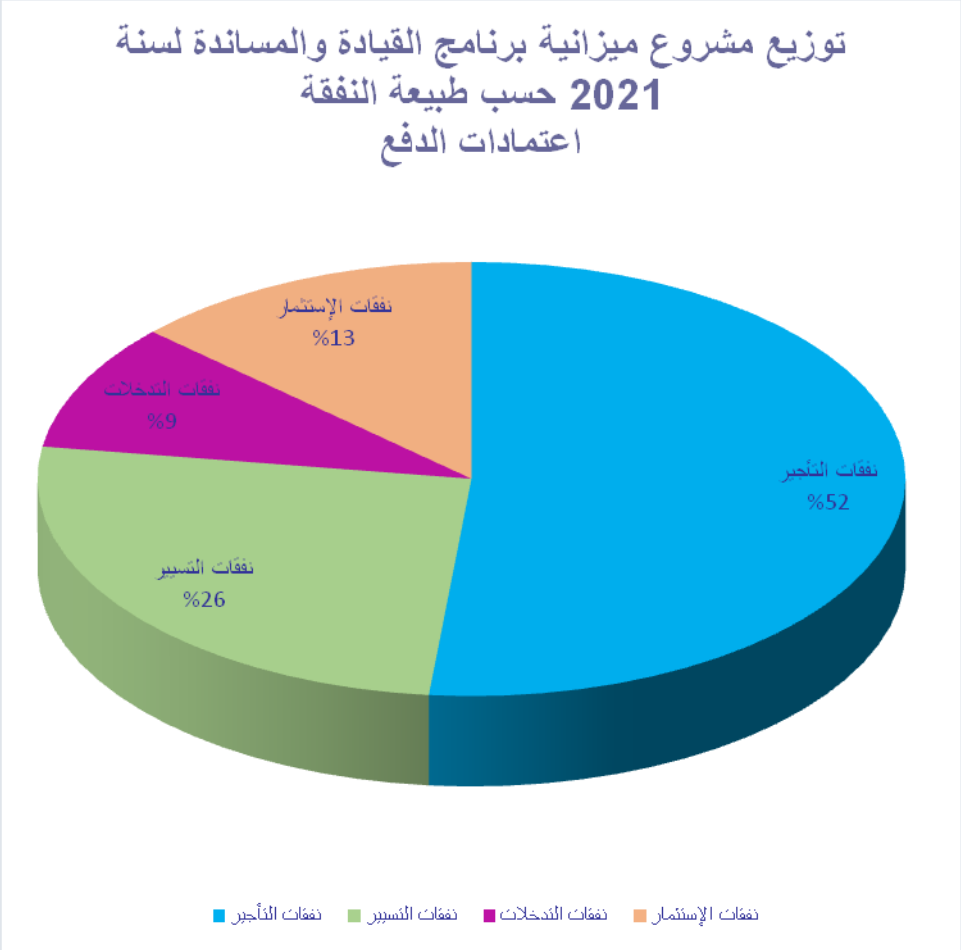

➢ تحليل مفصل لنفقات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021:

❖قسم التأجير سنة 2021:

بالرجوع الى توقعات كلفة الاجور، فان نفقات التأجير لسنة 2021 لم تسجل اي ارتفاع سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بل بالعكس تم التقليص في كتلة الأجور بنسبة 0.54% رغم تزايد الضغوطات على كلفة الأجور لسنة 2020 و 2021 والتي ستوجه أساسا لتغطية:

- الزيادة في الاجوروفق الأ مر الحكومي عدد 767 لسنة 2020 مؤرخ في 18 سبتمبر 2020 والمتعلق بالزيادة في أجور أعوان الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وضبط مقاديرها.

- التدرج والترقيات الاستثنائية للسلك الاداري المشترك تطبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03 أوت 2020.

- اعادة توظيف اعوان وزارة المراة و الاسرة و الطفولة و كبار السن على معنى الامر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 اوت 2016 وعلى ثلاثة سنوات 2021 و 2022 و 2023 .

- الترفيع في الاعتمادات المخصصة لمساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد والمحمولة على كاهل المشغل

- تغطية الشغورات في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي والمركزي

- تعزيز المندوبيات الجهوية والادارة المركزية بأعوان عن طريق النقل و الالحاق.

- تفعيل القانون عدد 38 لسنة 2020 مؤرخ في 13 أوت 2020 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي.

- تسمية رئيس البرنامج وتمتيعه بالمنحة المستوجبة عنها.

- تكليف رؤساء الهياكل الراجعة بالنظر بمهمة وما يترتب عنها من منح اضافية.

❖ **قسم التسيير 2021**

شهدت نفقات التسيير ارتفاعا بـ 12.24 % وذلك بسبب ارتفاع حاجيات البرنامج لتأمين السير العادي على المستوى المركزي و الجهوي والذي يعود أساسا الى:

- الترفيع فى الإعتمادات الخاصة بالأكرية والآداءات البلدية من 78ألف دينار سنة 2020 إلى 150 ألف دينار لسنة 2021 بإعتبار أن هذه الإعتمادات غير قادرة على تغطية كافة معاليم الكراء الخاص بمبنى الإدارة العامة للمصالح المشتركة إضافة إلى الديون المتخلدة لسنة 2019 و التى تتجاوز 70 ألف دينارا.

- بالنسبة لإستهلاك الماء والكهرباء والإتصالات الهاتفية فأن جملة الإعتمادات المرصودة لسنة 2020 لا تغطي معاليم الإستهلاك الفعلية و الديون المتصلة بها.

- بالنسبة لتأثيث الإدارة تم رصد سنة 2020 مبلغ 2 ألف دينارا وبإعتبار أن هذه الإعتمادات غير قادرة أن تغطى حاجيات الإدارة من إقتناء ستائر وغيره من الأثاث لذا تم سنة 2021 برمجة 12 ألف دينارا لتلبية حاجيات الإدارة.

- بالنسبة لإقتناء الوقود الخاص بسيارات المصلحة فقد تم الترفيع فى الإعتمادات بـــ10 آلاف دينار مقارنة لسنة 2020 ، حيث تم برمجة 80 ألف دينار وذلك لتغطية تنقلات المصلحة لمختلف الإدارات التابعة للوزارة.

- أما بالنسبة لحصص الوقود لفائدة الإطارات المكلفة بالخطط الوظيفية تم رصد 240 ألف دينار وذلك إعتمادا على قائمة الإطارات المنتفعين بوصلات البنزين.

- الترفيع في الاعتمادات المخصصة للتكوين لاطارات الوزارة من 37 أد الى 60 أد

- الترفيع من الاعتمادات المخصصة لمعدات و لوازم الاعلامية من 50 أد الى 80 أد

- فيما يتعلق بإقتناء معدات التصرف الإداري فقد تم الترفيع فى الإعتمادات من 4 ألاف دينار الخاصة بسنة 2020 إلى 15 ألف دينار وذلك بإعتبار النقص الفادح على مستوي المعدات المتوفرة من آلات فاكس وأجهزة هاتف إلى غير ذلك من معدات التصرف الإداري.

- بالنسبة للإعتناء بالبناءات فقد تم الترفيع فى إعتمادات الخاصة بهذه الفترة من 40 ألف دينار إلى 60 ألف دينارا بإعتبار أن مبنى الوزارة يحتاج الى جملة من الإصلاحات منها إصلاح قنوات تصريف المياه وصيانة المكيف المركزي وإصلاح شبكة الكهرباء وربط المقر الجديد للإدارة العامة للمصالح المشتركة بشبكة الأنترنات والهاتف كما سيتم إبرام عقود لصيانة موزعات الهاتف وإقتناء قوارير الإطفاء .

- تعهد و صيانة الأثاث والمعدات عن طريق تخصيص 20 ألف دينار وذلك قصد إصلاح الآلات الناسخة كبيرة الحجم وصغيرة الحجم لمختلف الإدارات خاصة وأن هذه الآلات أصبحت قديمة وتتطلب الصيانة والإصلاح هذا إلى جانب المعدات الأخرى.

- أما بالنسبة للنفقات المباشرة للتنظيف فقد تم تخصيص مبلغ قدره 19 ألف دينارا وذلك لأخذ التدابير والإحتياطات اللازمة لمجابهة فيروس كورونا من خلال إقتناء "الكلور" وغيرها من المواد للقيام بعمليات التعقيم والتنظيف الدورية.

- تخصيص مبلغ 50 أد كنفقة جديدة خاصة باقتناء المواد الصيدلية والطبية وذلك تبعا للتدابير الوقائية من جائحة كورونا وما يتطلبه من وسائل لضمان تطبيق

البروتوكول الصحي (اقتناء الكمامات والجال المعقمة وأدوات قيس الحرارة عن بعد).

- بالنسبة للوازم المكاتب فقد تم تخصيص 65 ألف دينار لإقتناء المواد المكتبية مع العلم أنه سنة 2020 تم تخصيص 55 ألف دينار لإقتناء هذه المواد والتي تشمل إقتناء مواد مكتبية + حبر آلات الناسخة+ إقتناء ظروف وأختام) وذلك تفاديا للنقص المحتمل في المخزون الخاص بالمواد المكتبية.

- بالنسبة للصحف والمجلات فقد تم الترفيع فى الإعتمادات إلى 38ألف دينارا وذلك بإعتبار المنشور الصادر عن رئاسة الحكومة والذى رفع فى كميات الصحف والمجلات للموظفين والإطارات المنتفعين بها خاصة وأن الاعتمادات المرصودة سنة 2020 لم تمكن أغلبية الموظفين من الانتفاع بالصحف والمجلات.

- كذلك تم إحداث فقرة جديدة خاصة بنفقات التغذية للأعوان بمبلغ قدره 20ألف دينار وذلك لتمتيع الأعوان بمادة الحليب إعتمادا على المناشير الصادرة في الغرض.

- كذلك تم إحداث فقرة جديدة خاصة بمستلزمات الوقاية والسلامة المهنية وتم تخصيص مبلغ قدره 20 ألف دينار لإقتناء البدلات الخاصة بالتعقيم ووسائل الحماية للاعوان الكلفين بتعقيم الفضاءات (بدلات خاصة، أقنعة واقية، مرشات المطهرات والمعقمات) وذلك في اطار مجابهة فيروس كورونا.

❖ قسم التدخلات:

ضبطت نفقات التدخلات لبرنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 في حدود 1800 أد مقابل 1700 أ.د سنة 2020 أي بزيادة تقدر بـــ5.88% ويعود هذا التطور إلى:

- ارتفاع عدد المنخرطين بالوداية الذي قد يصل وفقا للقائمة التقديرية إلى 2700 منخرط إضافة إلى ارتفاع عدد الأعوان المنتفعين بالمساعدات الاجتماعية طبقا للمنشور عدد 37 المؤرخ في 29 ديسمبر 2017.

- تكاليف الجوائز وذلك للتعهد بنفقات التعهد بجائزة العامل المثالي و المقدرة 1000د

❖ قسم الاستثمار:

برمجت الوزارة لمشروع ميزانية 2021 2500 أد اعتمادات دفع خاصة ببرنامج القيادة والمساندة وسترصد هذع الاعتمادات أساسا لـــــ:

- 510 أد دفعا لاستكمال مشاريع الدراسات والبناءات الخاصة بالمندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بالمناطق التالية (قبلي وسوسة والمنستير وباجة) اضافة الى تهيئة قاعة الاجتماعات بالطابق الثالث لوزارة نظرا لوجود قاعة اجتماعات وحيدة بالطابق الخامس للوزارة.

- 1690 أد للتجهيزات المختلفة موزعة كالاتي:

  - 250 أد لتجهيز المندوبيات الجهوية
  - 1180 أد لاقتناء وسائل النقل
  - 260 أد تجهيزات مختلفة للادارة المركزية
  - وتم رصد 300 أد للبرامج والتجهيزات الاعلامية

ميزانية برنامج القيادة والمساندة حسب مآل النفقة

"حسب الأنشطة"

الوحدة ألف دينار

الأنشطة	إنجازات2019	ق م(1) 2020	تقديرات(2) 2021	نسبة التطور 2021)مقارنة بـ2020)	
				المبلغ (2)-(1)	النسبة (2-1)/1
القيادة والمساندة والتنسيق	13230	12774	13425	651	5%
المصالح المشتركة	7071	4849	5580	731	15%
المجموع	**20301**	**17623**	**19005**	**1382**	**8%**

*** دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.**

4 - إطار النفقات متوسط المدى 2021-2023 لبرنامج القيادة والمساندة:

تم اقتراح اعتمادات لبرنامج القيادة والمساندة بعنوان سنة 2021 تقدر بـ 19005 أ.د على أن تبلغ الاعتمدات 22172 أ.د بعنوان سنة 2022 بنسبة تطور تقدر بـ 16.66 % مقارنة بسنة 2021 .

كما تم اقتراح اعتمادات تقدر 22779 أ.د سنة 2023 بنسبة تطور تقدر بـ 2.74 % مقارنة بسنة 2022 .

إطارالنفقات متوسط المدى (2020-2022) لبرنامج القيادة والمساندة

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة بالألف دينار

بيان النفقة	انجازات			ق م	تقديرات		
	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
نفقات التأجير	3559	4491	9437	9853	9800	10200	10300
نفقات التسيير	4734	4856	5196	4370	4905	6326	6826
نفقات التدخلات	2492	3092	3972	1700	1800	2000	2400
نفقات الإستثمار	75	192	1696	1700	2500	3321	3571
المجموع	**10860**	**12631**	**20301**	**17623**	**19005**	**21847**	**23097**

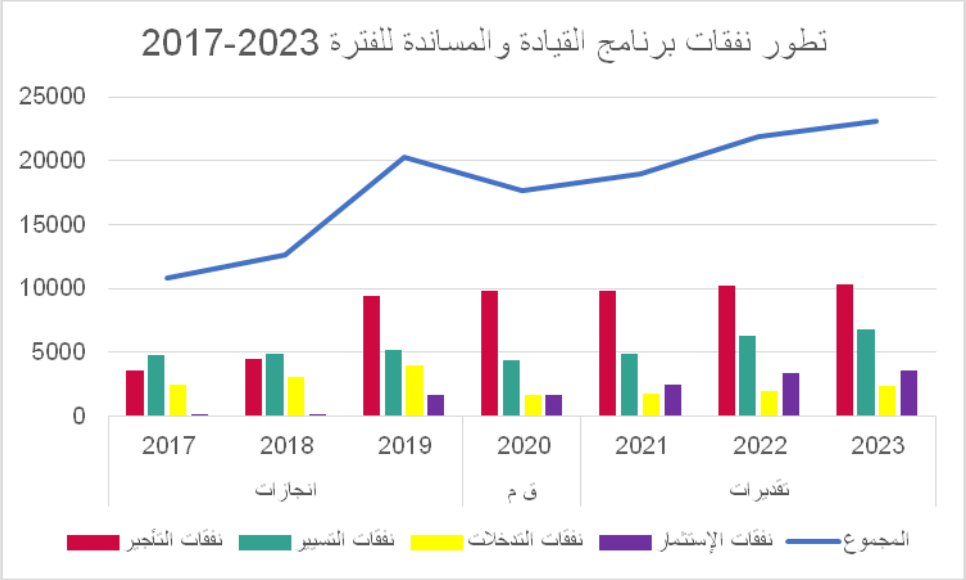

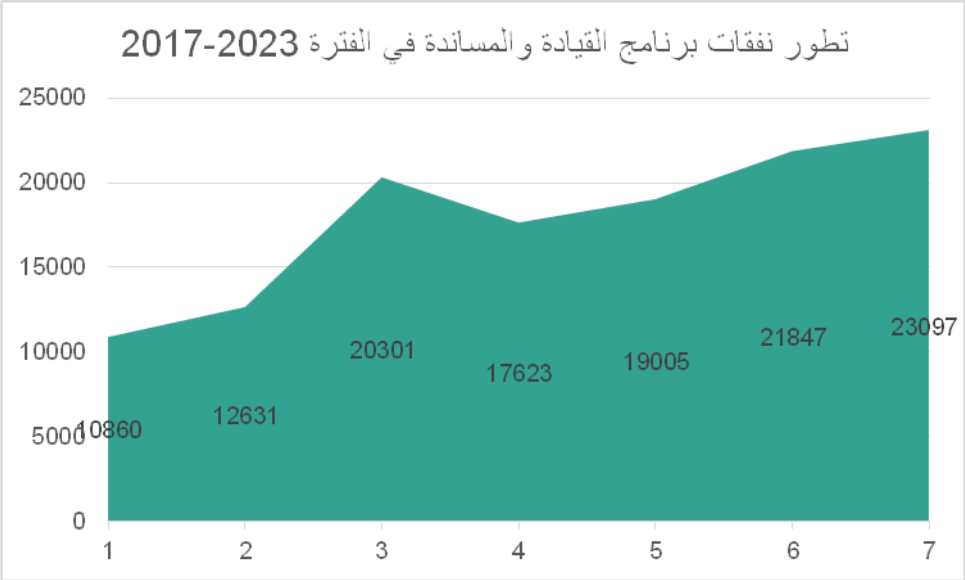
تطور نفقات برنامج القيادة والمساندة في الفترة 2017-2023
25000
20000
15000
10000
5000
0
10860
12631
20301
17623
19005
21847
23097
1
2
3
4
5
6
7

الملاحق

1- بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج

المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

بطـاقة المـؤشـــر

رمز المؤشر :رقم البرنامج 1/ رقم الهدف 1/رقم المؤشر: 1.1.1.1.

تسمية المؤشر: نسبة تطور المشاريع النسائية المحدثة مقارنة بالسنة الفارطة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر

I -الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1:** قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الهدف1.1.1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية
4. **تعريف المؤشر:** مؤشر كمي سيمكن من احتساب تطور نسبة إحداث المشاريع النسائية المحدثة والممولة في إطار خطة دفع المبادرة الاقتصادية النسائية وخطة التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء في المناطق الريفية وبقية البرامج ذات العلاقة، من سنة إلى أخرى.
5. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج (indicateur de résultat)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (indicateur d'efficacité)
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية :** تفريعات مركزية وتفريعات جهوية

- **البرنامج الفرعي 1:** قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
  - ✓ الوحدة العملياتية المرأة،
  - ✓ الوحدة العملياتية مصلحة المرأة والأسرة

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** قاعدة حسابية (une formule arithmétique):

الفارق بين عدد المشاريع المحدثة السنة الحالية والسنة الفارطة / المشاريع المحدثة السنة الحالية 100 X

2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد المشاريع النسائية المحدثة بكل ولاية خلال السنة الحالية، عدد المشاريع النسائية المحدثة بكل ولاية خلال السنة الفارطة

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** محاضر جلسات الاجتماعات الدورية للجنة تمويل المشاريع (تتكون من ممثلين عن الوزارة وممثلين عن البنك التونسي للتضامن) –التقارير الموجهة من البنك التونسي للتضامن إلى الوزارة – إشعارات الموافقة على تمويل المشاريع التي يصدرها البنك المذكور
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** البنك التونسي للتضامن و المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** 31 ديسمبر
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[1](Valeur cible de l'indicateur)**: 37% خلال سنة 2023**
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: 37% خلال سنة 2021**
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كاهية مدير الإدارة الفرعية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي بالإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة ورؤساء مصالح المرأة والأسرة بالمندوبيات الجهوية

10.قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة تطور المشاريع النسائية المحدثة مقارنة بالسنة الفارطة	نسبة تطور	1335	1015	2730	300 (المبرمج)	400	600	900
		%152	%-24	%169	%-810	%25	33%	37.5%

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم إلى حدود سنة 2019 إحداث 5609 مشروع نسائي تتوزع بين 529 مشروع في سنة 2016 و1335 مشروع نسائي فيسنة 2017 و 1015 مشروع فيسنة 2018 و 2730 مشروع في سنة 2019 ، ومن المنتظر أن يتم إحداث 400 مشروع سنة 2021 و600 مشروع سنة 2022 و900 مشروع سنة 2032، هذا وتجدر الإشارة أن نسبة تطور المشاريع تختلف من سنة إلى أخرى نتيجة حجم الاعتمادات التي ترصد للغرض .

[1] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

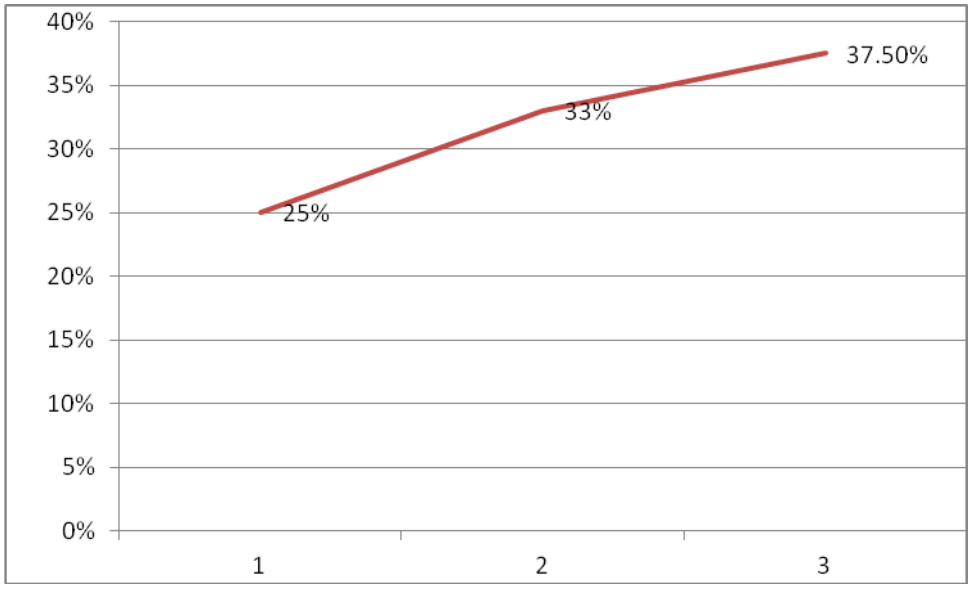

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر 1.1.1: نسبة تطور المشاريع النسائية التي تم تنفيذها في إطار خطط الوزارة بالسنة الفارطة	%37,5	**البرنامج الفرعي 1:** قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	400 مشروع **25%**	0	تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية + الخطة الوطنية للتميكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء	2685 أ.د + 3000 أ.د

					والفتيات في المناطق الريفية	

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تأثر المؤشر بحجم الاعتمادات المالية المخصصة لبعث المشاريع المعنية وبمدى استقرار الوضع العام بالبلاد أو مروره بالأزمات (مثل جائحة الكورونا سنة 2020)
- صعوبة تمويل البنك التونسي للتضامن لمشاريع نسائية في مجال القطاع الفلاحي رغم أهمية الطلب النسائي على تمويل هذا الصنف من المشاريع.

بطـاقة المـؤشـــر

رمز المؤشر :رقم البرنامج 1/ رقم الهدف 1.1.1 /رقم المؤشر:1 2.1.1

تسمية المؤشر: نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة (مقارنة بمواطن الشغل المحدثة خلال السنة الفارطة)

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1:** قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الهدف1.1.1: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية
4. **تعريف المؤشر:** مؤشر كمي سيمكن من احتساب نسبة تطور مواطن الشغل النسائية المحدثة والممولة في إطار برنامج وبقية المشاريع ذات التوجه الاقتصادي.
5. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (ind d'efficacité)،
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية : تفريعات مركزية و تفريعات جهوية**

- **البرنامج الفرعي 1:** قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
  - ✓ الوحدة العملياتية المرأة،
  - ✓ الوحدة العملياتية مصلحة المرأة والأسرة

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** (عدد مواطن الشغل النسائية المحدثة بمختلف الولايات خلال السنة الحالية - عدد مواطن الشغل النسائية المحدثة بمختلف الولايات خلال السنة الفارطة / مواطن الشغل النسائية بمختلف الولايات المحدثة في السنة الحالية) X 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد مواطن الشغل النسائية المحدثة بكل ولاية خلال السنة الفارطة والحالية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤش ر:** من خلال جذاذة المعطيات الصادرة عن المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة وكذلك التقارير الدورية والسنوية الصادرة عنها.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة وباعثات المشاريع.
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** 31 ديسمبر
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur):** 40% سنة 2023
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:** 40% سنة 2023
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كاهية مدير الإدارة الفرعية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي بالإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة ورؤساء مصالح المرأة والأسرة بالمندوبيات الجهوية
10. **قراءة في نتائج المؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات				2020	التقديرات		
		2016	2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2.1.1.1: نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة في إطار برنامج الوزارة (مقارنة بمواطن الشغل المحدث ة خلال السنة	نسبة مواطن الشغل النسائية	احتساب المؤشر بداية من سنة 2021					800	%33 (1200)	%40 (2000)

[2] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

الفارطة)	المحدثة				

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:** سيتم إلى حدود سنة 2023 إحداث حوالي 4000 موطن شغل ونسبة تطور لا تقل عن 40 % في سنة 2023

مؤشر جديد

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

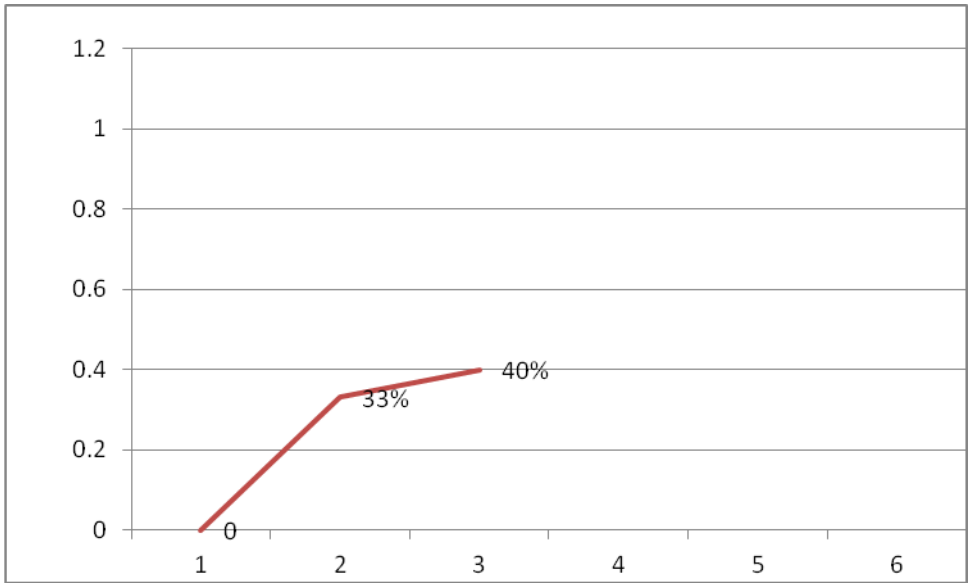

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:**

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر 2.1.1.1.: نسبة مواطن الشغل النسائية المحدثة		**البرنامج الفرعي 1:** قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ	800	0	تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية	2685 أ.د + 3000 أ.د

في إطار برنامج الوزارة (مقارنة بمواطن الشغل المحدث ة خلال السنة الفارطة)		الفرص			النسائية + الخطة الوطنية للتميكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية.	

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- تأثر المؤشر بحجم الاعتمادات المالية المخصصة لإحداث المشاريع وبالتالي في إحداث مواطن شغل،
- صعوبة تجميع المعطيات المتعلقة بعدد مواطن الشغل النسائية وصعوبة التثبت فيها مع عدم استقرارها.

بطـاقة المـؤشـــر

رمز المؤشر :رقم البرنامج 1/ رقم الهدف 1/رقم المؤشر: 3.1.1.1

تسمية المؤشر: نسبة المشاريع المستدامة الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1:** قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الهدف1.1.1.: دعم التمكين الاقتصادي للفتيات والنساء في المناطق الحضرية والريفية
4. **تعريف المؤشر:** مؤشر كمي سيمكن من احتساب نسبة المشاريع النسائية المستدامة الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع النسائية المحدثة في إطار برامج الوزارة ،
5. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة (ind d'efficacité)،
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية):**

- **البرنامج الفرعي 1:** قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
  - ✓ الوحدة العملياتية المرأة،
  - ✓ الوحدة العملياتية مصلحة المرأة والأسرة

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** (عدد المشاريع النسائية المستدامة المحدثة/مجموع عدد المشاريع المحدثة) X 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة

3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد المشاريع النسائية المحدثة وعدد المشاريع النسائية المستدامة أو عدد المشاريع النسائية غير الناجحة والتي وجدت صعوبات
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤش ر: تقارير** المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة + البنك التونسي للتضامن +معطيات ميدانية توفرها باعثات المشاريع
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة + البنك التونسي للتضامن + باعثات المشاريع
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** 31 ديسمبر
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[3](Valeur cible de l'indicateur)**:** تحدد لاحقا
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية: تحدد لاحقا**
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** كاهية مدير التمكين الاقتصادي والاجتماعي
10. **قراءة في نتائج المؤشر**

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات				2020	التقديرات		
		2016	2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة المشاريع المستدامة الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة	نسبة المشاريع النسائية المستدامة	احتساب المؤشر بداية من سنة 2021					80%-	85%-	90%-

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**
3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

[3] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

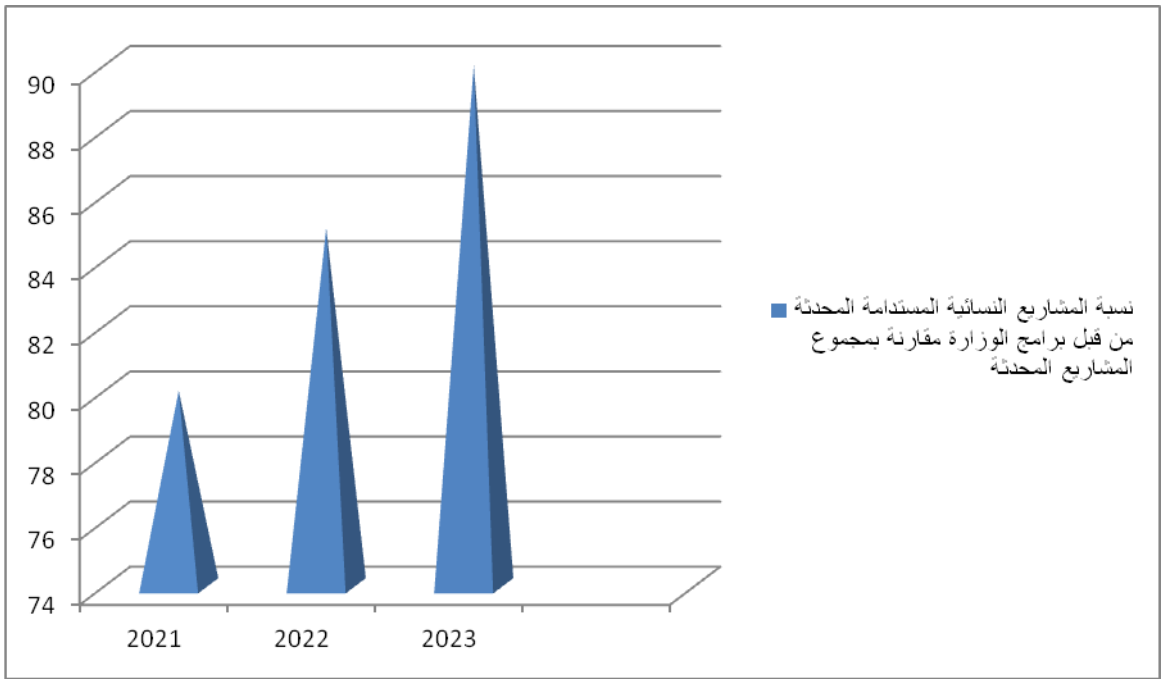

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2020
المؤشر 3.1.1.1.: نسبة المشاريع المستدامة الممولة من الوزارة مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة	-	**البرنامج الفرعي 1:** قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	-	0	تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية	2685 أ.د

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة تجميع المعطيات المطلوبة لإحتساب المؤشر في ظل ضعف الموارد البشرية بمصالح المرأة والأسرة بالمندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة بالجهات

- ضرورة التنسيق مع المصالح الجهوية للحصول على المعطيات المطلوبة لاحتساب المؤشر والتثبت فيها

بطاقات مؤشر

رمز المؤشر: رقم البرنامج 1.1/ رقم الهدف.2.1.1/رقم المؤشر 1.2.1.1

تسمية المؤشر: نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات بخدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر

I-الخصائص العامة للمؤشر

1 . **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر**: برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** : البرنامج الفرعي 1: قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص

4. **تعريف المؤشر**:مؤشر كمي يمكّن من احتساب نسبة التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف بمراكز الإصغاء والإيواء للنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة

5. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج (ind. de résultats)

6. **طبيعة المؤشر**: مؤشر فاعلية (ind.d'efficience).

7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية:** تفريعات مركزية - تفريعات جهوية - تفريعات حسب مركز التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف – تفريعات حسب طبيعة التعهد: إيواء / إنصات

البرنامج الفرعي 1: قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

الوحدة العملياتية المرأة،
الوحدة العملياتية مصلحة المرأة والأسرة،

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

(عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف المتعهد بهن بجميع مراكز التعهد خلال السنة الحالية - عدد الفتيات والنساء ضحايا العنف المتعهد بهن بجميع مراكز التعهد خلال السنة الفارطة / مجموع النساء ضحايا العنف المتعهد بهن خلال السنة الحالية) x 100

2. **وحدة المؤشر**: النسبة .

3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: .عدد الفتيات والنساء المتعهد بهن المسجلين بمكتب استقبال المركز خلال السنة المعنية وعدد النساء ضحايا العنف المسجلين بمكتب استقبال المركز خلال السنة الماضية

4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات عن طريق:

- إستمارة و/أو إستبيان للتعمير من قبل مراكز التعهد
- التقارير الدورية لمراكز التعهد بالفتيات والنساء ضحايا العنف
- التقارير الدورية للمندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة عن طريق تطبيقة معلوماتية.

5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : مراكز التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف والمندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة و المرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المراة.

6. **تاريخ توفّر المؤشر** :31 ديسمبر

7. القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur): 20% سنة 2023

8. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كاهية مدير تكافؤ الفرص.

10. قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف مقارنة بالسنة الفارطة	النسبة	68	46	48	50	150	200	250
		0	**%47-**	**%4,2**	**%4**	**%66**	**%25**	**20%**

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

[4] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

من المنتظر أن تطور نسبة التعهد بالفتيات والنساء ضحايا العنف من بالمراكز المعنية باعتبار أنه سيتم انطلاق نشاط مركزين اثنين (02) في المجال بجندوبة وسيدي بوزيد خلال سنة 2021..

كما سيتم إحداث مراكز نموذجية لاستقبال وإيواء النساء ضحايا العنف في 06 ولايات منها 4 مراكز إيواء و02 مراكز إنصات الشراكة مع الجمعيات الناشطة في المجال

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

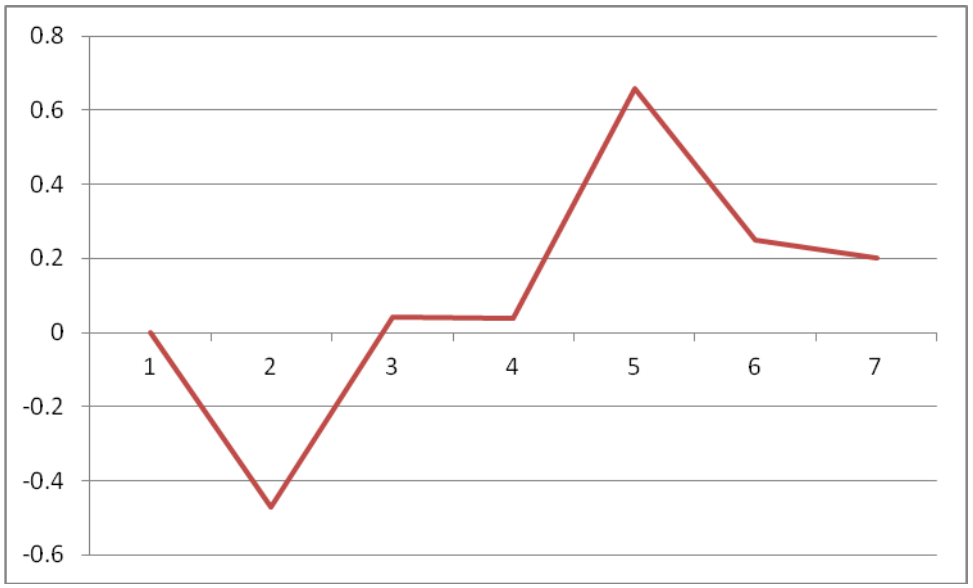

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 1.2.1.1: نسبة الفتيات والنساء ضحايا العنف المستفيدات من خدمات مراكز التعهد بالنساء ضحايا العنف	**20%**	**20%**	**66%**		-تقديم الخدمات الأساسية (العناية الشخصيّة،الوجبات الغذائيّة. الإقامة) -تقديم الخدمات الصحيّة (العلاج الطبي اللازم للشفاء من آثار العنف، إجراء الفحوصات	590 أ.د

مقارنة بالسنة الفارطة					الدوريّة اللاّزمة،) -تقديم الإرشاد الفردي والجماعي من خلال جلسات علاجيّة وتثقيفيّة لتمكين كلّ منتفعة من تخطّي أزمتها وحلّ مشاكلها وتعزيز الثقة بالنفس وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضمان تكيفها مع أطفالها أو أسرتها -تأمين خدمات الحضانة -وضع برنامج متابعة المسار الدّراسي للأطفال المرافقين للنّساء ضحايا العنف -وضع برنامج تدريبي للبحث والحصول على عمل -تطوير أنشطة ضمن الاقتصاد الاجتماعي والتّضامني -تنظيم ورشات تكوينيّة وتدريبيّة وحلقات تنشيطية وتثقيفية ورياضية.		

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- غياب بوابة الكترونية أو منظومة لتسهيل القيام بإشعارات العنف المسلط على المرأة ولتجميع الإحصائيات الجهوية والوطنية حتى يتم حصر كافة المعطيات بطريقة دقيقة.

بطـاقة مـؤشـــر

رمز المؤشر: رقم البرنامج 1.1/ رقم الهدف.2.1.1/رقم المؤشر 2.2.1.1

تسمية المؤشر: عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر

1. الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1:** قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص
4. **تعريف المؤشر:** مؤشر كمي سيمكن من احتساب عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur de résultats)
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (indicateur d'efficacité)
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية :** تفريعات مركزية

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** (Formule)**:** مجموع القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي التي تم إصدارها خلال السنة المعنية.
2. **وحدة المؤشر:** العدد
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات المصادق عليها والصادرة بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الاطلاع على الرائد الرسمي للجمهورية التونسية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الرائد الرسمي للجمهورية التونسية
6. **تاريخ توفّر المؤشر :**31 ديسمبر

7. **القيمة المستهدفة للمؤشر**[5](Valeur cible de l'indicateur): **03 نص قانوني سنة 2023**
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية : 03 نص قانوني من 2021 الى 2023**
9. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كاهية مدير تكافؤ الفرص بالإدارة العامة لشؤون المرأة والأسرة.**
10. **قراءة في نتائج المؤشر**

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 2.2.1.1: عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي	العدد	-	-	01	-	01	01	01

2.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تنقيح ثلاث نصوص قاونية لجعلها موافقة لمقاربة النوع الاجتماعي بين سنة 2021 ونهاية سنة 2023 على اساس التوصل الى اعداد و المصادقة على نص قانوني واحد كل سنة وذلك باعتبار أن مثل ذلك الانجاز يتطلب التحاور مع عديد الأطراف من مختصين و ممثلي المجتمع المدني والسياسي قصد الاقناع والمصادقة.

3.بياني لتطور المؤشر:

[5]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

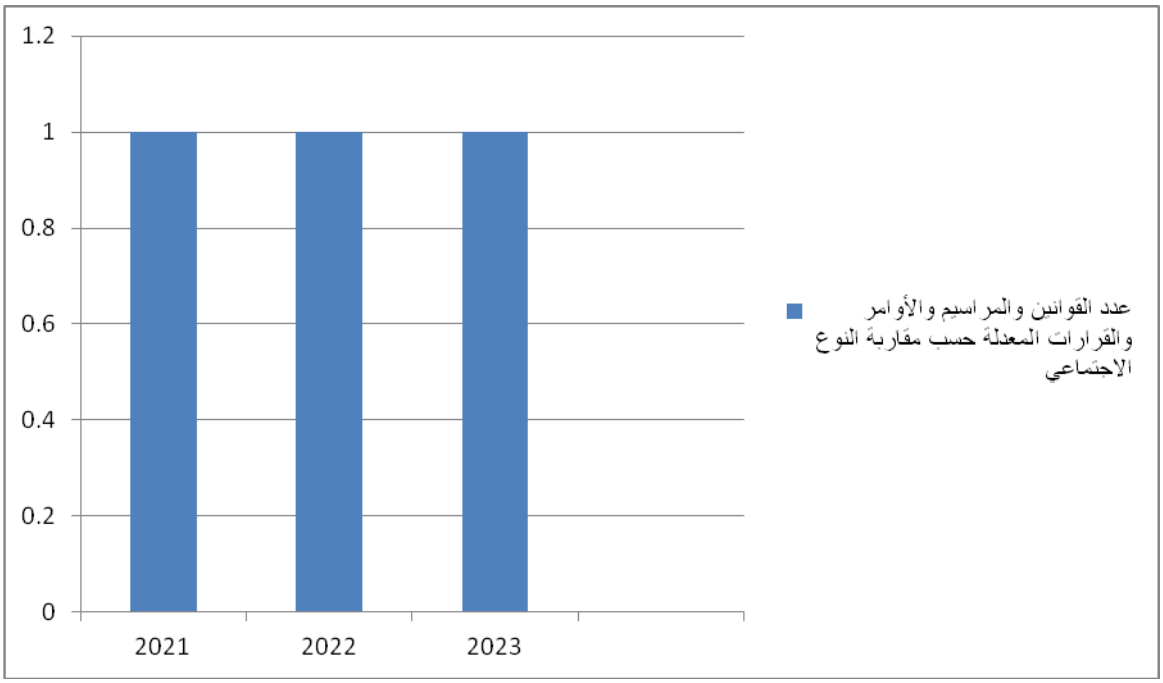

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر 2.2.1.1: عدد القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات المعدلة حسب مقاربة النوع الاجتماعي	03	03	01		- تكوين إطارات الوزارة لمعنيين تطوير المنظزمة القانونية افي مجال مقاربة النوع الاجتماعي. - إحداث لجنة متكونة من المختصين في المجال القانوني للنظر في النصوص القانونية الغير متوافقة مع مقاربة النوع الاجتماعي	50 أ د

					وضبط قائمة فيها وموضوع التنقيح الواجب إدخاله على النص المعني. - ضبط أولوية وروزنامة تنفيح تلك النصوص. - تنظيم ندوة حول الموضوع للتعريف بالموضوع المطروح ولمناصرة التعديل - الشروع بالنسيق مع الادارة العامة لشؤون المرأة والأسرة في إعداد مشروع نص قانوني منقح للقانون السابق يتعلق باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي	

6. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

بطـاقة مـؤشـــر

رمز المؤشر: رقم البرنامج 1.1./ رقم الهدف1.1 .2/رقم المؤشر 3.2.1.1

تسمية المؤشر: نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2021

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: البرنامج الفرعي 1:** قيادة برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات والنساء وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص

4. **تعريف المؤشر:** النسبة

5. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur de résultats)**

6. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (indicateur d'efficacité)**

7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية: تفريعات مركزية**

II-التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): (عدد النساء والفتيات المتواجدات بالهيئات الانتخابية ومواقع صنع القرار خلال السنة المعنية / عدد النساء والفتيات والرجال المتواجدين بالهيئات الانتخابية ومواقع صنع القرار خلال السنة المعنية) 100x**
2. **وحدة المؤشر: العدد**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد النساء المتواجدات بالهيئات الانتخابية ومواقع صنع القرار خلال السنة المعنية و عدد النساء والفتيات والرجال المتواجدين بالهيئات الانتخابية ومواقع صنع القرار خلال السنة المعنية.**
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات يتم عن طريق البحث من مصادر المعلومة مثل الهيئات الانتخابية الوطنية ومنظومة انصاف و المعهد الوطني للاحصاء أوعن طريق مطال النفاذ الى المعلومة.**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ادارة مجلس النواب- الهيئات المنتخبة الوطنية - المركز الوطني للاعلامية- المعهد الوطني للاحصاء- المؤسسات والشركات العمومية.**
6. **تاريخ توفّر المؤشر :31 ديسمبر**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur): 10%سنة 2023**
8. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية : 10%سنة 2023.**
9. **لمسؤول عن المؤشر بالبرنامج: كاهية مدير تكافؤ الفرص بالادارة العامة لشؤون المرأة والأسرة.**

10.قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني	النسبة	**مؤشر جديد لم يتم احتسابه حسب القاعدة المحددة أعلاه**	**30%-**	**35%**	**40%**

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تبلغ نسبة المؤشر في 2023 40% باعتبار التدرج في تطور نسبة تمثيلية النساء ب05% سنويا ابتداء من سنة 2021

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

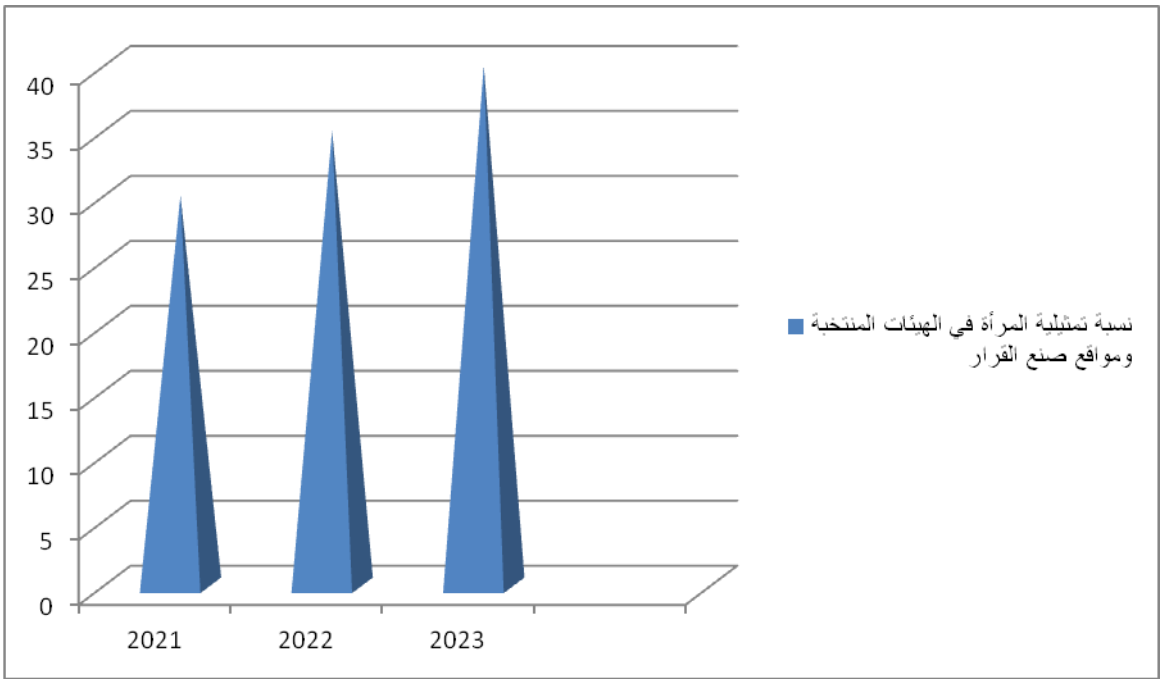

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:**

قيس الأداء للمؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة تمثيلية المرأة في الهيئات المنتخبة ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني	%40 .	%40	%30	-	تكوين الفتيات والنساء ممن تتوفر فيهن الكفاءة وشروط الترشح في مجال تقنيات القيادة وأخذ الكلمة في العموم والتفاوض. - تنظيم برامج عبر وسائل الإعلام بمختلف محاملها تهدف إلى تغيير العقليات المعارضة إلى تقلد المرأة مناصب قيادية.	50.أد

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

عدم توافق تاريخ تحيين المؤشر مع تاريخ تنظيم الانتخابات بالهيئات الوطنية أ مع تاريخ التسمية في الوضائف العمومية بحيث يتحمل المؤشر نسبة طفيفة من الخطأ.

مؤشرات الوحدة العملياتية الأسرة

مؤشر عدد 1: نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية

رمز المؤشر:1.2.1.1

رقم البرنامج: 1

الهدف الإستراتيجي: النهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة

رقم المؤشر: 1.1.2.1/ 2.1.2.1

تسمية المؤشر: نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية

تاريخ تحيين المؤشر: اكتوبر 2020

الخصائص العامة للمؤشر

8. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص
9. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج المراة والاسرة الأسرة وتكافؤ الفرص

10. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**

هدف استراتيجي 1: النهوض بالأسر ودعم تمكينها مشاركتها في التنمية المستدامة

11. **تعريف المؤشر:** كمي قابل للإحتساب وفق جدول زمني مع امكانية متابعته وتقييمه.

12. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit): كمي**

13. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience)**

14. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية)**

14 التفاصيل الفنية للمؤشر

11. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

12. **وحدة المؤشر: كمي**

13. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية**

14. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤش ر: ملفات الأسر ذات الوضعيات الخصوصية المنتفعة ببرنامج التمكين الأقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية / بطاقات تقييم ، قاعدة بيانات/**

15. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة (مصلحة المرأة والأسرة مراكز التوجيه والإرشاد الأسري**

16. **تاريخ توفّر المؤشر : 2020**

17. **القيمة المستهدفة للمؤشر: الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى**

18. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد التيجاني العبدلي**

قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2020	التقديرات

		2017	2018	2019		2021	2022	2023
1. نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية	كمي	92)133 اناث و 41 ذكور)	138)172اناث 34 ذكور)	251 70%	300 80%	350 85%	400 90%	500 95%

6. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

7. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

انطلق برنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية منذ 2014 وهو برنامج متواصل(2016-2019) ويعمل هذا البرنامج الى ايلاء أهمية قصوى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية دون تمييز أو إقصاء من خلال الاحاطة بالأسر ذات الوضعيات الخصوصية وتعزيز حقوق كافة أفراد الأسر ووقايتهم من كل مظاهر العنف والتهديد والتطرف والإرهاب وذلك وفق نظرة شمولية مندمجة تعتمد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين خاصة بالولايات ذات الأولوية في التدخل والتي تعاني الفقر والمهددة بخطر الارهاب لدعمها اقتصاديا ومساعدتها على تمويل وبعث مشاريع صغرى ومرافقتها للحفاظ على مورد رزقها لتلبي حاجياتها بما يساهم في اخراجها من دائرة الفقر وذلك في سياق تدخل ممنهج ومندمج وفق مقاربة تشاركية تساهم في تنفيذ ها مختلف الهياكل الحكومية ذات العلاقة وبمشاركة المجتمع المدني

8. رسم بياني لتطور المؤشر

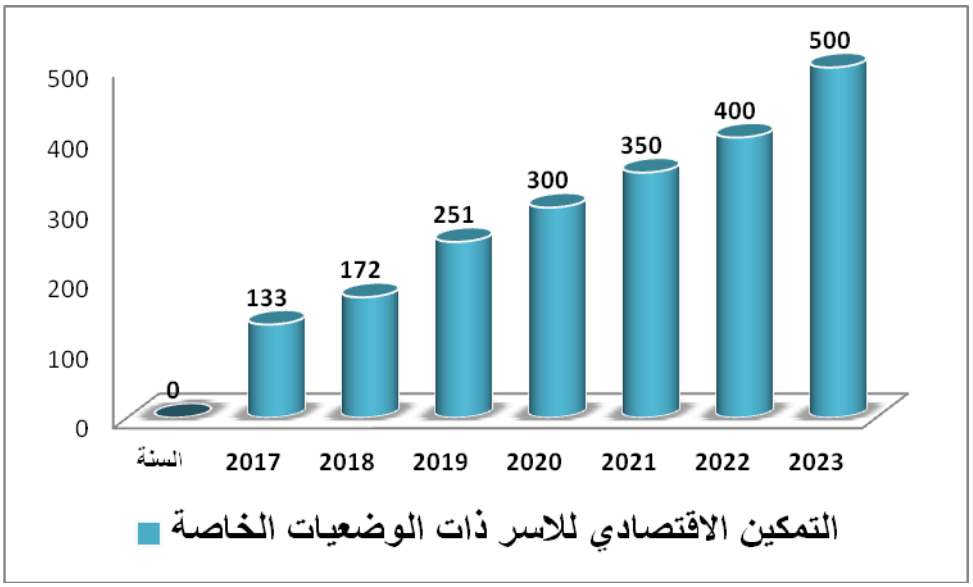

9. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر...	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة الأسر المنتفعة بمشاريع صغرى والتي تحسنت أوضاعها المعيشية	الأسرذات الوضعيات الخصوصية	الأسرالأسر ذات الوضعيات الخصوصية	350 أسرة	-التمكين الاقتصادي للأسرذات الوضعيات الخصوصية -بعث مشاريع صغرى مرافقة ومتابعة الأسر ذات الوضعيات الخصوصية	- التنسيق مع الهياكل الحكومية المتدخلة لفرز ملفات الأسر. - التكوين في دعم القدرات وريادة المشاريع. - التكوين في اختصاصات	1500م د

					مختلفة (التزويق على البلور, صنع الأكسسوارات التقليدية المرطبات). بالتنسيق مع الهياكل الحكومية وغير الحكومية مجتع مدني - تنظيم معارض للتعريف بالمنتوج وترويجه.	

10. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

مؤشر2: نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الاجتماعي " معا من أجل أسرة

متماسكة

رمز المؤشر:2.1.1

رقم البرنامج:1

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**

- الهدف الإستراتيجي النهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة

رقم المؤشر: 2.1.1 .2

تسمية المؤشر: نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الاجتماعي " معا من أجل أسرة متماسكة

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2020

15 الخصائص العامة للمؤشر

2. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص**
3. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج الفرعي قيادة برنامج **المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص**
4. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الهدف الاستراتيجي: النهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة**
5. **تعريف المؤشر:** هو تمثل كمي قابل للإحتساب وفق جدول زمني مع امكانية متابعته وتقييمه.
6. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit): كمي**
7. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience)**
8. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية)**

16 التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): تحديد نسبة الأسر المنتفعة بالتمكين الاجتماعي وخدمات الجوار مقارنة بالتقديرات السنوية**
2. **وحدة المؤشر: كمي/ نوعي**

3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة الأسر المنتفعة بالتمكين الاجتماعي وخدمات الجوار**
4. **تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤش ر: الأيام التوعوية والتحسيسية لولايات التدخل بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة(مصالح المرأة والأسرة) و التقارير الواردة من الخبراء ومكاتب الدراسات القائمة بتنفيذ البرنامج**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة (مصلحة المرأة والأسرة) والتقارير المنجزة**
6. **تاريخ توفّر المؤشر : اكتوبر 2020**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر استهداف 350 بلدية خلال سنة 2021.**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة ربيعة الوسلاتي والسيدة هاجر الجلاصي والسيدة رحيمة الرويسي**

17قراءة في نتائج المؤشر

11. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة الأسر المنتفعة ببرنامج التمكين الاجتماعي " معا من أجل أسرة متماسكة	كمي			10 ولايات 10 الاف %28	حوالي 20 الف اسرة 57%	25 الف اسرة 71%	27 الف اسرة 77%	30أ.د 85%

12. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

انطلق برنامج التمكين الاجتماعي للأسربداية من سنة 2017 وذلك في اطار تنفيذ مكونات الخطة الوطنية للأسرة وحاجة الأسر وخاصة بالمناطق الداخلية الى خدمات تستجيب الى مشاغلهم وتساعدهم على بناء أسرمتوازنة قادرة على تلبية حاجيات أفرادها وسعيا لوقاية الأسر من السلوكات المحفوفة بالمخاطر وحمايتها من أخطار الفكر المتطرف وتعزيز البعد الوقائي لديها عبر التحسيس والتوعية ونشر ثقافة المساواة وإعداد الشباب للحياة الزوجية والمحافظة على الرابطة الزوجيّة والأسرية على أسس المساواة والتربية الوالدية ومساعدة الأسر على القيام بوظائفها تجاه أفرادها وبالمجتمع مع مراعاة المساواة بين الجنسين و تكافؤ الفرص وذلك من خلال الترفيع من عدد الأسر المستفادة من برنامج التمكين الإجتماعي .

13. رسم بياني لتطور المؤشر:

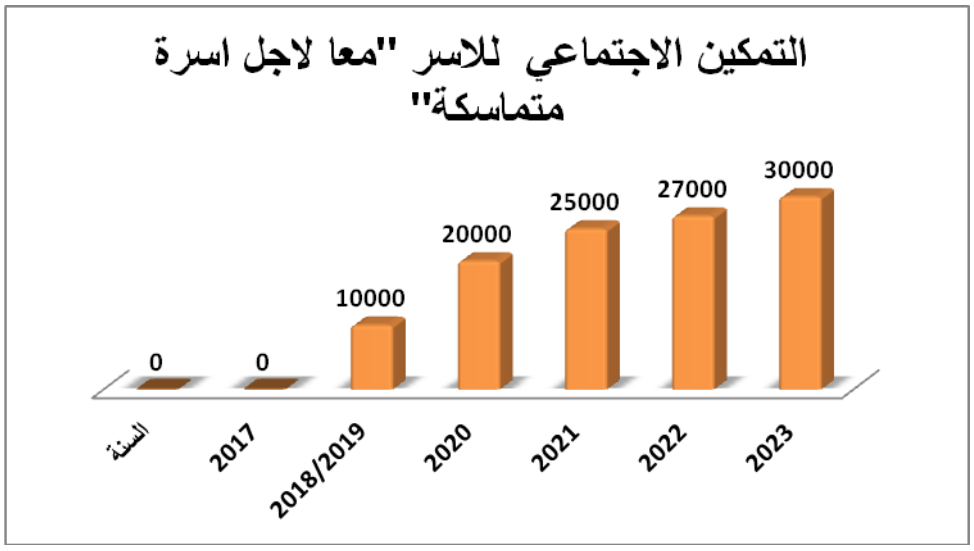

14. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر...	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة الأسر المنتفعة	أفراد الأسر	أفراد الأسر	35 ألاف فرد من أفراد	-جلسات عمل جهوية للاطلاع على كراس الشروط	- تقديم خدمات المرافقة والإحاطة الاجتماعية	370أ.د

ببرنامج التمكين الاجتماعي " معا من أجل أسرة متماسكة			الأسر	وتركيزلجان جهوية في الغرض. -طلب استشارة في الولايات المبرمجة - فتح وفرز العروض واختيارمكتب دراسات أو خبراء في المجال	-تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية في المجال التربية الوالدية والإعداد للحياة الزوجية والوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر .ومكافحة الفكر المتطرف ومنع انتشاره داخل الأسرة -نشرثقافة الحواروتقبل الآخر -التوعية والتحسيس -الوساطة العائلية -التربية الوالدية -التأهيل للحياة الزوجي.	100أ.د 317 ا د

15. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

مؤشر3: نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الاختصاصات

رمز المؤشر:2.1.1

رقم البرنامج:1

9. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:

- الهدف الإستراتيجي النهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة

رقم المؤشر: 2. 2.1.1

تسمية المؤشر: نسبة رضا الأسر على جودة الخدمات المقدمة بالفضاءات متعددة الاختصاصات

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2020

18 الخصائص العامة للمؤشر

10. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص**
11. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج الفرعي قيادة برنامج **المرأة والأسرة للمساواة وتكافؤ الفرص**
12. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الهدف الاستراتيجي: النهوض بالأسر ودعم تمكينها ومشاركتها في التنمية المستدامة**
13. **تعريف المؤشر:** هو تمثل كمي قابل للإحتساب وفق جدول زمني مع امكانية متابعته وتقييمه.
14. **نوع المؤشر: مؤشر منتوج (Ind de produit): كمي**
15. **طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience)**
16. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية)**

19 التفاصيل الفنية للمؤشر

9. طريقة احتساب المؤشر (Formule): تحديد نسبة رضا الأسر عن جودة خدمات الفضاءات الناشطة في مجال الأسرة والراجعة بالنظر للوزارة

10. وحدة المؤشر: كمي/ نوعي

11. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة رضا الأسر عن جودة خدمات الفضاءات الناشطة في مجال الأسرة والراجعة بالنظر للوزارة

12. تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤش ر: الأيام التوعوية والتحسيسية لولايات التدخل بالتنسيق مع المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة(مصالح المرأة والأسرة) و التقارير الواردة من الخبراء ومكاتب الدراسات القائمة بتنفيذ البرنامج

13. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المندوبيات الجهوية لشؤون المرأة والأسرة (مصلحة المرأة والأسرة) والتقارير المنجزة

14. تاريخ توفّر المؤشر : اكتوبر 2020

15. القيمة المستهدفة للمؤشر استهداف 350 بلدية خلال سنة 2021.

16. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة هاجر الجلاصي

20قراءة في نتائج المؤشر

16. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة رضا الأسر عن جودة خدمات الفضاءات الناشطة في مجال الأسرة والراجعة بالنظر للوزارة	كمي	0	%00		70%	75%	80%	85%

17. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

انطلق برنامج التمكين الاجتماعي للأسر بداية من سنة 2017 وذلك في اطار تنفيذ مكونات الخطة الوطنية للأسرة وحاجة الأسر وخاصة بالمناطق الداخلية الى خدمات تستجيب الى مشاغلهم وتساعدهم على بناء أسرمتوازنة قادرة على تلبية حاجيات أفرادها وسعيا لوقاية الأسر من السلوكات المحفوفة بالمخاطر وحمايتها من أخطار الفكر المتطرف وتعزيز البعد الوقائي لديها عبر التحسيس والتوعية ونشر ثقافة المساواة وإعداد الشباب للحياة الزوجية والمحافظة على الرابطة الزوجيّة والأسرية على أسس المساواة والتربية الوالدية ومساعدة الأسر على القيام بوظائفها تجاه أفرادها وبالمجتمع مع مراعاة المساواة بين الجنسين و تكافؤ الفرص وذلك من خلال الترفيع من عدد الأسر المستفادة من برنامج التمكين الإجتماعي .

18. رسم بياني لتطور المؤشر:

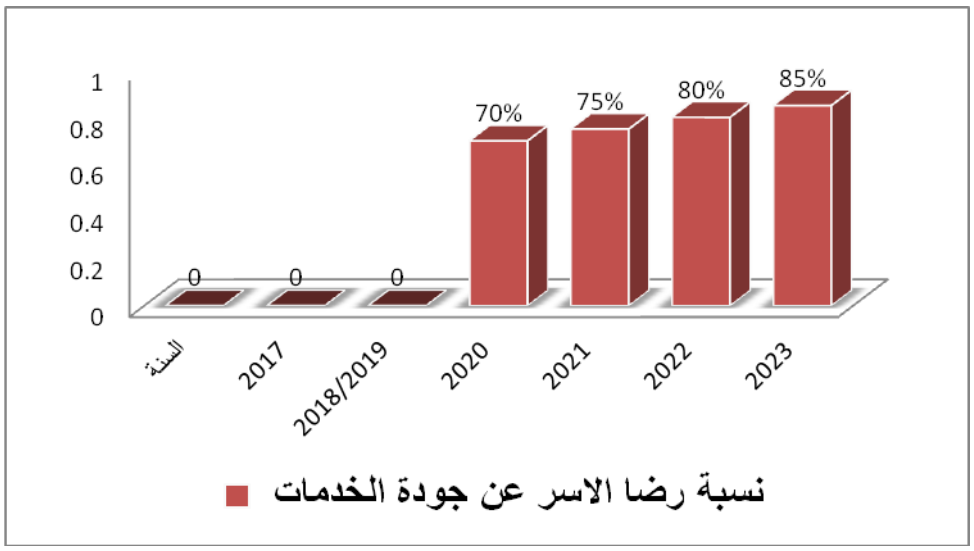

19. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

المؤشر...	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة

		الفرعية				2021
نسبة رضا الأسر عن جودة خدمات الفضاءات الناشطة في مجال الأسرة والراجعة بالنظر للوزارة	أفراد الأسر	أفراد الأسر		-جلسات عمل جهوية للاطلاع على كراس الشروط وتركيز لجان جهوية في الغرض. -طلب استشارة في الولايات المبرمجة - فتح وفرز العروض واختيار مكتب دراسات أو خبراء في المجال	- تقديم خدمات المرافقة والإحاطة الاجتماعية -تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية في المجال التربية الوالدية والإعداد للحياة الزوجية والوقاية من السلوكات المحفوفة بالمخاطر .ومكافحة الفكر المتطرف ومنع انتشاره داخل الأسرة -نشر ثقافة الحوار وتقبل الآخر -التوعية والتحسيس -الوساطة العائلية -التربية الوالدية -التأهيل للحياة الزوجي.	1430أ.د 317 ا د

20. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

بطاقة عدد 1: مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة

1. **البرنامج الذي يتضمن المؤسسة العمومية:** برنامج المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص

I – التعريف

1. **النشاط الرئيسي:**إنجاز بحوث ودراسات وتكوين وتوثيق وإعلام حول المرأة بإعتماد مقاربة النوع الإجتماعي
2. **ترتيب المنشأة :**مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية صنف "ب"
3. **مرجع الإحداث:** قانون عدد 78 المؤرخ في 7 أوت 1990
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** أمر عدد 1205 المؤرخ في 31 ماي 1999

تاريخ إمضاء آخر عقد القدرة على الآداء بين الوزارة والمؤسسة: تم إمضاء عقد القدرة على الآداء في جويلية 2019

II – إطار الآداء

الإستراتيجية العامة : يعمل مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة كآلية علمية لوزارة المرأة والأسرة وكبار السن وفق البرامج الوطنية للبلاد التونسية وتماشيا مع الإستراتيجية الوطنية التي رسمتها الوزارة للخمس سنوات المقبلة 2021-2025 وآلتي تتلخص بالنسبة للمركز في الأهداف التالية:

-1/دعم التمكين الإقتصادي للمرأة،

-2/دعم التمكين الإجتماعي

-3/دعم تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء ومناهضة التمييز ضدّ المرأة،

1. **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج:**

يسعى الكريديف كآلية علمية في مجال النوع الإجتماعي إلى معاضدة الخطة الوطنية التي رسمتها وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن لضبط التوجّهات الاستراتيجية وآفاق تطور مؤشّراته على المدى المتوسّط (2020-2023) وتتمثل الأهداف الإستراتيجية للكريديف خلال السنوات 2020-2023:

- الهدف الإستراتيجي 1 : دعم التمكين الاقتصادي للمرأة

- الهدف الإستراتيجي 2 : دعم التمكين الاجتماعي للمرأة

- الهدف الإستراتيجي 3 : دعم تكافؤ الفرص بين الرجال و النساء و مناهضة التمييز ضد المرأة.

3.أهم الأولويات والأهداف:

-دعم التمكين الاقتصادي للمرأة ودعم القدرات الإبداعية للنساء ودفع مشاركتهنّ في الحقل الثقافي والمساهمة في نشر ثقافة المساواة بين الجنسين

– دعم التمكين الاجتماعي للمرأة: توفير رصيد معرفي ذو علاقة بالتمكين الاجتماعي للنساء ودعم المشاركة في الشأن العام: المساهمة في دعم نفاذ النساء إلى مواقع القرار في الحقل العام من خلال الرصد

– دعم تكافؤ الفرص بين الجنسين ومناهضة التمييز ضدّ المرأة :

– توفير رصيد علمي حول أشكال العنف المسلط على النساء،

– تفعيل الاستراتيجية الوطنية لإنتاج مصفوفة المؤشرات الخصوصية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي،

–المساهمة في التحسيس والتوعية لمناهضة العنف ضدّ النساء،

–المساهمة في تنمية قدرات المتدخلين الحكوميين في مجال مناهضة العنف ضد النساء،

ويعمل المركز من خلال تناوله لهذه المسائل من مختلف زوايا اهتمامه البحثية والتدريبية والتوثيقة والإعلامية إلى إنارة اصحاب القرار والسلط التنفيذية وبالتحديد وزارة الإشراف من خلال رصد وتحديد واقع هذه الظواهر ودراستها وتحديد الإشكاليات والعوائق ومن خلال التوعية والتحسيس والتدريب و قد رسم المركز الأهداف الأساسية التي يرمي إلى بلوغها من خلال تناوله لهذه المحاور.

وتندرج مجمل أنشطته ضمن الإستراتيجيّة الوطنيّة والأولويّات الظّرفيّة التي استوجبها السّياق المجتمعي، متّخذة من مقاربة النّوع الإجتماعي إطارها المنهجي الأفقي.

– الهدف الإستراتيجي 1 : دعم التمكين الاقتصادي للمرأة

1-1/ الدراسات و البحوث والرصد:

- **البحث الموظف للتنمية حول «حرف النساء والديناميكية الاقتصادية المحلية (القيروان وزغوان):** سيواصل الكريديف البحث الموظف للتنمية بعد نجاحه في ولايتي سليانة ومهدية

بولايتي زغوان والقيروان ابتداءا من 2021 وسيقوم إلى غاية موفى سنة 2020 بعقد اجتماعات تحضيرية علمية وقطاعية.

- **انتاج مؤشرات النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي في إطار برنامج «مساواة»** : تم خلال الثلاثي الأول من سنة 2020 إعداد الإطار النظري والمنهجي كما تمّ تنظيم الورشات القطاعية خلال شهر سبتمبر 2020 والآن بصدد صياغة التقرير النهائي قبل موفي 2020 .

الهدف الإستراتيجي 2 : دعم التمكين الاجتماعي للمرأة

مأسسة النوع الاجتماعي في الانتاج الإحصائي :

تفعيل استراتيجية انتاج مؤشرات العنف المسلط على النساء اعتمادا على السجلات الإدارية

قدم مرصد النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بالكريديف نـتائج مشروعه المتواصل بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان حول «إرسـاء استراتيجيّـة وطنيّـة لإنتـاج مؤشـرات العـنف المسلّـط على النسـاء اعتمادا على السجلّات الإداريّـة» صلب قطاعات الداخلية والعدل والصحة والمرأة والشؤون الإجتماعية وذلك يوم 05 ديسمبر 2019.

- تهدف هذه المبادرة التي انطلق الكريديف في إنجازها منذ سنة 2015 إلى مأسسة النوع الإجتماعي في الإنتاج الإحصائي الخاص بالعنف ضد النساء مستبقا ما نص عليه القانون عدد58 الصادر في 11 أوت 2017 فيما يتعلق برصد هذه الظاهرة. **وقد تمكن من إنتاج 38 مؤشرا خصوصيا لقياس تطورات العنف القائم على النوع الإجتماعي اعتمادا على السجلات الإدارية بعد أن كان عددها 24 مؤشرا سنة 2017.**

- سيتم **طبع وإصدار التقرير النهائي** حول ارساء الاستراتيجية خلال الثلاثي الأخير من سنة 2020

- وسيتمّ خلال سنتي 2020-2021 تنظيم ورشات قطاعية تدريبية لمرافقة منتجي الإحصائيات والمؤشرات ذات العلاقة بعنف النوع الاجتماعي وفق رزنامة جديدة في سياق ما بعد الحجر الصحي **وستخصص سنة 2020 لإعداد المادة التدريبية الخصوصية لكل قطاع على حدة .**

- **مأسسة النوع الاجتماعي في الانتاج الأكاديمي**

سيتمّ أواخر سنة 2020 :

- **الانطلاق في وضع التصور العلمي للمجلة المحكمة لمركز الكريديف وإصدار العدد الأول منها خلال سنة2021** :تفعيل الدور البحثي للكريديف وإعادة تحديد تموقعه في المنظومة البحثية الوطنية والدولية ومساهمته في خلق ديناميكية صلب حقل البحث العلمي وتحديدا في ما يتعلق بإشكاليات النوع الاجتماعي.
- كما سيقوم بنفس الأنشطة إلى موفى 2020 لإحياء **منبر اليونسكو للدراسات** حول المرأة وفق رزنامة محاضرات تنفذ انطلاقا من الثلاثي الأوّل من سنة 2021 .

دعم مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية

- **تطوير قاعدة البيانات «من هي؟ الخبيرة التونسية؟»** : سيتم إلى غاية موفى 2020 تطوير قاعدة البيانات النوعية المركزة صلب المرصد «من هي؟ الخبيرة التونسية» على المستوى التقني وإثراؤها وتحيينها لإبراز الكفاءات النسائية الوطنية وتثمين إنجازاتها وإبراز قدراتها .

في مجال التكوين:

- ❖ إطلاق النسخة الثانية من الأكاديمية السياسية " نساء قياديات من اجل حوكمة مندمجة "
- ❖ ورشات تدريبية عن بعد : حصص مرافقة وتكوين عن بعد لفائدة المستفيدات من البرامج التدريبية في مجالات تدخل المستفيدات وفقا للاحتياجات التي انبثقت أثناء مجابهة الكورونا
- ❖ أنشطة / تظاهرات "القيادة التغييرية النسائية لصنع الفارق" : أنشطة مقترحة من طرف نساء قياديات انتفعن بالبرامج التدريبية حول القيادة النسائية
- ❖ دورات تدريبية / ورشات تدريبية في مجال السلامة الرقمية ومناهضة العنف ضد النساء
- ❖ إطلاق العيادات الرقمية

المرأة والإبداع الثّقافي

-**الاحتفال بثلاثينيّة المركز** : لحفظ الذّاكرة النّسائيّة وتثمينها من خلال إصدار محامل متنوعة ومعارض وثائقيّة وإبراز المراكمة التّاريخيّة للإنجازات النّسائيّة وسيرورة تطوّرها:

- إصدار الطّبعة الجديدة لمؤلّف حسن حسني عبد الوهّاب: شهيرات التّونسيّات:بحث تاريخي أدبي في حياة النّساء النّوابغ بالقطر التّونسي من الفتح الإسلامي إلى الزّمان الحاضر الّذي قام الكريديف بإعادة طبعه و نشره وذلك بعد إبرام اتّفاقيّة مع حفيد المؤلّف،

- إنجاز AUDIO-BOOK لكتاب شهيرات التّونسيّات قصد تسليط الضّوء على هذه المنارات التّونسيّة والتّعريف بمسارهنّ لدى النّاشئة،

- إنجاز عمل فنّي لأوّل مرّة بالمركز وذلك باستعمال أحدث التكنولوجيات الحديثة (Mapping) يستعيد عرض بورتريهات لشخصيات نسائية تونسية أضاءت جدران بهو الكريديف واللاتي أسهمن في بناء تونس الحديثة في مختلف الحقبات التاريخية ويحاكي أدوارهن الريادية.

- إنجاز معرض فني يحاكي مسيرات الشخصيات التاريخية المتضمنة بكتاب شهيرات التونسيات

- إنجاز دعائم إعلاميّة مختلفة توثّق الاحتفال بالثّلاثينيّة

- **جائزة زبيدة بشير للكتابات النسائية التونسية بعنوان سنة 2019 : يعدّ الإحتفال بإسناد جائزة زبيدة بشير للكتابات النسائية التونسية لسنة 2019** احتفاء بالبعد العالمي (اليوم العالمي للمرأة) والبعد الوطني (العيد الوطني للمرأة التونسية) لتثمين وتشجيع الإبداع الأدبي والبحث العلمي، والدفع بالإنتاج العلمي حول المرأة أو باعتماد مقاربة النوع الاجتماعي وتعزيز حضور التونسيات في الحقل الفكري والثقافي والمساهمة في حفظ جزء من التراث الثقافي الوطني. هذا وقد بلغ عدد المحرزات على الجائزة 146 محرزة من سنة 1995 إلى سنة 2020.

تم إصدار أمر حكومي عدد 585 لسنة 2020 مؤرخ في 25 أوت 2020 يتعلق بإحداث وتنظيم الجائزة الوطنية "زبيدة بشير" لأفضل الكتابات النسائية التونسية.، مما سيساهم في إشعاع الجائزة وطنيا ودوليا و ومزيد التعريف بالكريديف لا سيما وأن 8 محرزات هن مقيمات خارج حدود الوطن

إصدار نشرية "**بديعات الزمان**" **عدد جديد** لتوثيق أعمال الموهوبات من نساء تونس في مجالات الخلق والابتكار.

عرض شريط وثائقي قصير يوثق شهادات للمحرزات اللاتي تحصلن على جائزة بشير ويثمن قيمة الجائزة في إثراء المشهد الثقافي التونسي.

➢ **أفي مجال التكوين:**

❖ إطلاق النسخة الأولى من أكاديمية الفنون «صمتا انهن يصورن» برنامج تدريبي / مرافقة يعتمد على تقنية التكوين الحضوري والتكوين عن بعد ذو محاور متكاملة ذات علاقة بالفعل السينمائي بالقيادة التغييرية وحقوق النساء

❖ ورشة تدريبية "الصورة أداة تغيير ومناهضة أشكال التمييز ضد النساء"

المشاركة في معرض تونس الدولي للكتاب لسنة 2020

- لتسليط الضوء على أحدث الدراسات العلمية للمركز .
- للتسويق للمنشورات ذات العلاقة بالمرأة والنوع الاجتماعي في هذا المحفل الثقافي الدولي.
- لاستقطاب الشباب ودعوتهم للاهتمام بالبحوث الموجهة للمرأة والنوع الاجتماعي وكذلك الانفتاح على الحقل الأكاديمي لتكون منشورات الكريديف ضمن المراجع العلمية ببحوثهم الجامعية.
- المساهمة في تطوير مداخيل المركز : **حوالي 28 ألف دينار** لسنتي 2018-2019
- إصدار العدد جديد من مجلة معرض تونس الدولي للكتاب.

الانطلاق في إعداد المجلد الأول من موسوعة التونسيات

بالتعاون مع الإدارة الفرعية للبحوث والدراسات والرصد، نؤسس لتقليد علمي هام يبادر به الكريديف سعيا لحفظ الذاكرة النسائية التونسية وحرصا على توفير المعلومة الدقيقة والموضوعية للباحثين حول الرائدات والمناضلات وشهيدات الوطن من خلال بوتريهات يعتبرن منارات مضيئة في سجل تاريخ تونس تعتبرن إضافة للتحقيق التاريخي وبصمة تونسية متفردة في مجال إصدار الموسوعات,

أنشطة المركز زمن الكرونا وخلال فترة الحجر الصحي :

وبين الفضاء الواقعي والرقمي، تتحول معلقاتنا الى جزء يعبر عنكم/ن

- أطلق #الكريديف مجموعة " #كريديف__eمعلقات " لتكون مساحة للتواصل بين محبي/ات الكتب وأهل العلم والإبداع والثقافة والفن من نساء ورجال.

- يعرض الكريديف من خلال هذه المجموعة تجارب النساء في مجال الكتابة والبحث والفن... كما يعرض ما يميّزه في مجال التوثيق كمركز مختص في قضايا النساء بدءا برصيده الوثائقي المتفرد وصولا الى أشرطة الفيديو التي توثق نجاحات عدد من المبدعات التونسيات.
- تراواح الـ.eمعلقات بين الأدب والشعر والفن التشكيلي والسينمائي والذاكرة النسائية ... لتذهب بكن/بكم الى حيث ترقون ..

الهدف الإستراتيجي 3 : دعم تكافؤ الفرص بين الرجال و النساء و مناهضة التمييز ضد المرأة.

1-/ الدراسات و البحوث :

- دراسة نوعيّة حول تدقيق أمن النساء " Women Safety Audit

- الدراسة **تحت النشر** وستكون جاهزة للتوزيع في الثلاثي الرابع لسنة2020.
- سيتم إلى غاية موفى 2020 عقد اجتماعات علمية تحضيرية لمواصلة

البحث وإنجاز دراسة حول «**أمن النساء في المناطق الحدودية**» ابتداءا من جانفي 2021

- بحث موظّف للوقاية من التطرّف العنيف حول " دور النّساء والشباب من الجنسين في الوقاية من التطرف العنيف

يعتمد البحث على المقاربة متعددة الاختصاصات والتشاركية مع مجتمع البحث ومؤسسات المجتمع المدني والفاعلين الحكوميين بهدف وضع استراتيجيات للوقاية من التطرف العنيف على ضوء خصوصيات الواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي المحلي.

الانطلاق في استغلال معطيات البحث الميداني المنجز بولايات المهدية، سوسة، مدنين وجندوبة ونابل مواصلة العمل الميداني إلى موفى 2020 بتونس الكبرى والقيروان وتوزر مرفقا بورشات جهوية وبأنشطة ميدانية بالشراكة مع مركز ديكاف **لتنمية قدرات الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في الوقاية من التطرف العنيف.**

وسيتمّ وضع تصور لحملة تحسيسية منطلقها أهمّ مخرجات العمل الميداني

- دراسة عاملات المنازل: المسارات والمعيش والتموقع الاجتماعيّ

تمّ تنظيم يوم 05 مارس 2020 ندوة لعرض النتائج النهائية الدّراسة بمناسبة الاحتفال بالعيد العالمي للمرأة،

طبع وإصدار التقرير النّهائي للدّراسة بصدد الانجاز.

تمّ تكوين لجنة تعنى بإعداد إطار قانوني لحماية عاملات المنازل على ضوء التوصيات المنبثقة عن الدراسة وتمّ إبرام اتفاقية بين الوزارة ومؤسسة مالية لإسناد عاملات المنازل قروض صغرى لمجابهة تبعات الحجر الصحي العام وما انجر عنه من انقطاع للنشاط

مصادقة المجلس الوزاري المنعقد يوم 12 أوت 2020 على أوامر حكومية تتعلق بالتنظيم القانوني للعمل المنزلي.

- العنف المبني على النوع الاجتماعي المسلط على المراهقات وحاجياتهن من حيث الخدمات

أنجز الكريديف هذه الدراسة النوعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار البرنامج المشترك لتحسين خدمات التعهد بالنساء والفتيات ضحايا العنف.

وأبرزت النتائج الأوليّة للدراسة التي تم تقديمه في إطار الحملة الدولية 16 يوم من النشاط لوضع حدّ للعنف ضدّ النساء أن جلّ المراهقات المستجوبات يجهلن كلّ ما يتعلق بالقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 بحقوقهنّ في مجال الصحّة الجنسيّة والانجابيّة وبالخدمات التي تسديها الهياكل المختصة في المجال وأن مفهوم العنف ينحصر في العنف الجسدي الذي ينتج عن الهيمنة الذكورية داخل العلاقات الأسريّة وحتى العلاقات الحميميّة إضافة لاستبطانهّن للعنف اللّفظي أو النّفسي لعدم قدرتهن على تصنيفه كأشكال عنف مسلط عليهنّ.وبناء على هذه النتائج، **كما أنّ الكريديف بصدد إنجاز مع نفس الشريك وعلى إثر تقديم النتائج النهائية للدراسة بحملة تحسيسية في الصدد خلال الثلاثي الرابع من 2020.**

وابتداء من الثلاثي الرابع لسنة 2020 سينطلق الكريديف في إنجاز دراستين تتناولان إشكاليات العنف القائم على النوع الاجتماعي في العديد من الجوانب :متابعة معيش وأوضاع الفئات النسائية الخصوصية بالتحليل العلمي متعدد الاختصاصات من خلال إنجاز دراستين نوعيتين أولهما حول الهجرة النسائية وثانيهما حول الفئات النسائية الهشة (2020-2021) كما سيشرع المركز في

إنجاز دراسة وطنية حول تكلفة العنف المسلط على النساء والفتيات في تونس والتي تمتدّ عل سنتين 2021 و 2022

في مجال التكوين :

- اعداد دليل حول تقنيات استقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف من قبل متدخلي الصف الأول من قوات الأمن الداخلي
- تدريب في مجال تقنيات الاستقبال والتوجيه للنساء ضحايا العنف موجه لفائدة العاملين/العاملات في مراكز الاستمرار
- في إطار برنامج تكويني ينظمه الكريديف بدعم من مؤسسة فريديش ايبرت حول "استقبال وتوجيه النساء ضحايا العنف"، يسعي الكريديف إلى تفعيل القانون عدد 2017/58 وضمان التعهد الجيد بالنساء والاطفال ضحايا العنف من طرف متدخلي/ات الصف الأول في القطاع الأمني. وال تمّ تنظيم 2020 دورتي تكوين متوازيتين جديدتين لفائدة 50 إطار من المكلفين/ات بمنظومة الاستمرار من سلكي الحرس والشرطة في كل من ولاية نابل، زغوان وسوسة.
- سيتمّ تنظيم ورشات تحسيسية حول "**النساء والعنف السياسي**"

في مجال الإعلام والاتصال:

- دراسة العنف المسلط على النساء في الفضاء الرقمي : الفيسبوك نموذجا»
- إطلاق حملة واب على ضوء نتائج« دراسة العنف المسلط على النساء في الفضاء الرقمي : الفيسبوك نموذجا»
- الانطلاق في إنجاز برنامج توعوي حول العنف المسلط ضدّ المهاجرين/ات واللاجئين/ات بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان
- حملة رقمية لمناهضة العنف الرقمي ضد النساء بدعم من FNUAP

- في إطار سعيه لمناهضة جميع أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي خاصة منه المسلّط ضد النساء، يطلق الكريديف بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان حملة تنوع_مساواة وهي حملة ميدانية تهدف لتوعية التونسيين/ات بضرورة احترام حقوق الانسان عامة والقوانين ذات العلاقة بمجال حقوق المهاجرت/اين واللاجئات/ين خاصة.

من بين هذه القوانين نذكر القانون_58 لسنة 2017 والمتعلق بمناهضة العنف ضد المرأة و القانون_61 لسنة 2016 والمتعلق بمناهضة الاتجار بالأشخاص.

مناهضة العنف ضد النساء زمن الكرونا والحجر الصحي: أنشطة المركز خلال فترة الحجر الصحي

- بث ومضة توعوية حول القانون 2017/58 في وسائل التواصل الاجتماعي
- التنسيق مع وزارة الداخلية لتخصيص ومضة تحسيسية تؤكد على مواصلة وجاهزية الوحدات المختصة في البحث في جرائم العنف ضد المرأة

– نشر لائحة حقوق المرأة والفتاة ضحايا العنف التي تلزم عون الأمن على قراءتها على الضحية عند تقديم الشكوى بوسائل التواصل الاجتماعي وبالمراكز المعنية بإيواء النساء الضحايا العنف زمن الكورونا وبلغت نسبة مشاهدة المنشور 32.8 K

إلبوابة العامّة و التوثيقية

- **تثبيت المنصّة المدمجة للتّصرّف في المكتبة (SIGB) و البوّابة العامة والتوثيقة للمركز (Portail) 2020-2021:**
- ينخرط المشروع ضمن سياسة المركز للتوثيق والنشر والإتصال والإعلام حول المرأة و النوع الإجتماعي إعتمادا على التكنولوجيا الحديثة لتوحيد البحث و التوجيه من خلال بوّابة مختصّة في المجال ويهدف مشروع البوابة التوثيقية إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والإتصال لتطوير خدمات المعلومات حول موضوع المرأة التونسيّة وذلك قصد نشرها وتوزيعها وطنيّا و

دوليّا. كما تساهم البوابة التوثيقية في توحيد التوجيه و البحث المختصّ حول المرأة ليكون المركز المرجع العلمي و البحثي و مركز إشعاع من خلال التعريف بالمرأة التونسية التي أصبحت نموذجا يحتذى به وتطبيقا سياسته الإستراتيجية حول النوع الإجتماعي ومناهضة العنف ضد المرأة وتحسيس المجموعة من أجل التغيير على مستوى السلوكيات والمؤسسات والمناصرة من أجل تطبيق القوانين المتعلقة بمقاومة العنف ضد المرأة والوقاية منه. رقمنة خدماته الإدارية عن بعد و النفاذ للمعلومات بكل أرياحيّة لمختلف المستفيدين و الإستثمار في خبرته و إختصاصه و تميّزه في مجال النوع الاجتماعي

- توحيد البحث و تأطيره، في مرحلة متقدّمة ، من خلال الفهرس الموحّد للمرأة و النوع الإجتماعي.
- الإستثمار في تميّز وخبرة المركز في مجال النوع الإجتماعي من حيث التكوين عن بعد و بيع منشوراته من دراسات و كتب و مجلاّت...إلخ
- دمج و توحيد المحتوى (موقع واب الكريديف الحالي credif.org.tn) بالمنصّة المدمجة للتّصرّف في المكتبة و البوّابة.
- رقمنة خدماته الإداريّة عن بعد والنّفاذ إلى المعلومات بكلّ أريحيّة لمختلف المستفيدين

نشاط الكريديف خلال فترة الحجر الصحي

- **تعزيز حس المسؤولية الاجتماعية في مجابهة الوباء**

- إعداد ونشر فيديوهات تثمن المبادرات الحكومية وغير الحكومية والمواطنية من الجنسين بوسائل الإتصال الاجتماعي : أكثر نسبة مشاهدة–133.1K133.1Kأقل نسبة مشاهدة1.4 k

- **معاضدة مجهودات الدولة في مجال التوقي من الكورونا**

- نشر معلقات توعوية حول كيفية التوقي من فيروس الكورونا بوسائل التواصل الاجتماعي:بلغت نسبة مشاهدة المنشور 11K
- إعداد وبث فيديو توعوي موجه لفائدة الفئات الحاملة لإعاقة سمعية بوسائل التواصل الاجتماعي:بلغت نسبة مشاهدة الفيديو 121.6

- **رقمنة وسائل العمل الإدارية** : القدرة على مواصلة العمل الإداري في فترة الأزمات/الوضعيات الاستثنائية

- **إتفاقيات شراكة**

أمضى الكريديف اتفاقية شراكة مع منتدى الفيديراليات هذه الاتفاقية التي ستستمر حتى عام 2023 ، هي جزء من برنامج تعاون بعنوان "تمكين المرأة لأدوار قيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الأردن ، المغرب ، تونس" يهدف البرنامج إلى زيادة قدرة المرأة على تولي الأدوار القيادية وعمليات الحوكمة ؛ تعزيز قدرة النساء والرجال على التأثير في سياسات المساواة بين الجنسين ؛ وعلى الصعيد العالمي تعزيز الشمولية في الحكم.

- سعيا إلى تعزيز العمل المشترك بين المؤسسات العمومية وحرصا على توفير البحوث والدراسات لصناع وصانعات القرار وللباحثين/ات المهتمين/ات بمجال النوع الاجتماعي وحقوق النساء، وقع الكريديف اليوم (18 سبتيمر 2020) اتفاقية تعاون مع معهد تونس للترجمة.
- أمضى الكريديف يوم 22سبتمبر 2020 اتفاقية تعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت

- في إطار مشروع " من أجل قيادة بلدية جامعة "المدعم من قبل الجامعة الكندية للبلديات والحكومة الكندية، أمضى الكريديف يوم 25 سبتمبر 2020 اتفاقية تعاون مع المركز الدولي للتنمية المحلية والحكم الرشيد.تعمل هذه الاتفاقية على تعزيز أنشطة اللجنة الوطنية لدعم المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في إدارة الشأن المحلي

- في إطار مشروع البرنامج التدريبي حول السلامة الرقمية أمضى الكريديف اتفاقية تعاون مع المنظمة الكندية سلامات SECDEV

4. الإجراءات المصاحبة:

الهيكل التنظيمي	النظام الأساسي	قانون الإطار	الأدوات والأساليب	التجهيز والبناءات
تنقيح الهيكل التنظيمي و ملائمته مع خصوصية المركز وفتح الآفاق أمام الكفاءات العاملة به	تنقيح النظام الأساسي الخاص بأعوان المركز بإحداث منح جديدة تستجيب لخصوصياته كمركز بحث وتوثيق وإعلام وتكوين	إعداد قانون الإطار و المصادقة عليه بأمر	تكوين الأعوان لإكتساب قدرات لرفع مؤهلاتهم الترفيع في ميزانية التسيير و التنمية تعويض الشغورات إنجاز دليل الإجراءات الإدارية والمالية تعميم منظومة المؤسسة المتكاملة بالكريديف رقمنة وسائل العمل الإدارية : القدرة على مواصلة العمل الإداري عن بعد	حل الأشكال العقاري والمصادقة النهائية على القوائم المالية

III – الميزانية: ملخص مشروع ميزانية سنة2021

ميزانية التسيير	259000د
الموارد الذاتية	53000د
ميزانية التأجير	1687120 د
ميزانية التنمية	580000د
المجموع العام لميزانية سنة2021	**2579120د**

-تفاصيل مشروع ميزانية التمويل العمومي لسنة 2021: 580 أد

-ميزانية الدراسات والبحوث والتكوين والتظاهرات لسنة 2021: 200 أد

-ميزانية الجوائز لسنة 2021: 54 أد

تجهيزات وأثاث المكاتب:20أد

الرصيد الوثائقي :

المخطط المديري ل

- السلا
- البوابة التوثيقية /تعميم ERP/إقتناء م ريع modules gestion de projets/برمجية خاصة بمراقبةسيارا نظومة ميكروسفت افيس Microsoft –office 20192019:

أدوات وأساليب

التجهيز والبناءات

تجهيزات إعلامية : 21أد

إقتناء سيارة إدارية : 55أد

تهيئة مختلفة: 80أد :

- تجديد دورات المياه :10أد
- دهن البناية تركيز ممر للمعاقين وتركيزcabine لعون الحراسة: 20أد
- دراسات مختلفة : لتركيز الطاقة البديلة والمتجددة

- لتهيئة بعض فضاءات ومكاتب المركز تماشيا مع الهيكل التنظيمي المقترح
- تركيز مصعد الآلي:30أد
- إقتناء مكيفات:20أد

بطـاقة عدد1 : الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي هي جمعية تنموية غير حكومية

1. **البرنامج الذي يتضمن الفاعل العمومي: البرنامج عدد 1 المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص (الوحدة العملياتية 2 الأسرة).**

(الارشاد والتوجيه الاسري)

- **التعريـــف :**

1. **النشاط الرئيسي:** تقديم خدمات التوجيه والإرشاد النفسي والصحي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي لأفراد الأسر.
2. **ترتيب الفاعل العمومي:**
3. **مرجع الإحداث: 1995**
4. **مرجع التنظيم الإداري والمالي:** تأسست الجمعية سنة 1995 وهي مسجلة لدى وزارة الداخلية موجب مرسوم عدد 18588 المؤرخ ب18 اوت 1995 تحت تاشيرة APSF22014404155 (بتاريخ 9 أكتوبر 2014).

تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة و والفاعل العمومي (إذا وجد): جلسة مصادقة على عقود القدرة على الأداء بتاريخ 11 جويلية 2019 تحت اشراف السيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

I - إطار الأداء:

1. **الاستراتيجية العامة:** يتم من خلال هذه الفقرة تحديد ملامح الإستراتيجية العامة للفاعل العمومي بما يتوافق مع إستراتيجية البرنامج الذي تنضوي ضمنه.

نظرا لتجربة الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي في مجال التدخل الإجتماعي والخبرة المكتسبة في إدارة وتسيير مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري تعمل هذه الجمعية في اطار الشراكة مع إدارة شؤون الأسرة على مواصلة إدارة وتسييرمركز الإرشاد والتوجيه الأسري بالتضامن باجة وغار الدماء من ولاية جندوبة وذلك تناسقا مع السياسة القطاعية للوزارة وإستراتيجية وأهداف البرنامج الفرعي الأسرة ومخطط التنمية في مجال دعم وظائف الأسرة وتعزيز مكانتها والارتقاء بالخدمات المقدمة لفائدتها لمساعدة أفراد الأسر على تطوير معارفهم لمجابهة بعض المشكلات الإجتماعية والاقتصادية والقانونية والصحية والنفسية والارتقاء والنهوض بهم بما يتلاءم والمنظومة القانونية والتشريعية.

*الأولوية الإستراتجية الأولى:

دعم وظائف مختلف أفراد الأسر المرتادة على المراكز وتعزيز تماسكهم وذلك من خلال القيام بعمليات الإرشاد والتوجيه النفسي والقانوني والاجتماعي لفائدة أفراد الأسر والتعهد بهم ، تنظيم ورشات توعوية وتحسيسية وتكوينية لفائدة الأسر حول مواضيع ذات صلة بالتغيرات التي يعيشها المجتمع(التربية الوالدية، تأهيل الشباب للحياة الزوجية، الاتجار بالأشخاص،الإرهاب ، ظاهرة الانتحار لدى الشباب) مثلما هو مبين بعقد البرنامج .

*الأولوية الإستراتجية الثانية:

- الإحاطة والمرافقة والتعهد بالأسر ذات الوضعيات الخصوصية المرتادة على مراكز الارشاد والتوجيه الأسريمن خلال ال تمكين الاقتصادي لأفراد الأسر وايجاد اليات تمويل من خلال التشبيك لتمكينهم من مشاريع ومرافقة المتكونين في المجال بعث المشاريع للحصول على مشاريع خاصة بهم.

*الأولوية الإستراتجية الثالثة:

-الارتقاء بالخدمات المقدمة لمختلف أفراد الأسر من رواد مراكز الارشاد والتوجيه الأسري وذلك من خلال تحقيق نسبة رضا للمنتفعين بالخدمات الموجهة لفائدتهم (أنظر عقد القدرة على الأداء)

تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة (مساهمة مباشرة أو غير مباشرة).

أهم الأولويات والأهداف:تحديد أهم الأهداف الخاصة بالفاعل العمومي والتي تتوافق كليا أو جزئيا مع أهداف وأولويات البرنامج(ذكر أهداف المنشأة/المؤسسة العمومية وما يقابلها من أهداف البرنامج).

من أهم أهداف الجمعية هي الإحاطة ومرافقة الأسر وتعزيز دورها في المجتمع وذلك بتقديم خدمات متعددة لكافة أفرادها تتماشى ومتطلبات واحتياجات كل جهة من ذلك الإحاطة والإدماج الاجتماعي والنفسي والقانوني والوساطة العائلية إلى جانب تمكين الأسر اقتصاديا وهو ما يتماشى واهداف برنامج الارشاد والتوجيه الاسري.

مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة: تقديم أهم الأنشطة المعهودة للفاعل العمومي (أهم الإستثمارات والمشاريع الكبرى...) والتي تساهم مباشرة في تحقيق القيم المنشودة للمؤشرات (ذكر المؤشرات الخاصة به بالتوافق مع مؤشرات البرنامج مع ذكر النسب المتوقع تحقيقها وفق الجدول الزمني الخاص بالمؤشرات).

الأهداف	الأنشطة
الهدف 1 دعم وظائف مختلف أفراد الأسر المرتادة للمركز وتعزيز تماسكهم	خدمات الاستقبال والتوجيه النفسي والقانوني والاجتماعي
	دورات تكوينية وتوعوية لتنمية الوعي والسلوك الحضاري لدى الفرد والأسرة والمجتمع
الهدف 2 المرافقة والتعهد بالأسر ذات الوضعيات الخصوصية المرتادة على المركز	تنظيم حصص مرافقة وإحاطة وتعهد نفسي واجتماعي لفائدة الأسر في اطار التمكين الاجتماعي للأسر
	دورات تكوينية في بعث المشاريع ودعم القدرات في اطار التمكين الاقتصادي للأسر
الهدف 3 الارتقاء بالخدمات المقدمة لمختلف أفراد الأسر من رواد المركز .	تنظيم دورات تكوين لفائدة الإطارات العاملة بالمركز. تنظيم حصص في Focus groupe دورية لتقييم مستوى تقدم الخدمات لفائدة الأسر مع الأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات (العمر المستوى التعليمي الحالة العائلية.....)

الإجراءات المصاحبة:(مساندة ماليّة، المصادقة على بعض النصوص التنظيميّة، تدعيم الهيكل بالموارد البشريّة الضروريّة...)

الموارد المالية:

1- مركز الإرشاد والتوجيه الأسري بباجة

- منحة التمويل العمومي بباجة : 299.480.174د

السنة الاولى:98.627.700 د

السنة الثانية : 95.604.147د

السنة الثالثة : 105.248.327 د

الموارد الذاتيّة: 133346.733د

2- مركز الارشاد والتوجيه الاسري بحي التضامن :

منحة التمويل العمومي بحي التضامن: 308.209.820د

السنة الأولى:98.450.784د

السنة الثانية : 98.329.516د

السنة الثالثة : 111.429.520 د

الموارد الذاتيّة: 46.703.125 د

تركيبة فريق المشروع للمركزين :

أعضاء الفريق القارين (07)

مديرة المركز (باجة)

ملحق اداري (للاستقبال)

متصرف مالي

أخصائية نفسية

أخصائية اجتماعية

عاملة نظافة

حراس

أعضاء الفريق المتعاقدين (02) حسب البرنامج التنفيذي المضبوط

أخصائية قانونية

المكونون والخبراء في اختصاصات متعددة

الامكانيات اللوجستية للمركزين :

التجهيزات والمعدّات

الفضاء الداخلي:صيانة

الفضاء الخارجي: صيانة

وسائل النّقل: في اطار التعاون مع المندوبية الجهوية لشؤون المراة والاسرة

المنظومات الإعلاميّة حاسوب /الة طباعة

شبكات الإتّصال: هاتف/انترنت

الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2021:

تقديم جدول تأليفي يتضمن أهمّ الموارد ومصدرها (Ressources et sources de financements) بما في ذلك تقديرات منحة الدولة و أهم النفقات (الأعباء) المبرمجة للسنة المالية 2021 مع تبويبها على مستويين:

1- مركز الإرشاد والتوجيه الأسري بباجة

- منحة التمويل العمومي بباجة : 299.480.174د

السنة الاولى:98.627.700 د

السنة الثانية : 95.604.147د

السنة الثالثة : 105.248.327 د

الموارد الذاتيّة: 133346.733د

2- مركز الارشاد والتوجيه الاسري بحي التضامن :

منحة التمويل العمومي بحي التضامن: 308.209.820د

السنة الأولى:98.450.784د

السنة الثانية : 98.329.516د

السنة الثالثة : 111.429.520 د

الموارد الذاتيّة: 46.703.125 د

مركز الارشاد والتوجيه الاسري بغار الدماء :

منحة التمويل العمومي بغار الدماء: 121أد

السنة الأولى 60أد

السنة الثانية: 61أد

ـ بطاقـات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج الطفولة

بطـاقة المـؤشـــر:1.1.2

1- بطاقة المؤشـــر:1.1.2

2-رمز المؤشر 1.1.2

3-تسمية المؤشر:*نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة*

4-تاريخ تحيين المؤشر: ديسمبر 2020

الخصائص العامة للمؤشر

5-البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج الطفولة

6-البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة برنامج الطفولة

7-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : النهوض بنماء ورفاه الأطفال فتياتا وفتيانا

8-تعريفالمؤشر: نسب التحاق الأطفال بمؤسسات التربية ما قبل الدراسة (رياض الأطفال)

9-نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultats)

10-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

11-التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية) البرنامج الفرعي الجهوي

التفاصيل الفنية للمؤشر

12-طريقة احتساب المؤشر (Formule):عدد الأطفال المولودين في سن 3-4 سنوات حسب الإسقاطات الديمغرافية المتحصل عليها من المعهد الوطني للإحصاء/ عدد مؤسسات الطفولة(رياض الأطفال)/عدد الأطفال المسجلين برياض الأطفال

13-وحدة المؤشر: نسبة مائوية

المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الاطفال المسجلين برياض الاطفال وعدد الاطفال المولودين في سن 3 5 سنوات

14-طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:المندوبيات الجهوية/ المنظومة المعلوماتية لتجميع المعطيات الاحصائية لمؤسسات التربية ما قبل الدراسة

15-مصدر المعطيات الأساسية لاحتسابالمؤشر:المندوبيات الجهوية/ المنظومة المعلوماتية لتجميع المعطيات الاحصائية لمؤسسات التربية ما قبل الدراسة

16-تاريخ توفّر المؤشر : ديسمبر 2020

17-القيمة المستهدفة للمؤشر7(Valeur cible de l'indicateur): 45

القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:

18-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة أسماء الماطوسي

III. قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	إنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2020	2021	2022
نسبة التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة	النسبة المائوية	**34**	**36**	**42**	**45**	**47**	**50**	**55**

19-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات إعتمادات للأنشطة لسنة 2021
			65		**- برنامج النهوض بالطفولة المبكرة:** مواصلة تنفيذ	**4.5 م.د (تعهد)**

[7]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

					البرنامج بجميع الولايات وانتفاع 10.000 طفلا والترفيع في منحة خلاص الشهري للطفل الواحد من 25 دينار شهريا الى 50 دينار شهريا -برنامج اعادة إحياء رياض الاطفال البلدية: برنامج فضاءات الطفولة المبكرة: دعم هذه المؤسسات بإطارات تربوية	**2 م د (تعهدا)**

20-تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- تعتبر الانتدابات في مجال الطفولة من الإشكاليات الرئيسة التي تعيق انطلاق بعض رياض الأطفال (البلدية أو فضاءات الطفولة المبكرة) في ممارسة النشاط وقبول الأطفال وبالتالي عدم القدرة على استقطاب عدد هام من الأطفال في سن 3-4 سنوات من التمتع بخدمات التربية ما قبل الدراسة خاصة في المناطق النائية ذات الأولوية والتي تشهد ضعفا في نسبة التغطية
- ضعف في المنحة المسندة في برنامج النهوض بالطفولة المبكرة وهو ما أدى إلى عزوف بعض المؤسسات (رياض الأطفال) من الانخراط فيه وبالتالي عدم تحقيق الهدف المرجو منه والمتعلق خاصة بتنفيع أكثر عدد من الأطفال المستحقين والمستهدفين

- ضعف الإمكانيات المادية والبشرية في التكوين خاصة في مجال الطفولة المبكرة

بطـاقة المـؤشـــر:2.1.2

- **رمز المؤشر 1.1.2**
- **تسمية المؤشر:** ***نسبة تطور انتفاع الأطفال بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي***
- **تاريخ تحيين المؤشر:**ديسمبر 2021

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**برنامج الطفولة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:**قيادة برنامج الطفولة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:**تعزيز تنمية ورفاه الأطفال فتيات وفتيان
4. **تعريفالمؤشر:**معدل تطور النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي
5. **نوع المؤشر:**مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،
7. **التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية) البرنامج الفرعي الجهوي**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

8. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**العددالجملي للأطفال المستفيدين بخدمات التنشيطالتربوي الاجتماعي للسنة الحالية – العدد الجملي للأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي للسنة الماضية/ العدد الجملي للأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي للسنة الماضية * 100
9. **وحدة المؤشر:**نسبة مائوية
10. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** العدد الجملي للأطفال
11. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**(المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...) إستمارة
12. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**المندوبيات الجهوية
13. **تاريخ توفّر المؤشر :**ديسمبر 2021

14. **القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur):** 5% معدل تطور النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي سنة 2023.

15. **القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:**

16. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيدة أسماء الماطوسي

IV. قراءة في نتائج المؤشر

17.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات			
		2016	2017	2018		2020	2021	2022	2023
معدل تطور النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي	النسبة المائوية						1%	2%	5%

18.تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

هذا المؤشر جديد وسيتم العمل به بداية من سنة 2021 ونظرا لارتباط هذا المؤشر بعدد الأطفال المستفيدين بخدمات التنشيط التربوي الاجتماعي ونظرا للظروف الحالية التي تعرفها البلاد من حيث انتشار فيروس كوفيد 19 وتداعياته على المؤسسات العاملة في مجال الطفولة وعلى إقبال الأطفال على هذه المؤسسات فقد تم وضع تقديرات متواضعة نسبيا وذلك مراعاة للوضعية الحالية.

19.رسم بياني لتطور المؤشر:

[8]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

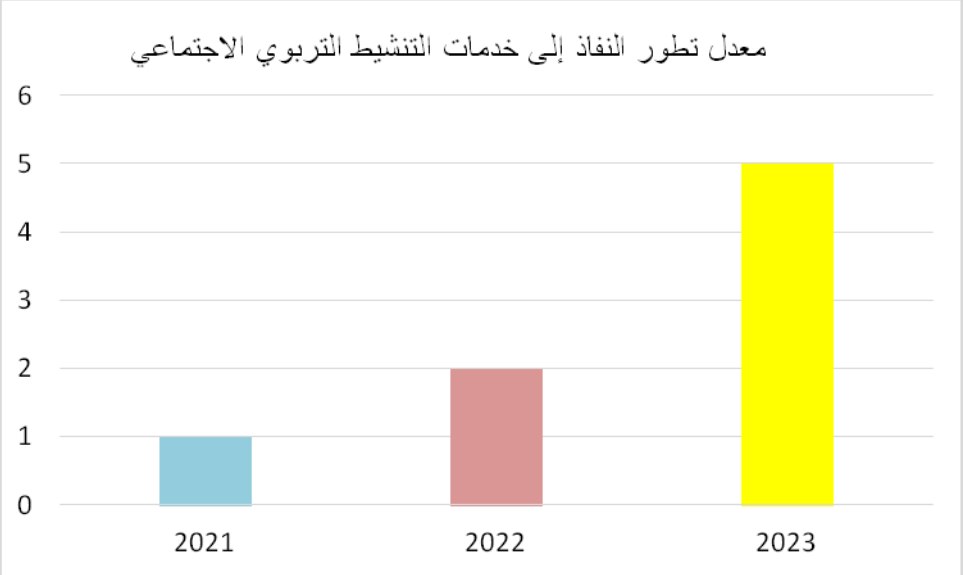

20.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر: معدل تطور النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي	5% معدل تطور النفاذ إلى خدمات التنشيط التربوي الاجتماعي سنة 2023	-	1%		- برمجة تهيئة نوادي الأطفال - برمجة إقتناء وتجهيز 4 نوادي أطفال متنقلة -اقتناء حافلة متنقلة	**3 م د (تعهدا)** **600 أد (تعهدا)** **300 أد (تعهدا)**

					للإعلامية الموجهة للطفل	

21.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

صعوبة جمع المعلومات الإحصائية وعدم دقتها في بعض الأحيان

بطـاقة المـؤشـــر:1.2.2

-1بطـاقة المـؤشـــر:1.2.2

-2رمز المؤشر 1.2.2

-3تسمية المؤشر: ***نسبة التعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة***

4-تاريخ تحيين المؤشر:مارس 2021

الخصائص العامة للمؤشر

6-البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج الطفولة

7-البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة برنامج الطفولة

8-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد

9- تعريف المؤشر: يمكننا هذا المؤشر من التعرف على مجموع الأطفال المتعهد بهم من مجموع البلاغات الواردة أي عدد عدد الأطفال المتمتعين بخدمات الحماية سواء كانت اجتماعية أو قضائية

10-نوع المؤشر:مؤشر نتائج (ind de résultats)

11-طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،

12-التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية) البرنامج الفرعي الجهوي

التفاصيل الفنية للمؤشر

14-طريقة احتساب المؤشر (Formule):

15-وحدة المؤشر: نسبة مائوية

16-المعطيات الأساسية لاحتسابالمؤشر:تقدير وضعية التهديد من قبل مندوبي حماية الطفولة

17- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤش ر: (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء، إستمارة، إستبيان...) منظومة معلوماتية.

18-مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الملفات الواردة على المكاتب الجهوية لمندوبي حماية الطفولة

19-تاريخ توفّر المؤشر :جانفي من كل سنة

20-القيمة المستهدفة للمؤشر9(Valeur cible de l'indicateur):

21-القيمة المستهدفة حسب البرامجالفرعية:

22-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المندوب العام لحماية الطفولة

قراءة في نتائج المؤشر

21.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبةالتعهد بالأطفال المهددين من مجموع الإشعارات الوارد على مندوبي حماية الطفولة	النسبة المائوية	82	78	90	93	95	98	100

23-تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

9القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

ترتفع نسبة التعهدات بارتفاع الإشعارات الواردة على مندوبي حماية الطفولة كما يرتبط هذا المؤشر كذلك بمدى وعي المواطن ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني بإشعار مؤسسة مندوب حماية الطفولة وخاصة معرفة المهام والخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.

ويعمل مكتب المندوب العام لحماية الطفولة على تحسيس الوزارات المعنية بالطفولة كوزارة التربية والصحة والشؤون الاجتماعية والمجتمع المدني بواجب اشعار مندوب حماية الطفولة بوضعيات تهديد الأطفال إلى جانب التعريف بمهامنا من خلال إعدادنا لخارطة نظام حماية الطفولة في تونس وهو ما يسمح بالتعريف بمشمولات كل هيكل وتوجيه تدخلاته.

25-أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفةللمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
			95		تجهيز مكاتب مندوبي حماية الطفولة	200 أ د (تعهدا) و 200 أد دفعا
					تخصيص 15 أد لتسيير مكاتب مندوبي حماية الطفولة	360 أد
					تخصيص 2 أد تدخلات لفائدة مكاتب مندوبي	48 أد

					حماية الطفولة	

26-تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

عدم وعي المواطنين أو الهياكل الأخرى الرسمية أو المجتماع المدني بصلاحيات والخدمات المقدمة من قبل مؤسسة مندوب حماية الطفولة مما يؤدي إلى ارتفاع عدد الإشعارات نظرا للبلاغات المقدمة دون التعهد بها من قبل مندوب حماية الطفولة لأسباب راجعة إلى عدم الاختصاص في مسائل محددة.

بطاقة المؤشـــر:2.2.2

رمز المؤشر :2.2.2

تسمية المؤشر: *نسبة الإدماجالاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا*

تاريخ تحيين المؤشر: آخر السنة التربوية

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:الطفولة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: حماية الأطفال وضمان حقوقهم
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة الخدمات لفائدة الأطفال المهددين
4. تعريف المؤشر(توضيح المفاهيم): يتم إدماج الأطفال المهددين عن طريق لإدماجهم بعائلتهم البيولوجية او عائلات بديلة أو أدماج بالتشغيل أو إدماج بالزواج وذلك حين التأكد النهائي من زوال حالة التهديد وإمكانية إدماج الطفل.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) / مؤشر منتوج (Ind de produit)/ مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: **مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience)**
7. التفريعات:**(حسب الجهات)**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: **(**عدد الأطفال المدمجين *100 / عدد الأطفال المقيمين بالمراكز المندمجة إناث و ذكور
2. وحدة المؤشر: **%**
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأطفال المدمجين إناث وذكور،
4. طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر**:** منظومة المراكز المندمجة،
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:المراكز المندمجة
6. تاريخ توفر المؤشر:آخر السنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:السيدة جميلة بالطيب

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2022
المؤشر2.2.2.:نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا	%	6.5	9.13	18.4	10.29	11	11.5	12.5

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بالتدقيق في النتائج نلاحظ صعوبة عملية الإدماج وذلك يعود للعديد من الأسباب:

عجز المؤسسات على إيجاد حلول لإدماج الأطفال بعائلاتهم نظرا للظروف الصعبة التي تعيشها العائلة والتي تسبب تهديد للطفل.

- صعوبة الإدماج بسوق الشغل في السنوات الأخيرة.

4رسم بياني لتطور البرنامج:

1. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر 2022	تقديرات المؤشر لسنة 2021	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
المؤشر2.22.:نسبة الإدماج الاجتماعي للأطفال المتعهد بهم فتياتا وفتيانا	12.5.	11	-إعداد مشروع حياة خاص بكل طفل منذ قبوله بالمؤسسة - متابعة تقدم تنفيذ مشروع حياة الطفل - إعداد الطفل للادماج	

- متابعة إنجاز مشروع الحياة الخاص بكل طفل.
- مزيد متابعة وضعيات الأطفال المكفولين بمؤسسات الرعاية.
- دعم المهارات الحياتية للأطفال للتعويل على الذات وإدماجهم.

2. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- - تدعيم قدرات المتدخلين في عملية الإدماج وذلك ببرمجة دورات تكوينية.
- - توفير وسائل العمل لتسهيل عملية الإدماج (حسب النقائص المسجلة بكل مؤسسة).

بطاقة المؤشـــر:3.2.2

- **رمز المؤشر :3.2.2**
- **تسمية المؤشر:** ***نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين ببرنامج بالتعهد اللامؤسساتي*:**
- **تاريخ تحيين المؤشر**: **آخر السنة التربوية**

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:**الطفولة**
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: **حماية الأطفال وضمان حقوقهم**
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بحماية الأطفال فتياتا وفتيانا من جميع أشكال التهديد
4. تعريف المؤشر(توضيح المفاهيم): الرعاية بالعائلة هو برنامج يستهدف فقط الأطفال المقيمين بالمراكز المندمجة والذين تشكوا عائلاتهم عجزا ماديا وغير معرضين لأي حالة تهديد أخرى، يهدف إلى مرافقة العائلة (عائلة طبيعية أو بديلة) ومساعدتها على استرجاع دورها في الإحاطة بطفلها .
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) / مؤشر منتوج (Ind de produit)/ مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: **مؤشر جودة (qualité)، مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية (efficience)**
7. التفريعات:**(حسب الجهات)**

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

9. طريقة احتساب المؤشر: (عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع بالعائلة*100 / عدد الأطفال المقيمين بالمراكز المندمجة
10. وحدة المؤشر: **%**
11. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع بالعائلة،

12. طريقة تجميع المعطيات الاساسية لاحتساب المؤشر: منظومة المراكز المندمجة،
13. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:المراكز المندمجة
14. تاريخ توفر المؤشر:آخر السنة
15. القيمة المستهدفة للمؤشر:
16. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:السيدة جميلة بالطيب

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2022
المؤشر: 3.2.2.نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي	%	58	53	55	71	72	73	74

2.تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالتدقيق في النتائج نلاحظ أن ارتفاع النسبة سنة 2020 يعود إلى غلق بعض الوحدات بالإقامة على غرار وحدة الذكور بالمركز المندمج ببباردو وغلق وحدتي الحياة بالمركز المندمج ببنقردان (مشكل على مستوى البنية التحية للمؤسسة) كذلك غلق وحدتي حياة بالمركز المندمج بحفوز ويعود ذلك لعدم وجود إطارات تربوية ترغب في العمل الداخلي إضافة لتوقف الوزارة على انتدابات إطارات تربوية منذ سنة 2016 وهو ما ساهم في سعي فريق العمل بالمراكز المندمجة لإيجاد حلول بإدراج الأطفال المقيمين ببرنامج الإيداع العائلي شريطة توفر الشروط الضرورية للانتفاع ببرنامج المنصوص عليها بالمنشور عدد 5 لسنة 2012 الخاص بالإيداع العائلي، كما أن مجمل تقارير المتابعة الخاصة بالأطفال المنتفعين

بالإيداع العائلي تؤكد أن برنامج الإيداع العائلي يمكن من تحقيق التوازن النفسي للأطفال، لذلك فنسبة إرتفاع الأطفال المنتفعين بالإيداع العائلي يرتفع من سنة إلى أخرى.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

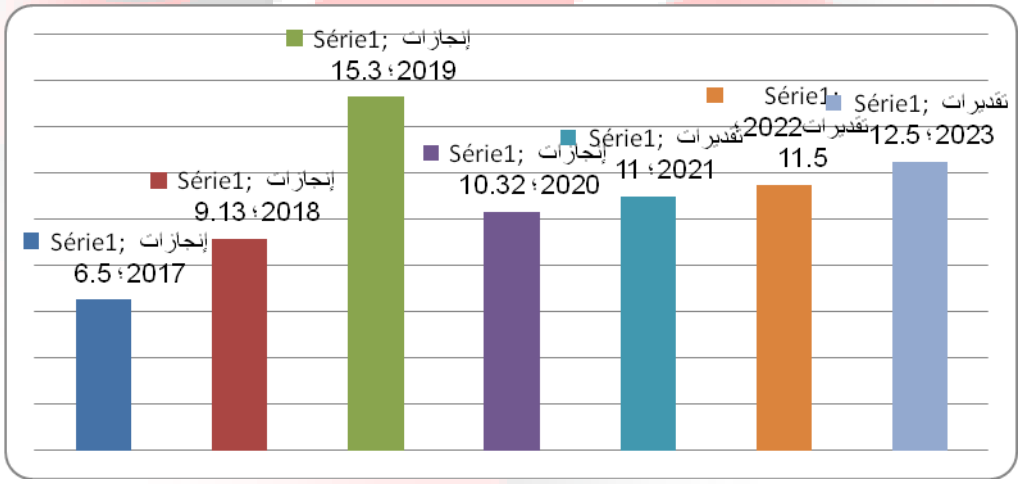

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021

المؤشر: 3.2.2. نسبة الأطفال في وضعيات الهشاشة المنتفعين بالتعهد اللامؤسساتي	سنة 2020 71	72	- إنجاز التقرير السنوي الخاص بالإيداع العائلي لسنة 2020. - زيارات متابعة للأطفال وعائلاتهم.	585 أد المنحة الجملية المسندة مدرجة بميزانيات المراكز المندمجة

5تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تدعيم قدرات المتدخلين في برنامج الإيداع العائلي وذلك ببرمجة دورات تكوينية.

- توفير وسائل العمل لمتابعة الأطفال المنتفعين ببرنامج الإيداع العائلي (حسب النقائص المسجلة بكل مؤسسة).

1- بطاقـات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج كبار السن

بطاقة المؤشـر 1.1.3: نسبة التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية

رمز المؤشر: 1.1.3

تاريخ تحيين المؤشر: أوت 2020.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج كبار السن.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة برنامج كبار السن (** وقاية وحماية ، إدماج ومشاركة).
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن.
4. **تعريف المؤشر:** يمكّن هذا المؤشر من تقييم مجهود الإدارة فيما يتعلق بالاستجابة لطلبات الإيواء بمختلف المراكز الراجعة لها بالنظر، حيث تعكس القدرة على الاستجابة لهذه الطلبات، الجهود المبذولة في التعهد بالوضعيات الاجتماعية وإيجاد الحلول الملائمة لها حسب خصوصية واحتياجات كل وضعية، وحسب طاقة استيعاب كل مؤسسة من حيث البنية الأساسية والأعوان المباشرين.
5. **نوع المؤشر:**مؤشر كمي .
6. **طبيعة المؤشر**:مؤشر نجاعة.
7. **التفريعات:** مؤسسات رعاية كبار السن.

II -التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الطلبات الجملي / عدد المطالب التي تم التعهد بعها وقبول إيوائها.
2. **وحدة المؤشر:** نسبة.
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** - العدد الجملي لطلبات الإيواء/ عدد المطالب التي تم قبولها .
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مراسلات الاتحاد والمندوبيات المتعلقة بطلبات الايواء/ مطالب المواطنين الراغبين في الايواء.

5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصائيات إدارية / الاتحاد/ المندوبيات / الجمعيات.
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل شهر.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** الرفع من نسبة التعهد بكبار السن بؤسسات الرعاية لتبلغ 80 % مع موفى سنة 2023.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

السيد حسان المرموري، رئيس مصلحة اليقظة والادماج الاجتماعي بإدارة كبار السن.

III -قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2020	تقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
المؤشر 3-1-3: نسبة التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية.		مؤشر جديد				**%60**	**%70**	**%80**

2. تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

1 -مؤشر جديد (بالنسبة إلى الانجازات).

2 -التعهد بكبار السن الفاقدين للسند والراغبين في الايواء والاستجابة إلى مطالبهم في صورة توفر الشروط المطلوبة والشغورات اللازمة بمؤسسات الرعاية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور نسبة التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية سنة 2021

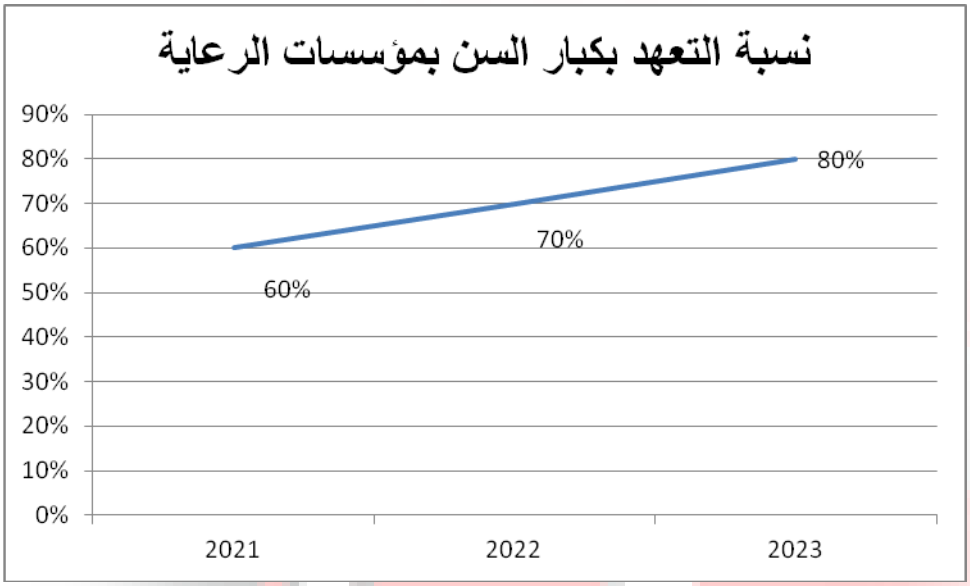

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

- التعهد بكبار السن المعوزين والعمل على الاستجابة إلى مطالبهم المتعلقة بالايواء بمؤسسات الرعاية.

- دعم لجان القبول بالإطار البشري المختص لدراسة الملفات الاجتماعية والصحية لطالبي الايواء.

- توفير أفضل ظروف الاقامة لفائدتهم وتعميم العمل بمقاربة مشروع حياة لكل مقيم.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تعدّد الهياكل المتدخلة في الايواء بمؤسسات الرعاية (الوزارة- الاتحاد- الجمعيات- ضغط السلط الجهوية والمحلية).

-محدودية طاقة الاستيعاب بمؤسسات الرعاية.

- نقص الموارد البشرية اللازمة بها بسبب تجميد الانتدابات منذ سنوات مما يؤثر على ضعف طاقة استيعاب بعض المؤسسات.

- غياب التكوين الاستهدافي للأعوان والاطارات العاملة بالمؤسسات.

بطاقة المؤشـر 3.1.3: نسبة كبار السن المنتفعين بخدمات القرب

رمز المؤشر: 3.1.3

تاريخ تحيين المؤشر: أوت 2020.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج كبار السن.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة برنامج كبار السن (** وقاية وحماية ، إدماج ومشاركة).
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن.
4. **تعريف المؤشر:** يمكن هذا المؤشر من متابعة نسبة تغطية الخدمات المقدمة لكبار السن بمحيطهم الطبيعي على المستوى الوطني ـ سواء في إطار الفرق المتنقلة أو الإيداع العائلي والتي تساهم في تيسير رعايتهم و الحفاظ على توزانهم النفسي وإعادة إدماجهم في الوسط الأسري وترسيخ قيم التضامن الاجتماعي .
5. **نوع المؤشر:**مؤشر كمي / نتائج .
6. **طبيعة المؤشر**:مؤشر نجاعة.
7. **التفريعات:** المسنين المعوزين بمقر إقامتهم (بالبيت)/ العائلات الكافلة لكبار السن

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مقيس (اعتمادا على قرارات صرف المنح واتفاقيات الشراكة المبرمة مع الجمعيات الجهوية والمحلية لرعاية المسنين المسيرة لفرق متنقلة).

2. **وحدة المؤشر:** كمي/ نسبة.
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ـ عدد المسنين المنتفعين بخدمات الفرق المتنقلة/** عدد كبار السن المكفولين لدى أسر حاضنة.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** التنسيق مع المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة / قرارات صرف المنحة/ اتفاقيات الشراكة .

5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**إحصائيات إدارية / ملفات التكفل التي حضيت بالموافقة / قرارات صرف المنح/ التقارير الثلاثية الواردة من المندوبيات الجهوية

6. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل شهربالنسبة إلى الايداع / كل ثلاثية بالنسبة إلى الفرق المتنقلة.

7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** الرفع من نسبة التغطية بالخدمات الرعائية الاجتماعية والصحية للمسنين المقيمين ببيوتهم والفاقدين للاستقلالية لتبلغ 7% من مجموع كبار السن ذوي الإعاقة (60 ألف مسن حسب احصائيات 2014) مع موفى سنة 2023.

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

السيدة هناء المهذبي، أخصائية نفسانية، رئيسة مصلحة الجمعيات والمنظمات بإدارة كبار السن.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1 -سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة كبار السن المنتفعين بخدمات القرب	نسبة	مؤشر جديد				%0.5	% 0.6	% 0.7

2 -تحليل وتعليق النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- مؤشر جديد بالنسبة إلى الانجازات.
- الرفع من نسبة التغطية بالخدمات الرعائية الاجتماعية والصحية للمسنين المقيمين ببيوتهم والفاقدين للاستقلالية الذاتية.
- الترفيع في عدد المسنين المكفولين لدى أسر حاضنة، وينتظر أن يتواصل هذا التطور خلال السنوات القادمة وبنسق هام خاصة في ظل الوعي المجتمعي المتنامي بالإحاطة بهذه الفئة.

3 -رسم بياني لتطور المؤشر:

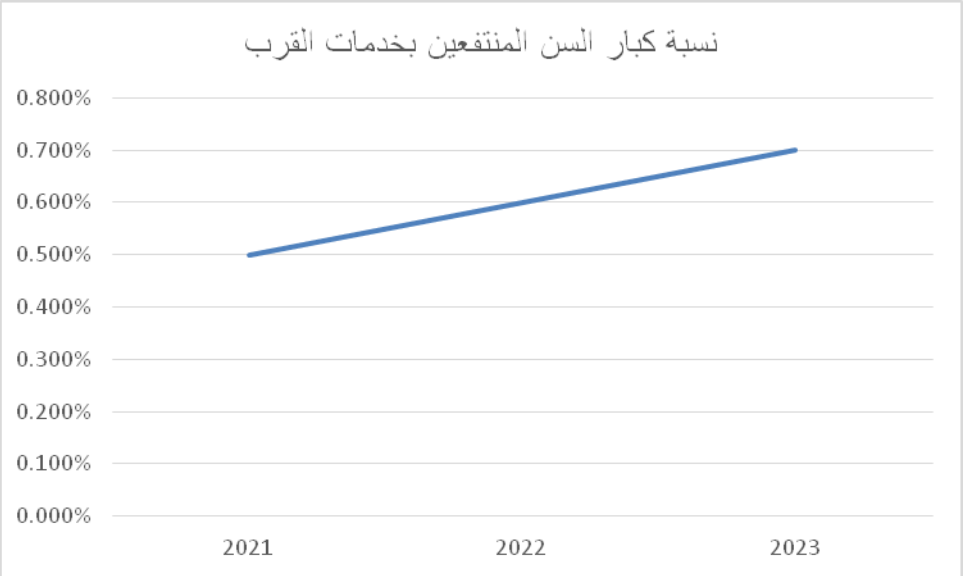

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

- تنظيم زيارات متابعة دورية لكبار السن المكفولين.
- إسناد منح للعائلات الكافلة عن طريق المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة.
- تنظيم دورات تكوينية موجهة لفائدة الأعوان المكلفين بملف كبار السن على مستوى الجهات.
- تنظيم ملتقيات توعوية وتحسيسية لاستقطاب عائلات راغبة في الكفالة بالتعاون والتنسيق بين الوزارة وهياكلها الجهوية والجمعيات العاملة في المجال.
- دعم الإمكانيات وتطوير وسائل عمل الفرق المتنقلة و الهتابعة الميدانية لأ نشطتها لمزيد تصويب تدخلاتها.
- إبرام اتفاقيات شراكة مع الجمعيات العاملة في المجال.
- تعاقد الجمعيات مع مختصين في المجالات المذكورة (أطباء-أعوان إحاطة حياتية- سواق).
- تفويض منح للمندوبيات الجهوية قصد صرفها للجمعيات الجهوية والمحلية المسيرة للفرق المتنقلة.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تدخل عديد الأطراف في تكوين ملفات الكفالة مما يؤثر سلبا على سيرورة الملف الإداري.
- صعوبة في استقطاب عائلات راغبة في الكفالة.
- ضعف الموارد الذاتية للجمعيات المسيرة للفرق المتنقلة.

تسمية المؤشر: نسبة التعهد بالإشعارات المتعلقة بحالات العنف المسلط على كبار السن على المستوى الوطني

رمز المؤشر1.2.3

تاريخ تحيين المؤشر:أوت 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج كبار السن
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة برنامج كبار السن** (وقاية، حماية ، إدماج ومشاركة)
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف وسوء المعاملة.**
4. **تعريف المؤشر:** يمكن هذا المؤشر من قيس مدى تفاعل الإدارة مع التشكيات والعرائض الواردة عليها من كبار السن في محيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية والمتعلقة بالتهديد وسوء المعاملة وإدراك مدى نجاعة تدخل الإدارة المركزية و الجهوية في معالجة والتعهد بكبار السن في وضعيات تهديد أو ضحايا العنف ضمن نطاق تدخلها.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :** إدارة كبار السن والمندوبيات الجهوية.

II -التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مقيس (عدد الاشعارات /عدد ضحايا العنف المتعهد بها).
2. **وحدة المؤشر:** النسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الاشعارات الواردة على الوزارة ومدى جديتها.
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد العرائض والشكاوي الكتابية والهاتفية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تم إشعار الوزارة وتعهدها بها.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عرائض المواطنين ومختلف وسائل التواصل الاجتماعي والهياكل ذات العلاقة واشعاراتهم.
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** سنوي.

7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** سنسعى إلى الاستجابة إلى نسبة مقدرة بـ 95% من عرائض وتشكيات كبار السن مع موفى سنة 2023.

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

السيد حسان المرموري، اخصائي اجتماعي، رئيس مصلحة اليقظة والإدماج بإدارة كبار السن.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة التعهد بالاشعارات المتعلقة بحالات العنف المسلط على كبار السن على المستوى الوطني	كمي	مؤشر جديد				%80	%85	%90

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- مؤشر جديد.

- تطور نسبة التعهد بالعرائض والشكايات مقارنة بالعدد الجملي لوضعيات العنف والتهديد التي تم إشعار الوزارة بها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:نسبة التعهد بحالات العنف المسلط على كبار السن التي تم الإشعار بها

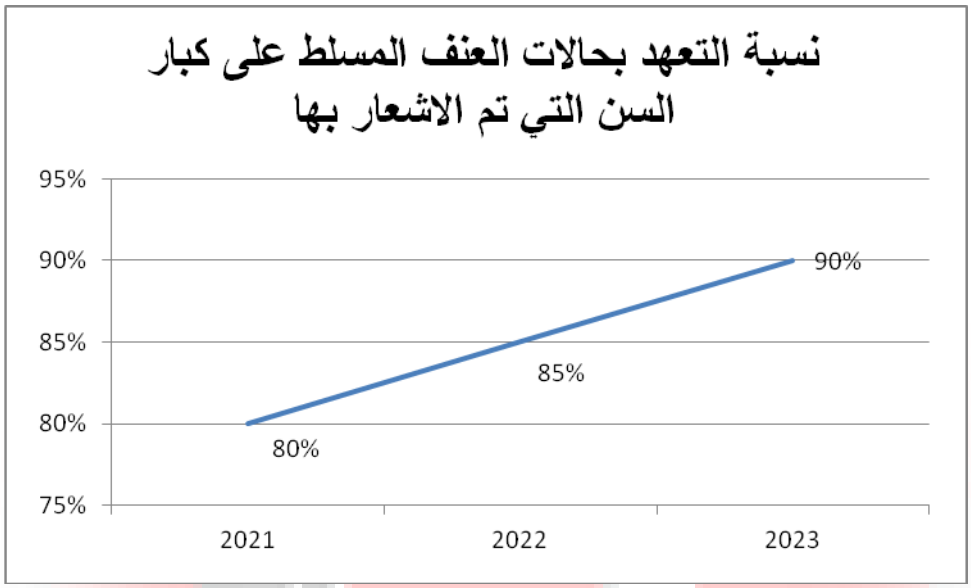

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

- التوعية والتحسيس بضرورة حسن معاملة كبار السن ومناهضة كل أشكال العنف ضدهم وذلك في إطار استراتيجية الاعلام والاتصال.
- تنظيم تظاهرات وطنية وجهوية بمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للتوعية بشأن إساءة معاملة كبار السن.
- تكوين الإطارات العاملة في مجال كبار السن حول المواضيع التالية:

1- تطبيقة إعلامية حول التعهد بالوضعيات الاجتماعية لكبار السن.

2- التنسيقيات الجهوية لإسعاف كبار السن في حالات التهديد.

3- أساليب التعهد بكبار السن في وضعيات التهديد.

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

3 مصداقية الاشعارات والعرائض الواردة على الوزارة وجديتها إذ قد ترد عرائض أو تشكيات في إطار تشفي وليس لها أساس من الصحة وبذلك لا يمكن التعهد بها وإيجاد حلول لها.

تسمية المؤشر: عدد النصوص التشريعية والترتيبية (الجديدة) ذات العلاقة بحماية كبار السن

رمز المؤشر2.2.3

تاريخ تحيين المؤشر:أوت 2019

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج كبار السن
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: قيادة برنامج كبار السن (** وقاية، حماية ، إدماج ومشاركة)
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: حماية كبار السن نساء ورجالا من كل أشكال العنف وسوء المعاملة.**
4. **تعريف المؤشر:** يمكن هذا المؤشر من تحصين حقوق كبار السن عبر إصدار نصوص قانونية وأوامر ترتيبية تجرّم ممارسة العنف وكل أشكال سوء المعاملة ورصد حالات كبار السن في وضعيات التهديد والعنف المسلط على كبار السن.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :** إدارة كبار السن.

II -التفاصيل الفنية للمؤشر

9. طريقة احتساب المؤشر: مقيس (النصوص القانونية المُصاغة والتي تمت مراجعتها).

10.وحدة المؤشر: كمي

11.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مشاريع القوانين والاوامر الترتيبية المصادق عليها.

12.**طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤش ر:** عدد النصوص القانونية الصادرة بالرائد الرسمي.

13.**مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** القوانين الوطنية والمقارنة.

14.تاريخ توفّر المؤشر : سنوي.

15.**القيمة المستهدفة للمؤشر:** سنسعى إلى مراجعة المنظومة التشريعية الخاصة بكبار السن وتطويرها بما يضمن حماية حقوقهم مع موفى سنة 2023.

16.**المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

السيدة إيمان بالشيخ، مديرة كبار السن

III - قراءة في نتائج المؤشر

8. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
عدد النصوص التشريعية والترتيبية (الجديدة) ذات العلاقة بحماية كبار السن	كمي	مؤشر جديد				1	3	5

9. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- مؤشر جديد.
- تطوير المنظومة التشريعية الخاصة بكبار السن بما يضمن حماية حقوقهم مقارنة بالسنوات الماضية.

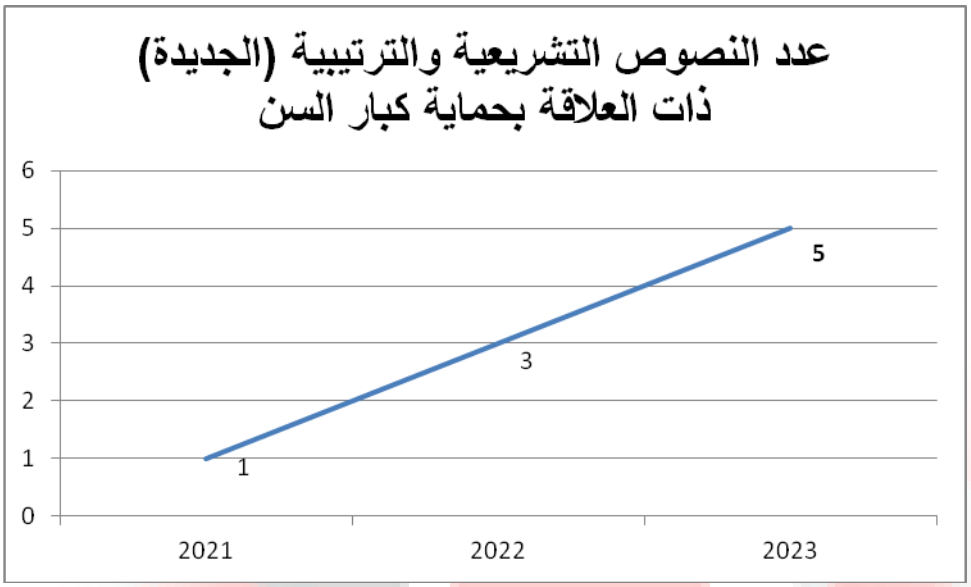

10.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

- إصدار مجلة كبار السن.
- مراجعة النصوص القانونية الجارية.
- تنظيم حملات توعوية لدعم ومناصرة مشروع المجلة.
- مراجعة المناشير التي تعطي أولوية نفاذ لكبار السن إلى خدمات المرفق العمومي .

11.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- صعوبة في تطبيق المناشير والنصوص القانونية الجاري بها العمل.
- طول الاجراءات المتعلقة بالمصادقة على مشاريع القوانين.

بطاقة المؤشـر 1.3.3: نسبة تطور عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن

رمز المؤشر: 1.3.3

تاريخ تحيين المؤشر: أوت 2020.

I -الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج كبار السن.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** قيادة برنامج كبار السن (وقاية، حماية ، إدماج ومشاركة)
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم إدماج كبار السن في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية**
4. **تعريف المؤشر:** يرمي هذا المؤشر إلى ضبط عدد رواد ومنخرطي النوادي النهارية إلى جانب قيس مدى انخراط كبار السن والمتقاعدين في أنشطة النوادي النهارية بما يساهم في إدماجهم في المجتمع ووقايتهم من العزلة الاجتماعية وضمان صحة نفسية جيدة لهم، بالإضافة إلى مساعدة الأسر على تأمين الخدمات اليومية لمسنيها أثناء فترات تغيبها للعمل أو للدراسة.
5. **نوع المؤشر:** كمي / نتائج.
6. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة
7. **التفريعات** الجمعيات العاملة في مجال كبار السن.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مقيس.
2. **وحدة المؤشر:** كمي.
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: - اتفاقيات الشراكة.**
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب : التنسيق مع المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة / التقارير وزيارات المتابعة- تقارير الجمعيات المسيرة لنوادي نهارية.**
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**احصائيات ادارية.
6. **تاريخ توفّر المؤشر :** سنوي.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** الترفيع في نسبة رواد النوادي النهارية لبلوغ 20% من مجموع كبار السن القادرين على مواصلة النشاط مع موفى سنة 2023.

8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

السيد خالد المطوسي، أخصائي إجتماعي رئيس- كاهية مدير بإدارة كبار السن.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة تطور عدد المنخرطين بالنوادي النهارية لكبار السن	نسبة	مؤشر جديد				% 5	% 7	% 10

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- **بالنسبة للإنجازات :مؤشر جديد**
- **تقديرات الإنجازات:**

من المنتظر ارتفاع نسبة كبار السن المنخرطين في النوادي النهارية نظرا للإرتفاع المتواصل لعدد كبار السن والمتقاعدين القادرين على مواصلة النشاط .

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

تطور عدد كبار السن المنخرطين بالنوادي النهارية

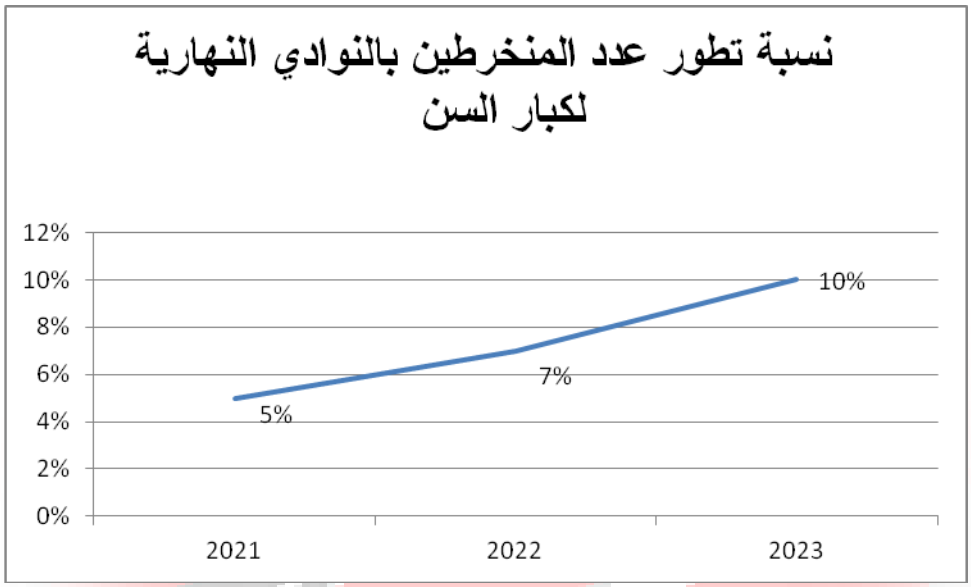

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:**

- إصدار كراس شروط إحداث و تسيير نوادي نهارية لكبار السن.
- دعم أنشطة النوادي النهارية وتنمية قدرات روادها وتنويع أنشطتها من أجل غرس روح المبادرة لديهم.
- إحداث نوادي نهارية في الجهات ذات الأولوية التنموية.

5. **تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :**

- عزوف المتقاعدين وكبار السن عن الانخراط في النوادي النهارية.
- غياب الحوافز التي تشجع كبار السن على الانخراط في النوادي النهارية.
- هشاشة المأسسة بالنسبة إلى بعض النوادي النهارية المحدثة.

بطاقة المؤشـر 2.2.3: نسبة الكفاءات المنخرطة بالسجل والموظفة في خدمة التنمية

رمز المؤشر: 2.3.3

تاريخ تحيين المؤشر:أوت 2019

I -الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:برنامج كبار السن**
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:قيادة برنامج كبار السن** (وقاية، حماية ، إدماج ومشاركة).
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم إدماج كبار السن في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية**
4. **تعريف المؤشر:** سيمكّن هذا المؤشر من قيس مدى انخراط كبار السن والمتقاعدين في النشاط التطوعي والعمل التنموي للبلاد، علما وأن عدد المتقاعدين حاليا يفوق 700 ألف متقاعدا وهو عدد مرجّح للارتفاع مما يدعو إلى التركيز على هذه الشريحة من المجتمع وتوظيف خبراتها والاستفادة من مهاراتها خاصة قي ظل تغير الملامح الثقافية وارتفاع مستوى التحصيل العلمي والتطور الكبير للمهارات في صفوف هذه الفئة مما يجعلها تمثل خزانا للخبرات.
5. **نوع المؤشر: مؤشر كمي / نتائج**
6. **طبيعة المؤشر:مؤشر نجاعة**
7. **التفريعات:** وزارة المراة والاسرة وكبار السن / الجمعيات/ المنظمات الوطنية والدولية

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: مقيس**
2. **وحدة المؤشر: كمي**
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** - عدد كبار السن المنخرطين في سجل الكفاءات
   - عدد العقود المبرمة بينهم وبين المؤسسات \او الجمعيات
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب :** التطبيقة الإعلامية/عدد العقود الممضاة

5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**إحصائيات إدارية
6. **تاريخ توفّر المؤشر : سنوي**
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** توظيف قدرات وكفاءات نسبة قدرها 20 % من مجموع المنخرطين بالسجل مع موفى سنة 2023.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**
9. السيد خالد المطوسي، أخصائي إجتماعي رئيس- كاهية مدير بغدارة كبار السن.

III -قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
- **نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية**	نسبة	**مؤشر جديد**				%15	% 18	% 20

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بالنسبة للإنجازات :مؤشر جديد
- التقديرات:

في إطار تفعيل قانون التطوع ينتظر أن يرتفع عدد الكفاءات المنخرطة بالسجل الوطني والتي سيتم توظيفها فعليا في خدمة الشأن العام مقارنة بالسنوات الماضية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

نسبة الكفاءات الموظفة في خدمة التنمية من جملة المنخرطين بسجل الكفاءات

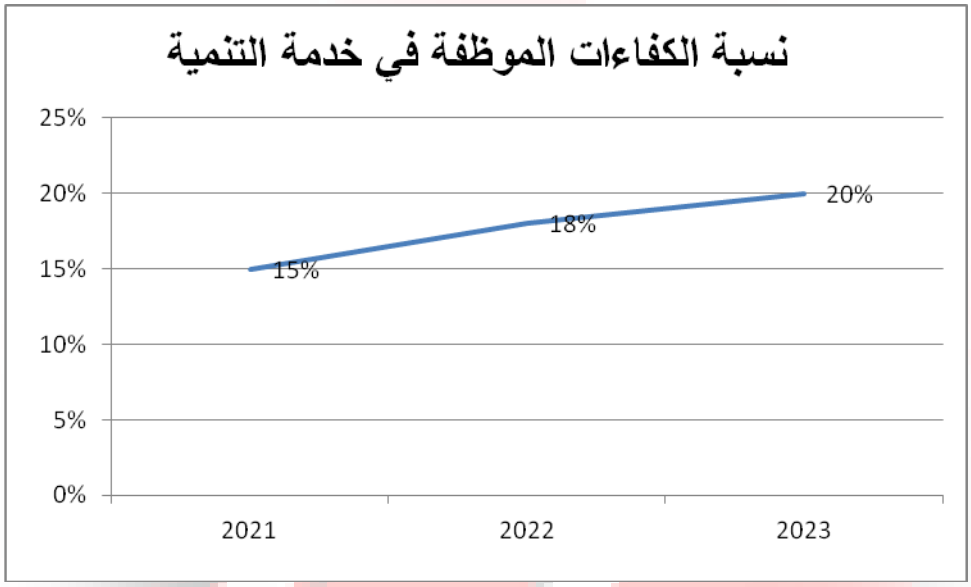

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

- التنسيق مع مختلف الهياكل الحكومية والمؤسسات العمومية ومكونات المجتمع المدني لإعداد قاعدة بيانات وطنية تضم كفاءات كبار السن والمتقاعدين لترغيبهم في الإنخراط في سجل الكفاءات.
- مواصلة العمل على توظيف الكفاءات المنخرطة من كبار السن بوضعهم على ذمة الجمعيات والمؤسسات العمومية والخاصة والمنظمات الدولية.
- تحيين التطبيقة الاعلامية المتعلقة بالسجل.
- إعداد مشروع عقد تطوع خاص بفئة كبار السن.

5. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- عدم توفر بحوافز مالية للكفاءات المتطوعة (منحة التنقل).
- عزوف الكفاءات عن الانخراط بالسجل.
- صعوبة النفاذ أو التسجيل عبر التطبيقة.
- ضعف التنسيق بين الهياكل ذات العلاقة للاستفادة من خبرات الكفاءات المنخرطة بالسجل.

بطاقة عدد 1: بطاقة فاعل عمومي:

الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

البرنامج كبار السن:

1/ تعريف الفاعل العمومي:

تأسس الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي في 06 جوان 1964 وتحصل على تأشيرة كاتب الدولة للداخلية تحت عدد 3645 بتاريخ 9 اوت 1964. وهو شبكة من الجمعيات المهيكلة مركزيا وجهويا ومحليا خاضعة إلى مرسوم عدد 88 لسنة 2011 اكتسبت خصوصية في جمعها بين الصيغة الجمعياتية ودورها كآلية تعاضد مجهودات الدولة في المجال الاجتماعي والتنموي.

- **النشاط الرئيسي:** تقديم خدمات اجتماعية للنهوض بالفئات الاجتماعية الهشة لمعاضدة مجهودات الدولة في المجال الاجتماعي والتنموي.

كما تتمثّل مهمّة الاتّحاد التّونسي للتّضامن الاجتماعيّ حسب نظامه الأساسيّ خاصّة في:

- تنمية شعور التّضامن بين مختلف فئات المجتمع
- إذكاء روح التطوع لفائدة ضعفاء الحال .
- إفساح مجال البذل لذوي البرّ والإحسان.
- المساهمة في إرساء سياسة شاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- المساهمة في إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية في ميدان التضامن الاجتماعي بالتعاون مع مختلف المؤسسات والمنظمات التي لها أغراض مماثلة.
- إرساء وتسيير المؤسسات ذات الطابع الوطني التي تخدم أهدافه.
- التنسيق والرصد والتقييم لنشاط كل الجمعيات والهياكل المنخرطة بالاتحاد.

- جمع التبرعات داخل البلاد وخارجها وفقا للتراتيب الجاري بها العمل.
- توظيف موارد الاتحاد لحماية الفئات المعوزة والضعيفة والنهوض بها وللمساهمة في بعث مواطن رزق او تحسينها لفائدة ضعفاء الحال.
- مساعدة المسنين وذوي الإحتياجات الخاصة للحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية مع الجهات الفنية المتخصصة .
- المساهمة في عمليات الإغاثة عند حدوث كوارث.

يشرف الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي على تسيير 12 مؤسسة بعدد من ولايات الجمهورية (منوبة- قرمبالية-منزل بورقيبة- باجة- جندوبة- الكاف- القيروان- القصرين- سوسة- صفاقس- قفصة- قمرت).

تتكفل هذه المؤسسات بتوفير جملة من الخدمات الرعائية الشاملة للمقيمين بها من مأكل و مشرب و ملبس و علاج و تنشيط و ترفيه و كل ما من شأنه تهيئة المناخ النفسي المناسب و توفير سبل الراحة الممكنة.

- **ترتيب الفاعل العمومي**: 01
- **مرجع الإحداث** : تأشيرة كاتب الدولة للداخلية عدد 3645 بتاريخ 9 أوت 1964
- **مرجع التنظيم الإداري والمالي**:

- المرسوم عدد 88 لسنة 2011 مؤرخ في 24 سبتمبر 2011 يتعلق بتنظيم الجمعيات.
- - أمر عدد 5183 لسنة 2013 مؤرخ في 18 نوفمبر 2013 يتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.
- أمر حكومي عدد 568 لسنة 2016 مؤرخ في 17 ماي 2016 يتعلق بإتمام الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.
- قرار السيد رئيس الحكومة مؤرخ في 26 مارس 2018 يتعلق بضبط قائمة الجمعيات المنصوص عليها بالفصل 25 مكرر من الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات.
- الأمرعدد2020 لسنة 2003 المؤرخ في 22 سبتمبر 2003 المتعلق بضبط مشمولات وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة.
- -القانون عدد 114 لسنة المؤرّخ في 31 أكتوبر 1994 المتعلّق بحماية المسنّين.

- أمر عدد 1017 لسنة 1996 مؤرّخ في 27 ماي 1996 يتعلق بضبط شروط الإيواء بمؤسّسات رعاية المسنين.
- منشور السيد الوزير الأول عدد 31 بتاريخ 18 سبتمبر 2006 والمتعلق بإعداد عقود البرامج وعقود الأهداف .
- منشور السيد رئيس الحكومة عدد 14 بتاريخ 16 افريل 2018 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019.

- **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي** : اتفاقية شراكة أبرمت ف ي 10 جويلية 2019.

2/ إطار الأداء :

1. الإستراتيجية العامة :

إستراتيجية الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي	ما يوافقها من استراتيجية برنامج كبار السن
1- المساهمة في إعداد وتنفيذ الخطة الوطنية في ميدان التضامن الاجتماعي بالتعاون مع مختلف المؤسسات ذات الأغراض المماثلة	- دعم رعاية كبار السن سواء في محيطهم الطبيعي أو بمؤسسات الرعاية
2- النهوض بالخدمات الاجتماعية والصحية والنفسية للفئات المستهدفة بنشاط الاتحاد	
3- المساهمة في إرساء سياسة شاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني	- تثمين كفاءات كبار السن دون تمييز بين الرجال و النساء و تمكينهم من المشاركة في الحياة العامة و في مسيرة التنمية بما يضمن لهم شيخوخة نشيطة

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامـــج :

- ❖ إيواء المسنين وتـأمين الإقامة اللائقة من مأكل وملبس بالإضافة الى تقديم اوجه الرعاية الاجتماعية والثقافية والصحية والترفيهية التي تتيح لكبار السن التوافق النفسي وتساعدهم على التكيف الاجتماعي مما يوفر لهم الراحة والطمأنينـــــــة.
- ❖ تدعيم نشاط الجمعيات العاملة في هذا الميدان وتنمية مواردها

- وضع مشروع حياة إفرادي لكل مقيم عبر تثمين دوره والاستفادة من خبرته وتجاربه
- تحسين الخدمات الرعائية المطلوب توفيرها

3. أهم الأهداف والأولويـــــات :

الأولوية الأولى : تمتيع كل المسنين دون تمييز بخدمات الوقاية والحماية الاجتماعية بما يضمن لهم العيش الكريم.

الاولوية الثانيــة : تطوير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية والترفيهية بما يستجيب لخصوصياتهم.

الهدف الاستراتيجي الأول : تحسين ظروف العيش بمؤسسات الرعاية.

الهدف الاستراتيجي الثاني : الرفع من جودة الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية لكبار السن.

4. مؤشرات قيس الأداء واهم الأنشطة:

- توفير الرعاية الكاملة لكبار السن المقيمين بمختلف المؤسسات التابعة للاتحاد
- حماية المقيمين بمؤسسات الرعاية من كل أشكال العنف وسوء المعاملة.
- تكوين الإطار المشرف على كبار السن بالمؤسسات الرعائية.

المؤشرات الخاصة بالاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعـي :

1 – عدد مشاريع الحياة التي حققت اهدافهـــا :

الهدف : ضمان ظروف عيش ملائمة لكبار السن

مؤشر قيس الاداء	الوحدة	الانجـــــــازات			التقديـــــرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد "مشاريع الحياة" التي حققت أهدافها	عدد	مؤشر جديـــــد			34	40	50	60

2- نسبة التغطية بالموارد البشرية للمسن الواحد :

مؤشر قيس الاداء	الوحدة	الانجـــــــازات	التقديـــــرات

نسبة التغطية بالموارد البشرية للمسن الواحد	النسبة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
		48.91	56.56	49.74	55.73	60	65	70

3- نسبة انجاز المشاريع المدرجة بعقد القدرة على الاداء :

مؤشر قيس الاداء	الوحدة	الانجـــــــازات			تقديرات وانجازات	التقديـــــرات		
		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة انجاز المشاريع المدرجة بعقد القدرة على الاداء	نسبة	مؤشر جديـــــد				75	80	85

3/ الميزانية:

تقديم عام لميزانية الفاعل العمومي للسنة المالية 2020 :

أسندت وزارة المرأة والأسرة وكبار السن منحة بعنوان سنة 2020 قدرها 14200 أد:

- منحة تسيير مؤسسات الرعاية: 2200 أد.
- منحة تأجير أعوان مؤسسات الرعاية: 12000 أد.

❖ ميزانية التصرف :

ع/ر	الجهـــة	الاعتماد المصادق عليه خلال سنة2020	
		منحة الدولة	من الموارد الذاتية
1	منوبـــــة	400 000,000	**180 924,000**
2	قرمباليـــة	154 500,000	**46 900,000**
3	م.بورقيبـــة	190 000,000	**30 538,000**
4	باجـــة	162 000,000	**30 877,000**

5	جندوبـــة	152 000,000	**38 498,000**
6	الكـــاف	121 000,000	**30 706,000**
7	القيــروان	130 000,000	**54 455,000**
8	سوســـة	162 500,000	**76 978,000**
9	صفاقــس	100 000,000	**100 000,000**
10	القصريــن	137 000,000	**28 547,000**
11	قفصـــة	91 000,000	**43 404,000**
12	قمرت	380 000,000	**139 074,000**
13	سيدي بوزيد *	20 000,000	-
المجمـــــــوع		**2 200 000,000**	**800 901,000**

❖ **التجهيز :**

ع/ر	مؤسسة الرعاية بـ	**الكلفة التقديرية الجملية**
1	منوبـــة	**180.000 د**
2	قرمباليـــة	**160.000 د**
3	م.بورقيبـــة	**120.000 د**
4	باجـــة	**95.000 د**
5	جندوبـــة	**80.000 د**
6	الكـــاف	**90.000 د**
7	القيــروان	**60.000 د**
8	سوســـة	**120.000 د**

9	صفاقــس	-
10	القصريــن	-
11	قفصـــة	**100.000 د**
12	قمرت	**115.000 د**
13	سيدي بوزيد	**380.000 د**
المجمـــوع		**1.500.000**

❖ **ميزانية الاستثمار بعنوان سنة 2020 :**

ع/ر	مؤسسة الرعاية	**الاعتماد تعهد**	**الاعتماد دفعا**
1	منوبـــة	**1.000.000 د**	**250.000**
2	قرمباليـــة	**350.000 د**	**100.000**
3	السند بنزرت	**350.000 د**	**100.000**
4	باجـــة	**250.000 د**	**250.000**
5	جندوبـــة	-	-
6	الكـــاف	-	-

7	القيــروان	300.000 د	100.000
8	سوســـة	370.000 د	100.000
9	صفاقــس	-	-
10	القصريــن	1.000.000	200.000
11	قفصـــة	135.000 د	100.000
12	قمرت	278.000 د	278.000
13	سيدي بوزيد	100.000 د	100.000
المجمـــــوع		4.133.000	1.578.000

❖ **ميزانية مؤسسات رعاية كبار السن المتأتية من وزارة المراة والاسرة وكبار السن بعنوان سنة 2021:**

الـوحـدة : أد

البيان	البرنامج		الاعتماد الموزع
نفقات التدخل	14200أد		
المنحة المسندة إلى الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي	تأجير أعوان مؤسسات الرعاية	12.000	14.200
	تسيير مؤسسات الرعاية	2.200	

الاستثمار	2500 أد	تعهد	دفع
	دراسات واختبارات بمؤسسات رعاية كبار السن بالكاف، قفصة، قرمبالية. تكاليف دراسة تركيز الالواح الشمسية بمختلف مؤسسات الرعاية.	500 أد	100 أد
	صيانة شاملة لمؤسسة رعاية كبار السن بجندوبة (جديد).	200 أد	200 أد (ج)
	تهيئة مركز رعاية كبار السن بقرمبالية (متواصل).	-	250
	تهيئة الفضاء الخارجي (السور) لمركز رعاية كبار السن بالقيروان.	250 أد	200 (م) + 100 (ج)
	تهيئة مركز رعاية كبار السن بسوسة.	-	200 (م)
	تجهيز المراكز	**690 أد**	**690 (ج)** **760 (م)**
	المجموع	**1640 أد**	**2500 أد**

9- بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج

القيادة والمساندة

بطـاقة المـؤشـــر: إنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة

رمز المؤشر :09 / 01 / 01

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة

5 -البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة

2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية
3. تعريف المؤشر: نسبة إنجاز القرارات وتوصيات لجان القيادة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
5. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience
6. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد لجان القيادة / عدد إجتماعات لجان القيادة/عدد القرارات و التوصيات التي تم إصدارها من قبل لجان القيادة
2. وحدة المؤشر: النسبة المئوية %
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد لجان القيادة و دورية الإجتماعات وعدد القرارات التي تم إتخاذها ونسبة تنفيذها
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد محاضر الجلسات المنبثقة عن إجتماعات لجان القيادة و جداول المتابعات الدورية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد محاضر الجلسات المنبثقة عن إجتماعات لجان القيادة و جداول المتابعات الدورية.

بطـاقة المـؤشـــر: التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة

رمز المؤشر :09 / 01 / 02

تسمية المؤشر: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة

III - الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة

6 -البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة

7. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية

تعريف المؤشر: نسبة التطور السنوي للاستجابة لمطالب النفاذ للمعلومة

8. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)

9. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience

10.التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية)

IV - التفاصيل الفنية للمؤشر

6. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد مطالب النفاذ للمعلومة / عدد الإجابات المقدمة لطالبي النفاذ للمعلومة /عدد القضايا

7. وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

8. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مطالب النفاذ للمعلومة / عدد الإجابات المقدمة لطالبي النفاذ للمعلومة /عدد القضايا

9. المؤشر: عدد مطالب النفاذ /عدد المطالب التي تمت الإستجابة لها/عدد القضايا

10.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مطالب النفاذ المسجلة

بطـاقة المـؤشـــر: نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

رمز المؤشر :09 / 01 / 03

تسمية المؤشر: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

V - الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة

7 -البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة

2.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية

تعريف المؤشر: نسبة نشر التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة للعموم

3.نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)

4.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience

5.التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية)

VI - التفاصيل الفنية للمؤشر

6.طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة الموضوعة للعموم / عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة او التي تكون وجوبا موضوعة و منشورة للعموم.

7.وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

8.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة /عدد التقارير والوثائق الخاصة بالمهمة والتي تكون وجوبا موضوعة و منشورة للعموم.

9.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية

10.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد التقارير و الوثائق المنشورة للعموم

بطـاقة المـؤشـــر4: المؤشر: رقمنة الخدمات الإدارية

رمز المؤشر :04 / 01 / 09

تسمية المؤشر: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية

VII -الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة

8 -البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة

11.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ضمان حوكمة المهمة والبرامج العمومية

تعريف المؤشر: نسبة رقمنة الخدمات الإدارية

12.نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)

13.طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية efficience

14.التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية)

VIII -التفاصيل الفنية للمؤشر

11.طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الخدمات على الخط / عدد مستخدمي العمل عن بعد

12.وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

13.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الخدمات على الخط / عدد مستخدمي العمل عن بعد

14.المؤشر: عدد الخدمات على الخط / عدد مستخدمي العمل عن بعد

15.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الخدمات على الخط / عدد مستخدمي العمل عن بعد

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة انجاز كتلة الأجور

المؤشر1.2.9

تسمية المؤشر: نسبة انجاز لكتلة الأجور

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2019

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة والتنسيق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد التصرف في الموارد البشرية لضمان ملائمة الاختصاصات للحاجيات مع تدعيم المهمة بالموارد البشرية الكفؤة وضمانا للمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الفئات.
4. تعريف المؤشر: الاعتمادات المنجزة مقارنة بالعتمادات المرصودة
5. نوع المؤشر:مؤشر قيس الأداء
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات : مركزي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : الاعتمادات المنفذة قاسم الاعتمادات المرصودة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الميزانية)

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية

6. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر : تحليل مدى تطابق التقديرات الخاصة بكتلة الأجور مع الانجازات الفعلية وتحليل الأسباب والفوارق

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة الاعتمادات المنجزة لكتلة الأجور	%	89	89	90	92	95	96	97

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن نسبة الانجاز الخاصة باعتمادات التأجير تعتبر معقولة وتعكس أن تحديد الحاجيات كان مبنيا على الانجازات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المتوقعة. علما وأنه، وفي كل سنة، يتم تحديد الحاجيات من سد الشغورات المختلفة عن طريق النقل والإلحاق دون أن تتمكن الوزارة من تحقيق هذا الهدف نظرا لعزوف الموظفين عن الالتحاق بالوزارة ومصالحها الجهوية باعتبار أن الوزارة ومقارنة ببقية الوزارات لا تمنح منحا خصوصية مما أدى إلى مغادرة أعوانها تدريجيا من جهة وعدم إمكانية تعويضهم من جهة ثانية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

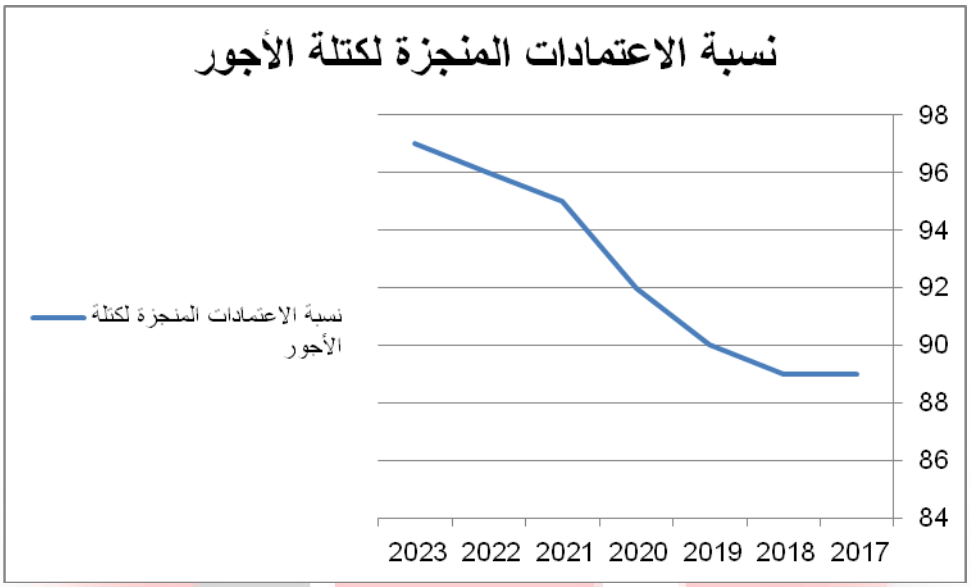

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة الاعتمادات المنجزة لكتلة الأجور	% 100	%95	الضبط الدقيق لمختلف الحاجيات استنادا إلى قائمات مرجعية والأخذ بعين الاعتبار جميع العناصر المتغيرة والمتوقعة خلال السنة المعنية بالتقدير مع الاستئناس بالانجازات السابقة	القيادة والمساندة والتنسيق	122784

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

العناصر المتغيرة والمتعلقة بالتأجير لا يمكن التنبؤ بها عند انجاز التقديرات خاصة المتعلقة بالنقل ومطالب الإلحاق والإحالة على عدم المباشرة الخاصة وكذلك الوفايات المستجدة في السنة المالية هذا بالإضافة إلى التدابير الاستثنائية التي يمكن أن تحدث وسط السنة (انتداب الأعوان العرضيين، تسوية وضعيات خاصة، انتداب من طالت بطالتهم، صدور أوامر خاصة بأسلاك خصوصية أو ترقيات استثنائية ذات مفعول رجعي هام ....)

بطـاقة المـؤشـــر:نسبة انجاز ميزانية المهمة

المؤشر1.3.9: نسبة انجاز ميزانية المهمة

تسمية المؤشر: نسبة انجاز ميزانية المهمة

تاريخ تحيين المؤشر: عند إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة والتنسيق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف وتجنب تسجيل متخلدات وديون .
4. تعريف المؤشر: متابعة انجاز الميزانية بجميع برامجها واقسامها وتقييم الانجازات مقارنة بالتقديرات
5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
7. التفريعات: مركزي وجهوي (اعتمادات مركزية ومفوضة ومحالة)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : النسبة المائوية لانجاز ميزانية المهمة بمختلف برامجها(طفولة ومراة وأسرة وتكافؤ الفرص وكبار السن وقيادة ومساندة) ومختلف أقسامها (تأجير وتسيير وتدخل واستثمار) مع المتابعة الدورية للنسب المذكورة (الاعتمادات المنفذة قاسم الاعتمادات المرصودة)
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومتي أدب وأمد

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (المنظومة المعلوماتية لمتابعة الميزانية والجداول الدورية المنجزة عند تحيين البرمجة السنوية للنفقات وعند تحويل الاعتمادات للمؤسسات تحت الإشراف)

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية

6. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر : تحليل مدى تطابق التقديرات الخاصة بكتلة الاجور مع الانجازات الفعلية وتحليل الأسباب والفوارق

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة الاعتمادات المنجزة لكتلة الأجور	%	98	99	91	80	95	96	97

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن نسبة الانجاز المتوقعة للسنة المالية الحالية 2020 ستكون ضعيفة نوعا ما مقارنة بالسنوات السابقة وذلك يعود أساسا إلى:

- التأخير الحاصل للمصادقة على البرمجة السنوية الأولية للنفقات وكذلك التحيين
- التأخر الكبير في إصدار قرار الرقابة المعدلة والذي تمت موافاة الوزارة به أواخر شهر سبتمبر 2020.
- التغيير الحكومي المتسارع بتعيين ثلاث وزيرات في ظرف ستة أشهر.

- شغور منصب المدير العام للمصالح المشتركة منتصف شهر أوت والتأخير الحاصل في صدور القرارات الخاصة بالتفويض في الإمضاء لمعوضه.
- إعطاء الأولوية للمتخلدات وما انجر عنه من تأخير في التعهد ببقية النفقات.
- جائحة الكوفيد 19 وما ترتب عنه من توقف السفر والتدابير الخاصة بالبروتوكول الصحي والذي سيكون له تأثير كبير على النفقات المتعلقة بالمهمات ومصاريف التنقل والتكوين والتظاهرات .

1. رسم بياني لتطور المؤشر:

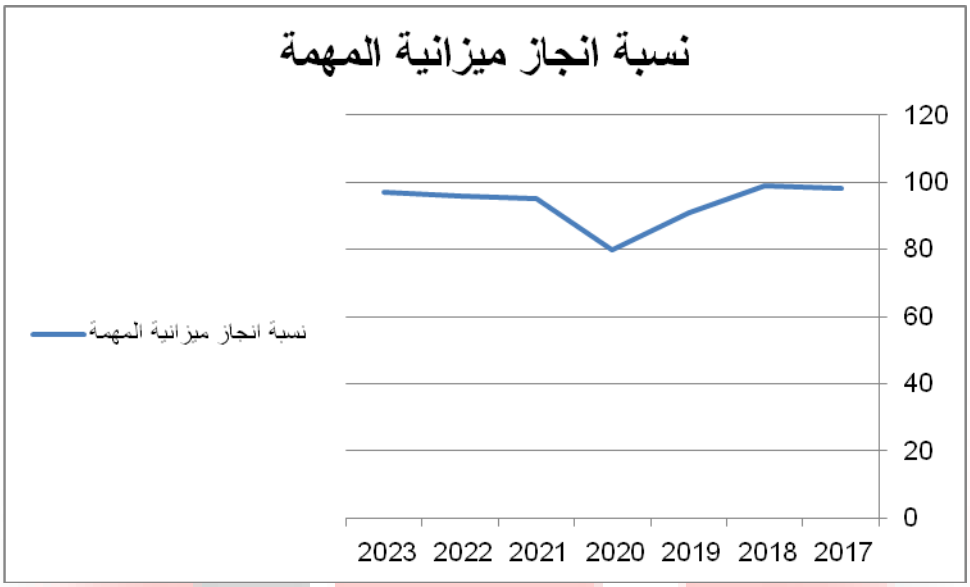

2. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة انجاز ميزانية المهمة	% 100	%95	-العمل على احترام الآجال الخاصة بانجاز البرمجة الأولية للنفقات والتحيينات الخاصة بها. -التوصل بقرار الرقابة المعدلة على أقصى تقدير في شهر مارس من سنة 2021 -العمل على تحويل الاعتمادات الخاصة بالمؤسسات تحت الإشراف في مفتتح السنة	القيادة والمساندة والتنسيق	196400

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إن تحقيق التوازن في ميزانية المهمة يصطدم بمعوقات عديدة أهمها:

- عدم احترام البرمجة السنوية للنفقات وما ينجر عنها من تعطيل على مستوى تنفيذ الميزانية
- طول إجراءات إبرام الصفقات العمومية خاصة عند إعادة عرضها مرات متتالية على اللجان المختصة إضافة إلى عدم احترام أجال الفرز الفني والمالي وإصدار تقارير المشتري العمومي.
- عدم التحكم في إجراءات التوصل بقرار الرقابة المعدلة باعتبار تدخل مصالح خارجية عن المهمة.
- ضعف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة إدارة الشؤون المالية ومغادرة العديد من أعوانها مما يعيق التنفيذ الجيد للميزانية في ظل تكليف عدد قليل من الأعوان بمهام عديدة.

بطـاقة المـؤشـــر :نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

المؤشر2.3.9:

تسمية المؤشر: نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

تاريخ تحيين المؤشر: 31ديسمبر من كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة والتنسيق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف
4. تعريف المؤشر: تطور حجم برنامج القيادة والمساندة
5. نوع المؤشر:مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
7. التفريعات: مركزي وجهوي (اعتمادات مركزية ومفوضة ومحالة)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : ميزانية البرنامج مقارنة بميزانية المهمة
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومتي أدب وأمد

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر تقرير سنوي يحدد نسبة ميزانية كل برنامج مقارنة بميزانية المهمة

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية

6. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

7. القيمة المستهدفة للمؤشر : قيمة الميزانية المتوقع بلوغها على المدى المتوسط

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

3. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	8	9	11	9	10	11	11

4. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن نسبة الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة تعتبر ضعيفة نوعا ما مقارنة بميزانية المهمة وهذا يعود خاصة الى:

- استئثار ميزانية برنامج الطفولة بالنسبة الأعلى من ميزانية المهمة باعتبار أن البرنامج يشغل أغلبية الإطارات التربوية والعملة على المستويين المركزي والجهوي إذ يشغل قرابة 75 بالمائة من أعوان المهمة إضافة إلى أهمية الاعتمادات المرصودة بعنوان التدخل والخاصة بنفقات الرعاية ودعم الجمعيات والوحادت العملياتية الراجعة بالنظر إليه (معهد إطارات الطفولة بدرمش والمرصد الوطني لحقوق الطفل ومركز الاصطياف وترفيه الأطفال بالحمامات).

- نقص كبير في الإطارات البشرية الموضوعة على ذمة البرنامج إذ نجد إدارات عامة يرأسها مدير عام لا غير دون أعوان مساندة.
- شغورات كثيرة في الخطط الوظيفية
- ضعف نفقات التسيير والتي يطمح البرنامج إلى الترفيع فيها باعتبار الإشكاليات الكبيرة المتعلقة بصيانة المباني ووسائل النقل وتوفير المواد الإعلامية.

4. رسم بياني لتطور المؤشر:

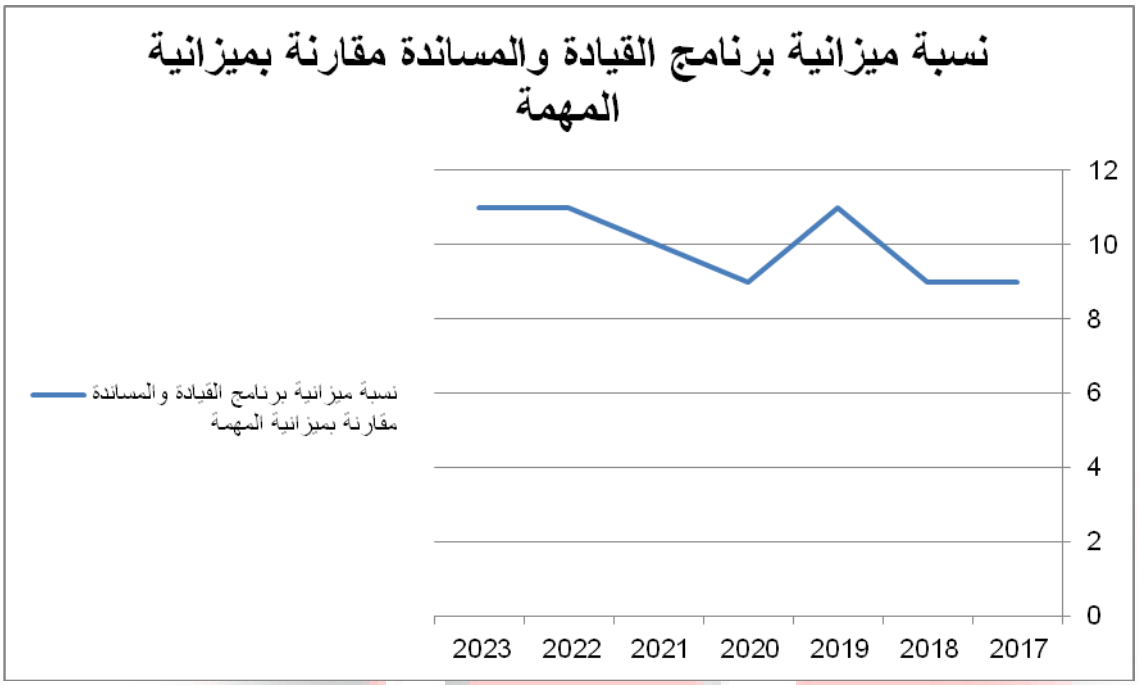

5. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
نسبة انجاز ميزانية المهمة	% 15	%11	-دعم البرنامج بالإطارات البشرية -سد الشغورات في الخطط الوظيفية -دعم نفقات التسيير لتحسين جودة العمل خاصة في ظل غياب أي تحفيزات مالية خاصة بالوزارة مقارنة ببقية الوزارات.	القيادة والمساندة والتنسيق	19005

6. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إن دعم ميزانية برنامج القيادة والمساندة يواجه صعوبات ميدانية ويصطدم بمعوقات عديدة أهمها:

- عزوف الإطارات عن الالتحاق بالبرنامج نظرا لغياب الحوافز المالية
- تقادم أسطول السيارات
- تشتت الإدارات الراجعة بالنظر للبرنامج في بنايات مختلفة
- ضعف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة الإدارة العامة للمصالح المشتركة وبقية الهياكل الراجعة بالنظر للبرنامج.
- المغادرة الكبيرة للإطارات وطالب النقل المتسارعة في ظل غياب أي تحفيزات.

بطـاقة المـؤشـــر:كلفة التسيير حسب الأعوان

المؤشر3.3.9:

1. تسمية المؤشر: نفقات التسيير قاسم عدد أعوان المهمة

تاريخ تحيين المؤشر: 31ديسمبر من كل سنة

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة والتنسيق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المحافظة على ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في نفقات التسيير
4. تعريف المؤشر: كلفة العون من نفقات التسيير
5. نوع المؤشر:مؤشر قيس أداء
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات: الوزارة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

2. طريقة احتساب المؤشر : كمي
3. وحدة المؤشر: ألف دينار (عدد)
4. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البيانات الصادرة عن إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الشؤون المالية

5. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر تقرير سنوي يحدد نسبة ميزانية كل برنامج مقارنة بميزانية المهمة

6. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون المالية

7. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

8. القيمة المستهدفة للمؤشر : تطور النفقات المدعمة لتحسين ظروف العمل مقابل التقليص في النفقات المتعلقة باستهلاك الطاقة وترشيد استعمال معدات التصرف واستعمال التراسل الاكتروني

9. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

5. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
كلفة التسيير حسب الأعوان	أد	0.986	1.011	1.082	0.910	1.021	1.317	1.421

6. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

إن تطلعات البرنامج للترفيع في كلفة التسيير حسب الأعوان مرده:

- العمل على تحسين ظروف العمل من خلال صيانة البناءات والمعدات وتوفير وسائل العمل اللائقة (الحواسيب والآلات الطابعة والأثاث)
- الترفيع في الاعتمادات المرصودة لصيانة الأسطول لان الاعتمادات الحالية غير كافية بالتعهد بالإصلاحات الدورية للسيارات.
- تجديد الأثاث الموضوع على ذمة الإطارات خاصة في ظل تقادمه وتهالكه.

- تعميم الحواسيب والآلات الطابعة على الإطارات والأعوان خاصة في ظل استعمال المنظومات الإعلامية للتصرف في الميزانية .

7. رسم بياني لتطور المؤشر:

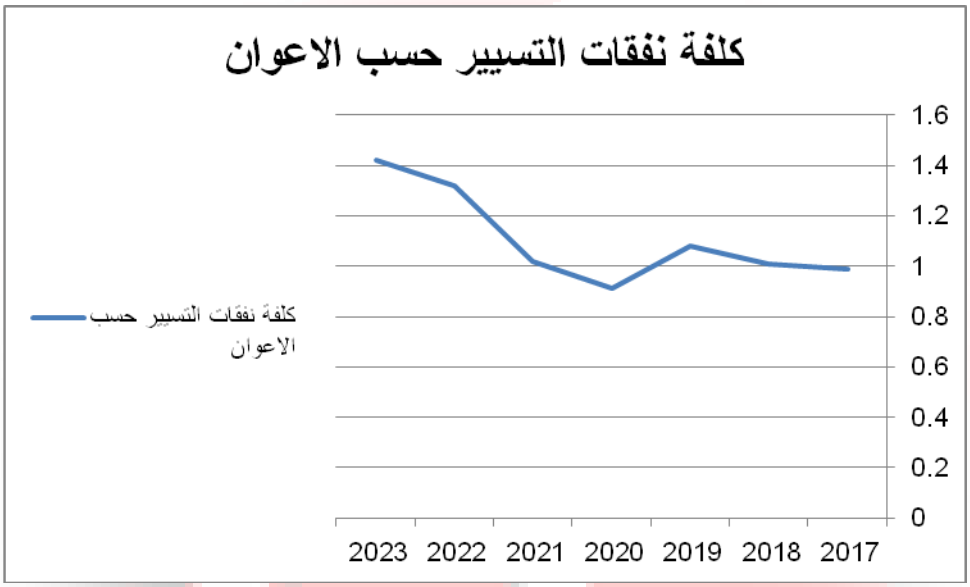

8. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المستهدفة للمؤشر:

	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2021	التدخلات	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2021
كلفة التسيير/عدد الأعوان	1.250	1.021	-تحسين ظروف العمل من خلال تجديد الأثاث وتوفير وسائل العمل من حواسيب والآلات طابعة. -رصد اعتمادات كافية لصيانة أسطول السيارات -الصيانة الدورية للبنايات والمعادات والأثاث.	القيادة والمساندة والتنسيق	10853

9. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- التوجه العام لترشيد نفقات التسيير
- الارتفاع المستمر لنفقات الطاقة
- تقادم أسطول السيارات
- تشتت الإدارات الراجعة بالنظر للبرنامج في بنايات مختلفة بما يكبد الوزارة رصد اعتمادات إضافية لاستهلاك الكهرباء والماء والهاتف إضافة إلى ارتفاع كلفة المحروقات تبعا للتنقلات بين الإدارات.

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين

رمز المؤشر **2.2.9.** :

تسمية المؤشر: نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2020

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الموارد البشرية
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وتحقيق تكافئ الفرص
4. تعريف المؤشر: تنفيذ الوزارة مخطط التكوين السنوي وفق منهجية النوع الإجتماعي

5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)

6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية ((efficience

7. التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية): جهوية و مركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد النساء من المشاركين في التكوين / العدد الجملي للمشاركين في التكوين

1. وحدة المؤشر: نسبة
2. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة تنفيذ مخطط التكوين في موفى ديسمبر 2020
3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة)
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقات تأكيد المشاركة / بطاقات الحضور
5. تاريخ توفّر المؤشر : 31 ديسمبر
6. القيمة المستهدفة للمؤشر:
7. القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد المدير العام للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2020	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023

نسبة مشاركة النساء مقارنة بالرجال في برامج التكوين	%	–	–	10	82.5	55	60	60

بطـاقة المـؤشـــر: نسبة تنفيذ مخطط التكوين

رمز المؤشر **3.2.9.** :

تسمية المؤشر: نسبة تنفيذ مخطط التكوين

تاريخ تحيين المؤشر: 31 ديسمبر 2020

I - الخصائص العامة للمؤشر

8. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
9. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الموارد البشرية
10. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: نجاعة القيادة والمساندة
11. تعريف المؤشر: تنفيذ الوزارة مخطط التكوين السنوي
12. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)

13.طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)، مؤشر فاعلية ((efficience

14.التفريعات حسب البرامج الفرعية (المركزية و الجهوية): جهوية و مركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

9. طريقة احتساب المؤشر (Formule): ميزانية التكوين/مخطط التكوين

10.وحدة المؤشر: نسبة

11.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نسبة تنفيذ مخطط التكوين في موفى ديسمبر 2020

12.طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة)

13.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بطاقات تأكيد المشاركة / بطاقات الحضور

14.تاريخ توفّر المؤشر : 31 ديسمبر

15.القيمة المستهدفة للمؤشر:

16.القيمة المستهدفة حسب البرامج الفرعية:

17.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة التكوين

قراءة في نتائج المؤشر

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات			2019	التقديرات		
		2017	2018	2019		2021	2022	2023
نسبة تنفيذ مخطط التكوين	%	-	11.11	17	60.60	75	100	100